

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية

إعداد
صلاح اعطيوي المواضيه

إشراف
الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2013

الإهداء

إلى من سكنت روحه السماء ورقد جسده التراب ... إلى من رحل وحيداً وبقي ذكراه خالداً وبقيت وصاياه تأثرني... إلى من علمني أولى كلماتي وصاغ لي أولى حروفي وغرس في ذاتي العلم....

"إليك والدي عظيم الدعاء بالرحمة"

إلى من سكنت روحي جسدها ودمعي عيناها وطوقتني بحنانها إلى الجنة في دنياي إلى من دثرتني في صغري وناظرتني في شبابي ونذرت نفسها لأجلي..

"إليكي أمي أدعوا بطول البقاء"

قنديل نورٍ وقلبٍ من محبة ومحج إرادتي وخارطة ذاتي... إليك أخي يوسف (أبو مالك)

كنت وستبقى الأخ والأب والصديق أبتهل لأجلك في صلاتي داعياً ا أن يبقيك ذخراً لنا فما قدمته تجاوز حدود الحساب وعانق عنان السماء فكان منك كل العطاء والخير الموصول...

إليكم جميعاً أصدقائي وزملائي... تقاسمنا الهموم والأفكار وامتزجنا الإرادة بالسطر... رسمنا الحلُم وصقلنا الواقع فكان لنا الأفضل..

إلى كل من وقف بجانبي وكان لي عوناً ونبراساً وأملا.....

أهديكم جميعاً هذا العمل المتواضع

صلاح اعطيوي المواضيه

الشكر والتقدير

الحمد ﷲ رب العالمين حمداً كثيراً على توفيقي لإتمام هذا العمل المتواضع، كما هو واجب علي في هذا المقام أن أزجي شكراً إلى أستاذي المشرف:

الأستاذ الدكتور فايز الزريقات

الذي أخذ بيدي وعلمني منهج البحث العلمي.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء هيئة المناقشة لتوجيهاتهم السديدة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

صلاح اعطيوي المواضيه

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية

صلاح اعطيوي المواضيه

جامعة مؤتة، 2013

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، حيث شكل المشروع بأبعاده المختلفة محدد رئيسي في المواقف الأمريكية والذي عملت بما تمتلكه من مقومات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تنفيذ هذا المشروع لإدراكها أهمية المشروع في تحقيق مصالحها في المنطقة. تبرز أهمية الدراسة من محاولتها دراسة وتحليل تأثير مشروع الشّرق الأوسط الكبير الذي نادى بالإصلاح والتنمية والمشاركة السياسية وتمكين المرأة على ما تشهده وشهدته مسيرة الإصلاح السياسي العربي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية. تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج تحليل النظام حيث يعتبر مفهوم النظام وحدة التحليل والنظام هو التفاعل بين وحدات معينة فهو مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة، واعتمد الباحث إلى استخدام المنهج التاريخي لتتبع ولادة هذا المفهوم تاريخياً منذ الاستعمار الغربي في هذه المنطقة بالإضافة إلى استخدام المنهج القانوني لدراسة الإطار القانوني لهذا المفهوم، إضافة إلى المنهج المقارن حيث ستتم المقارنة بين النظام الشرق أوسطي والنظام العربي. وتوصلت الدارسة إلى العديد من النتائج ومن أهمها أن التحليل العلمي لمستقبل المشروع الأمريكي في المنطقة العربية يتطلب تحليل هذه القضايا الخمس، إن المشروع الأمريكي في المنطقة لم يتأثر بتراجع مؤشرات القوة الأمريكية بل ازداد شراسة، مع تزايد حالات التراجع والتقهقر في العالم العربي، وازدهار المصالح الأمريكية وعدم ظهور مهدد حقيقي حتى الآن في ساحات الصراع، كما كان الحال أيام الحرب الباردة. على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي: بناء العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وحوار الحضارات. والتأثير على صانع القرار الأمريكي بموقف عربي موحد، يأخذ بعين الاعتبار المصالح والتطلعات والأماني العربية في الوحدة والتقدم. واستخدام التجارة والمصالح الاقتصادية كأداة للضغط على السياسة الأمريكية لوقف تحالفها مع إسرائيل.

Abstract

Greater Middle East project and its impact on American foreign policy in the Arab region

Salah Al-mwdyah
Mu'tah University, 2013

This study attempts to analyze the impact of the Greater Middle East on the direction of U.S. foreign policy toward its relations with Arab countries, and their positions on issues of regional Arab and especially the issues of political reform and development, and the Arab-Israeli conflict, and economic reform, and finally the positions of the Arab Spring, which formed a new phase in the directions Arab American commitment to the region

The aim of this study is to analyze political and economic dimensions of the Greater Middle East project and its impact on attitudes of American foreign policy toward the Arab region, where the form of the project in its various dimensions major determinant in American attitudes, which worked, including holdings of the elements of political and economic power and military in order to implement this project for recognizing the importance of the project the achievement of its interests in the region The study highlights the importance of trying to study and analyze the impact of the Greater Middle East project which called for reform and development, political participation and empowerment of women is seen and witnessed the march of Arab political reform on U.S. foreign policy toward the Arab region

Been relying in this study, the approach of systems analysis, where is the concept of the system and the unit of analysis and the system is the interaction between certain units is a collection of elements interconnected and interactive, and the researcher to use the historical method to trace the birth of this concept historically since Western colonialism in this region, in addition to using the curriculum legal to study the legal framework of this concept, in addition to the comparative approach where the system will be the comparison between the Middle East and the Arab system

The findings of the study to many of the results is the most important that the scientific analysis of the future of the American project in the Arab region requires analysis of these five cases, the American project in the region was not affected by a decline indicators of American power, but grew fiercer, with the increasing incidence of decline and retreat in the Arab world, and the prosperity of American interests The real threat does not appear yet in the arena of conflict, as was the case during the Cold War

In light of the findings of the study results, the researcher recommends the following: building the relationship with the United States on the basis of mutual respect and common interests and dialogue among civilizations. And influence on American decision-maker unified Arab stance, taking into account the interests and aspirations of the Arab and aspirations for unity and progress. And to use trade and economic interests as a tool to put pressure on the U.S. policy to stop its alliance with Israel

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلاتها

1-1 خلفية الدراسة

تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على مرتكزات أساسية من أهمها حماية النفط وإمداداته والحصول عليه بأقل التكاليف وحماية إسرائيل، ولتحقيق هذه الأهداف فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي بالأمن القومي الأمريكي من خلال مبدأ "أيزنهاور ونيكسون"ومبدأ "كارتر" الذي أعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيـوية للمصالح الأمريكية (مساع، 1997: 126).

شهدت الساحة الدولية في منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات عدداً من المتغيرات والأحداث التي كان لها الأثر الكبير في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية ومنها إنهيار الإتحاد السوفييتي، وأزمة الخليج الثانية التي كرست الوجود الأمريكي في المنطقة لحماية مصالحها، والتحول إلى النظام الأحادي القطبية، والذي يتمثل بإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وسيطرتها وهيمنتها على النظام العالمي الجديد، الأمر الذي أدى إلى تغير في نمط التحالفات السياسية على المستوى الدولي والإقليمي، وبسبب الموقع الاستراتيجي الهام والثروات الكبيرة التي تمتلكها المنطقة، بدأت تظهر مشاريع قديمة وجديدة وتم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع التغيرات والتطورات الدولية الجديدة، وقد أخذت هذه المشروعات طابعاً اقتصادياً وسياسياً لتأمين الهيمنة على المنطقة العربية (ربيع، 1990: 26).

ومن هذه المشاريع التي طرحت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يهدف إلى التنمية الشاملة في المنطقة ومحاولة تشجيع الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ودمج اقتصاديات المنطقة "حسب ما أعلنت أمريكا في قمة مجموعة الثمانية" وكان الانطباع العربي لهذا المشروع أنه يهدف إلى حرمان وطمس الهوية

العربية الإسلامية، وتوفير قدر كبير من الأمن والاستقرار لإسرائيل، وجعل المنطقة العربية جزءاً من مجموعة اقتصادية كبيرة تضم تركيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل، مما سيضعف من المكانة السياسية والاقتصادية للدول العربية، لقد أعادت أمريكا صياغة المشروع مرة أخرى نتيجة المواقف السياسية العربية بعد القمم العربية في تونس وقطر.

من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل تأثير مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، ومواقفها من القضايا الإقليمية العربية وخصوصاً قضايا الإصلاح السياسي والتنمية، والصراع العربي الإسرائيلي، والإصلاح الاقتصادي، وأخيراً مواقفها من ثورات الربيع العربي والتي شكلت مرحلة جديدة في التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

1-2 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة وبشكل رئيسي إلى قياس مدى تأثير مشروع الشرق الأوسط الكبير على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، ويتفرع من هذا الهدف الاهداف الفرعية التالية:

1- إعطاء لمحة عن السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها ومراحل تطورها.
2- التعريف بمشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعاده ووجهات نظر الدول ذات العلاقة.
3- إبراز تأثير أدوات وآليات تنفيذ المشروع وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية.

1-3 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لهذا الموضوع الذي يقع على جانب كبير من الأهمية في هذه المرحلة التي تشهد تحولات إقليمية ستترك تداعيات على المنطقة العربية وعلاقتها الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ انطلاقة الثورات

العربية في 2011 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تغيير إستراتيجيتها في المنطقة بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها في المنطقة، فمشروع الشرق الأوسط الكبير قام على أهداف رئيسية ومن أهمها العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية وفق الرؤية الأمريكية، وقد شكلت الثورات العربية مرحلة رئيسة في عملية الإصلاح والتنمية.

تنبع أهمية البحث من تحليل أثر مشروع الشرق الأوسط الكبير على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، وتنبع الأهمية من كون المشروع يمس كل بلد من البلدان العربية الآسيوية منها والإفريقية، وسيساهم بشكل رئيس في إعادة هيكلة النظام الإقليمي العربي، ويتجاوز ذلك إلى تغيير بناء النظام السياسي للدول العربية، بالشكل الذي سيساعد على تحقيق الأهداف الأمريكية وفق شكل ونمط جديد. وكذلك تبرز أهميتها من كونها تسعى لتوضيح المساعي الأمريكية الرامية إلى تنفيذ المشروع وما يمكنها استخدامه من أدوات حتى تصل إلى مبتغاها الأمر الذي يجعل لهذه الدراسة أهمية كونها تعالج موضوع الشرق الأوسط الكبير وتفاعلاته وتأثيرها على عملية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية التي تشهد ثورات عربية تؤسس لمرحلة جديدة ستكون لها تداعيات على الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

1-4 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة في محاولتها الوقوف على تأثير مشروع الشرق الأوسط الكبير على السياسة الخراجية الأمريكية حيث من الصعوبة بمكان تحليل تأثير مشروع الشرق الأوسط الكبير على السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء التداخل الكبير بين المشروع وتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

1-5 أسئلة الدراسة

1- ماهي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ومراحل تطورها ؟
2- مهو مشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعاده ووجهات نظر الدول ذات العلاقة ؟

3- ما أبرز أدوات تنفيذ المشروع وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية ؟

6-1 مصطلحات الدراسة

1. **مفهوم الشرق الأوسط الكبير:** هو مصطلح أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش على منطقة واسعة تضم كامل البلدان العربية إضافة إلى تركيا، إسرائيل، إيران، أفغانستان وباكستان. أطلقت الإدارة الأمريكية المصطلح في إطار مشروع شامل يسعى إلى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حسب تعبيرها، في المنطقة. أعلن عن نص المشروع في آذار 2004 بعد أن طرحته الإدارة الأمريكية على مجموعة الدول الصناعية الثماني.
2. **الإصلاح السياسي**: يعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج، وبمعنى آخر فالإصلاح السياسي هو تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً".(المشاقبة، 2005: 59)
3. **السياسة الخارجية:** هناك الكثير من التعريفات التي ظهرت لموضوع السياسة الخارجية ومنها: أولاً: أنها نهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً، أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل (Furness, Snyder, 1955: 6). وهناك اتجاه يعرف السياسة الخارجية كونها (نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة نشاطها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة "المدخلات والمخرجات") (Modelski, 1962: 6-7)، ومن وجهة نظر أخرى، فإن السياسة الخارجية هي (تلك الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها، أو تتلقاها وترد عليها لاحقاً الدولة ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السياسية) (Jonathan, 1985: 110). ثانياً: عرفت

على أنها مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة لتلك الدولة (شمبس، 1988: 341). ومن الباحثين من عرفها على أنها (سلوكيات الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تأخذ هذه السلوكيات أشكالاً مختلفة موجهه نحو دولة أخرى، أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كمنظمات الدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة (حتى، 1985: 157). ثالثاً: عرف البعض السياسة الخارجية على أنها: الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع محيطها الخارجي (محمد، 1975: 23).

1-7 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم حيث يعتبر مفهوم النظام وحدة التحليل والنظام هو التفاعل بين وحدات معينة فهو مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة، والنظام بهذا المعنى له تطبيقاته الكثيرة السياسية وغير السياسية، فالحياة السياسية تعتبر نظاماً، والتفاعلات السياسية على المستوى الدولي تعد نظاماً للسلوك وهنا يعيش النظام السياسي الإقليمي الشرق أوسيطة باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية، وسيعمد الباحث إلى استخدام المنهج التاريخي لتتبع نشأة وتطور هذا المفهوم تاريخياً منذ الاستعمار الغربي في هذه المنطقة بالإضافة إلى استخدام المنهج القانوني لدراسة الإطار القانوني لهذا المفهوم، إضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة النظام مع الأنظمة الأخرى.

1-8 الإطار الزمني للدراسة:

تركز هذه الدراسة على الفترة من عام 2004-2012. وقدتم إختيار هذه الفترة في ضوء بداية طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير في عام 2004 كأحد المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تبني هذا المشروع وإعتماد بعض الأدوات والوسائل لتحقيقه.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

تقوم هذه الدراسة على استخدام نظرية النظم في العلاقات الدولية، وهي من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في الأوساط الأكاديمية المتخصصة في السنوات الأخيرة، وينظر إليها دعاتها على أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات.

يعرّف النظام (System) ، بأنه عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكوّنات وتتفاعل يطلق عليها نظرية النظم (Systems Theory). (McClleland, 1961: 412-414)

هذا ويمكن أن تتفق النظم بصورة عامة في عدة خصائص أساسية منها:

(1) أن النظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية حية ومتحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمر، وهو التغيير الذي قد يمتد إلى الملامح العامة للنظام أو لهيكله التنظيمي، أو لنمط أدائه الوظيفي سواء ما تعلق من ذلك بالمضمون أو بالقواعد والإجراءات، أو لسلوكياته ولنماذج العلاقات المتبادلة بين أطرافه، أو لقيمه وأفكاره ومفاهيمه، الخ.

(2) أن كل نظام – كقاعدة عامة – يعمل بطريقة المؤثرات الداخلية والنواتج وقد تكون نواتج أحد النظم هي نفسها المؤثرات الداخلة في تفاعل نظام آخر.

(3) أن النظام قد يكون محكماً في تكوينه، أي على درجة عالية نسبياً من التماسك والانضباط الذاتي كما قد يكون مفككاً ويتميز بتسيب العلاقات وعدم الانضباط.

(4) أن هناك حدودا تفصل بين أي نظام وبين بيئته الخارجيـة التـي يحتـك بهـا ويتعامل معها، بمعنى أن النظام يعمل عادة في بيئة أكبر منه تؤثر فيـه كمـا تتأثر به، وهذه البيئة الخارجية المحيطة بالنظـام تنـتج حاجـات وضـغوطاً وتحديات مادية وإنسانية وفكرية، الخ.

(5) أن كل نظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بتبليـغ الحقـائق والمعلومات إلى أطرافه أو إلى أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة فيه، مما يحدد في التحليل الأخير، مقدرة النظام على التأقلم مع الظروف التي يعايشها ويعمل في ظل تحدياتها.(مقلد، 1979)

2-1-1 تطبيق مفهوم تحليلات النظم على المستوى الدولي:

بالانتقال إلى تطبيق مفهوم النظم على المستوى الدولي، يقول مورتون كابلان أحد الأقطاب البارزين لهذا الاتجاه، أن كل نظام دولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلك المتغيرات كلها، من داخلية وخارجية، إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولي. ومن هنا فإنه بتحال علاقات التأثير المتبادل التي تربط بين هذه المتغيرات التي يعتمد عليها توازن النظام الدولي، واستقراره، يمكن التعرف على جوانب الانتظام (Regularities) أو عدم الانتظام في أنشطته وعملياته.

وعندما يتسبب أحد عوامل التأثير الداخل في إحداث نوع من التغيير الراديكالي في العلاقة التبادية للمتغيرات التي يتألف منها النظام الدولي، أو في الخصائص الذاتية لبعض تلك المتغيرات نفسها، فإنه لا بدّ وأن ينتهي ذلك بحدوث تحولات أساسية في سلوكيات هذا النظام، وهو يستخدم في وصف هذا التحول اصطلاح، أي الوظيفة التصعيدية أو التحويلية من نمط معين إلى نمط مغاير. (Kaplan, 1948: 3-20)

أما بالنسبة لأستاذ آخر مثل تشارلس ماكليلاند، فإن نظرية النظم هي باختصار أداة في التحليل تقوم على محاولة تحديد طبيعة عمليات ونماذج التفاعل الذي يحدث بين النظام الدولي ومكوّناته الفرعية، كذلك فإنها تحاول أن تتعرف على الظواهر السلوكية

التي تحدث في نطاق كل واحد من هذه النظم الدولية الفرعية وأن تبحث في انعكاساتها على النظم الأخرى، ويؤكد أن مثل هذه التحليلات وعلى العديد من المستويات تساعد في تعميق الفهم لنوعية الارتباطات القائمة بين النظم القومية والنظم الدولية بكل ما يصحبها من تفاعلات متبادلة. (McClleland, 1961: 92-99)

وبالنسبة لجورج مودلسكي فإن النظام الدولي هو في حقيقته نظام اجتماعي، يستند إلى مقومات هيكلية ووظيفية محددة، ويقول أن النظم الدولية تشتمل على أنماط متنوعة من التفاعلات السلوكية التي تحدد في التحليل الأخير الطابع المميز لأداء كل واحد منها. (Mokdeiski, 1961: 121-122)

ويقدم روزكرينس مثالاً للنظريات الفرعية المختلفة التي أمكن للتحليل النظمي أن يجمع بينها وذلك على النحو التالي:(مقلد، 1979)

1- **نظريات القوة:** وهي النظريات التي تقوم في جوهرها على الربط بين تغيـرات السياسة الدولية، وبين التغير الذي يطرأ على التوزيعات الدولية لعلاقات القوة.
2- **نظريات القيم والأيدلوجيات** وعنها يقول روزكـرينس أنـه إذا كانـت القـيم والأيديولوجيات المتماثلة قد قامت دوما بدور هام في تحقيق الاندماج بين العديد من المجتمعات القومية وفي خلق الدافع إلى التكتـل والتحـالف وفـي إنتـاج الصراعات الدولية، وأيضاً فإنه إذا كانت الثورات الكبرى التي وقعت في العالم قد أدت إلى زرع المشكلات الأيديولوجية في مختلف أوجه التعامل الدولي على نحو غير مسبوق.
3- **نظريات التوازن**: يقول روزكرينس أن نقطة الضعف الأساسية في مدخلي القوة والأيديولوجية تتمثل في أن هذين المدخلين يميلان إلى تجاهل ديناميكات التفاعل المعقد التي تحدث في النظام الدولي، وهو ما دفع إلى الواقع بما اصبح يعـرف بنظريات التوازن.
4- **نظريات اتخاذ القرارات** التي يقول عنها أنها تمثل إطاراً ضيقاً ومحدوداً للتحليل الدولي بحيث لا يمكن أن تكون لها سمة النظرية الشاملة، فهـي تركـز علـى

الجوانب والإجراءات التنظيمية لعملية اتخاذ القرارات، وعلى بعض المشكلات الرئيسية التي تعاني منها مثـل : نقـص الحقـائق والمعلومـات، أو ضـعف الاتصالات أو الافتقار إلى سوابق، أو ندرة المـوارد، أو ضـعف الإدراك، أو صعوبة تحديد الدوافع.

5- **نظريات القدرة البيئية** : فيقول عنها أن المداخل النظرية السابقة تنحـو بـشكل واضح لأن يقال من أهمية الدور الذي تؤديه القدرات البيئية كعامل مؤثر فـي العلاقات الدولية.

هناك عدة محاور مشتركة تلتقي عندها اهتمامات هؤلاء المحلين النظميين ومـن أبرزها (مقلد،1979):

أ- اهتمامهم بالبحث في الخصائص الهيكلية والوظيفية والـسلوكية للنظـام الـدولي والنظم الدولية الفرعية المنبثقة عنه.

ب- اهتمامهم بالبحث فيما يسمونه بضوابط التكيف المتاحة للنظام الدولي، وتحليـل مدى فعاليتها في امتصاص التوترات والصدمات.

ج- اهتمامهم بتعيين الحدود الفاصلة بين النظام وبيئته الخارجية فـي إطـار مفهـوم المدخلات والنواتج أو المخرجات.

د- اهتمامهم بالتأكيد على أهمية تدفق المعلومات داخل النظام الدولي.

ه- اهتمامهم بتحليل دور وسلوك النخبة الحاكمة في الدول الأطـراف فـي النظـام الدولي.

وقد اعتمد الباحث منهج النظم في هذه الدراسة لتسليط الضوء على الأهداف التي تسعى أمريكا لتحقيقها من خلال مشروع الشرق الاوسط الكبير، ويمكن اعتبار منطقـة الشرق الأوسط كنظام إقليمي جزء من النظام الدولي برز الصراع على هذه المنطقـة خلال مرحلة ثنائية القطبية، والصراع بين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد السوفييتي سابقاً بهدف السيطرة على الموارد الاقتصادية للمنطقة وحماية أمن إسـرائيل وغيرها من المصالح.

وبدايتاً لابد من التعريف بمصطلح الشرق الأوسط كمفهوم استخدم بشكل غير ثابت يبلغ من الاتساع ليشمل الدول الواقعة من المغرب الأقصى على المحيط الأطلسي وحتى الباكستان في آسيا ومن تركيا في الشمال إلى السودان في الجنوب، وفي أحيان أخرى يضيق هذا المصطلح لينحصر في الدول العربية الواقعة شرق البحر المتوسط إضافة إلى تركيا وإسرائيل وإيران (معوض، 1994: 141).

أن مصطلح الشرق الأوسط بدأ يشيع استخدامه خلال الحرب العالمية الثانية بعد تأسيس قيادة الشرق الأوسط البريطانية (British Middle East Command) ومركز تموين الحلفاء في الشرق الأوسط (Allied Middle East Supply Center). لم ينبع مصطلح الشرق الأوسط من المنطقة، وإنما من خارجها تبعاً لاهتمامات القوى الغربية ومصالحها السياسية، فإن الرؤية الأكاديمية الغربية للمنطقة نبعت بدورها من خلال الأطر والمناهج النظرية السائدة في الغرب، ولأهميته على مدركات متخصصي العلوم الاجتماعية الغربيين. ويكتسب الوطن العربي موقعاً جغرافياً مهماً، إذ يتوسط قارات العالم الثلاث، ويقع على ممرات دولية وشرايين حيوية هامة لاقتصاد العالم؛ مما دفع الدول الاستعمارية إلى التنافس للهيمنة عليه منذ القرن التاسع عشر، واستمرت سيطرتها على بعض أقطاره حتى سبعينيات القرن العشرين، كما يمتلك موارد هامة أبرزها النفط والغاز، حيث أصبح النفط عصب الاقتصاد الغربي وكان من بين العوامل المهمة للسيطرة على الوطن العربي والتشبث في الإبقاء على هذه السيطرة (Modelski,2005: 110-115).

ويمتلك الوطن العربي احتياطيات كبيرة من الموارد الأولية وخصوصاً موارد الطاقة من النفط والغاز، ويكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد العالمي، فالنفط وصناعاته تتصف بعدد من الخصائص لعل أهمها: انه يعتبر المصدر الأساسي للطاقة في العالم، إذ يعتبر مصدر الطاقة الأساسي الأول للآلة الرأسمالية العالمية ولولاه لتوقفت عجلتها وتلاشت قوتها؛ ويرجع استمرار أهمية النفط في سوق الطاقة العالمية إلى سيطرته على قطاع المواصلات الذي ينفرد فيه

بحوالي (96) في المائة من حصص السوق وكذلك يشكل النفط (27) في المائة من إمدادات الطاقة في القطاع الصناعي و(9) في المائة منها في قطاع توليد الطاقة الكهربائية. ويعتبر النفط أيضاً مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية وتؤثر وارداته تأثيراً بالغ الأهمية على موازين المدفوعات لكل دول العالم، كما أن صناعاته تعتبر أضخم الصناعات في العالم، إذ إنها تنتج أكثر من عشرة آلاف سلعة وتوظف ملايين الأشخاص في قطاعاتها المختلفة وتمتاز بميزات تجعلها تتمتع بحرية العمل تحت كل الظروف والأنظمة الاجتماعية، لذا تعتبر شركات النفط الأضخم بين الشركات متعدية الجنسية وأكبرها نفوذاً وقوة.

الجدول رقم (1)

الاعتماد على استيراد النفط (نسبة مئوية)

الدولة	2001	2010	2015	2025
الولايات المتحدة	55.7	60.7	64.1	68.5
الصين	31.5	47.5	58.8	73.2
بلدان آسيا الأخرى(أ)	64.7	73.6	82.4	86.9
أوروبا الغربية	50.1	57.7	61.8	68.6
اليابان	98.5	98.6	98.7	99.0

المصدر: www. Arab-oil-gas.com

تعد الولايات المتحدة أكبر مستهلكي النفط في العالم (حوالي 25 %) رغـم ان سكانها لا يشكلون سوى 2%، بينما تستهلك وزارة الدفاع الأمريكية لوحدها ما يزيد عن الـ 80% من كل الطاقة التي تستخدمها الحكومة الأمريكية، يصل إجمالي المخزون من البترول الاستراتيجي الأميركي الحالي (660) مليون برميل في المخازن الضخمة فـي ولايتي تكساس ولويزيانا، والتي تصل قدرتها إلى حمل (700) مليون برميل، في حين يصل الاستهلاك اليومي إلى ما يزيد عن (20) مليون برميل، ان النفط سيكون الـسلعة الأهم في العالم، فبالنسبة لأوروبا يمثّل الشرق الأوسط أهم مصدر للطاقة لها حاضـراً

ومستقبلاً إذ تشير التوقعات أن أوروبا ستستورد منها حوالي 85 % من النفط وحوالي 66 % من الغاز الطبيعي (الصادق، 2013).

شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001 منصة لانعطافة جديدة في المشروع الإمبراطوري الأمريكي، وسرعة في وتيرة إنجاز مخطط " المشروع الأمريكي للقرن الجديد "(بركات،2012)، الذي لن تستطع رموز ما يسمى بالمحافظين الجدد، مثل وولفويتز وتشيني، من وضعه موضع التنفيذ، وخلاصة المشروع أن يتم استخدام فائض القوة العسكرية والتقنية للولايات المتحدة لصياغة نظام عالمي جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عرش النظام الدولي إلى أقصى مدة ممكنة عبر التحكم بمصادرة مخزونات الطاقة، والحيلولة دون تمكين أي دولة أخرى من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً واقتصادياً.

ساهمت الهجمات في إعادة صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، 2003)، لتوسع من نطاق تفسير مفهوم الدفاع عن النفس ضد الأخطار المحتملة وصولاً إلى صياغة ما عرف لاحقاً بـ"مبدأ بوش" الرامي إلى منح الولايات المتحدة حق شن الحروب الاستباقية، على ما يمكن اعتباره خطراً قادماً محتملاً وإن لم يكن وشيكاً أو فعلياً، ووفق ذلك، يكفي أن تتهم أية دولة تؤثر على مصالح الولايات المتحدة بأنها تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل لتكون عرضة للغزو العسكري والتدمير وتغيير النظام، وانتشرت مقولات "من ليس معنا فهو ضدنا، ولن ننتظر حتى نهاجم داخل أراضي الولايات المتحدة حتى نتحرك بل علينا نقل المعركة إلى أراضي الخصم"، ولم تكشف الوقائع اللاحقة لغزو العراق زيف وبطلان كل الادعاءات حول تطوير العراق أو امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل فقط، بل تبين أن نائب الرئيس تشيني قد ناقش في اجتماع خاص مع مسؤولي شركات النفطية أمريكية خرائط ومخططات ذات صلة بالسيطرة على احتياطي النفط العراقي قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 (واشنطن بوست، 2005).

وقد تم تسريب نسخة من مبادرة الصناعية المنتظرة (بعد بضعة شهور)، للصحافة العربية وخاصة صحيفة الحياة اللندنية التي نشرت ترجمة للمسودة في عددها الصادر بتاريخ 13 فبراير 2004، وقع الصاعقة على من يعتبرون أنفسهم حلفاء أمريكا المقربين في العالم العربي، فمن جهة فوجئوا بما يطرح اذ لم يتم التشاور المسبق معهم حول مثل هذه المبادرات ومن جهة أخرى تصاعدت مخاوفهم من أن تكون إدارة بوش الابن قد حزمت أمرها بوجوب تغير أصدقائها الحاكمين بطاقم جديد وعبّر العديد من المسؤولين في هذه الدول عن مواقف تجاوزت حدود العتب على عدم التشاور المسبق إلى التعبير عن الاستياء والاستغراب (سليمان، 2011).

وأدركت إدارة الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش تحت ضغوط ردود الفعل العربية والأوربية المختلفة مطالبة بضرورة التشاور وجهات نظرها في الاعتبار أهمية إجراء تعديلات على المقاربة بم تقتصر على تغيير اسم المبادرة فقط، وأدى تسريب المسودة الاولى للمبادرة إلى حراك رسمي وغير حكومي في الوطن العربي باتجاه تطوير برامج وأفكار للإصلاح تكون مطروحة قبل قمة الثمانية في "سي آيلاند" ولاية جورجيا الأمريكية في يونيو 2004، وكان أهم المبادرات الرسمية " بيان مسيرة التطوير والتحديث الذي صدر عن القمة العربية التي انعقدت في مايو2004 ودعا البيان إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، تحقيقاً بأقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرة، كما دعا إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام في صنع القرار، في إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وضمان استقلالية القضاء(الجزيرة نت، 2004).

وبدت هذه المبادرة بتوقيتها محاولة للتأثير على ما يمكن أن يصدر من مجموعة الثمانية وبنفس الوقت إرسال إشارة إلى الشعوب العربية بأن حكوماتهم مهتمة بالإصلاح والتطوير بعيداً عن الاملاءات الخارجية، كما ظهرت بعض المبادرات من القطاع

الأهلي مطالبة بالإصلاح كان أهمها "إعلان صنعاء" في يناير 2004 الذي تمخض عن المؤتمر الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى "وثيقة الإسكندرية" التي صدرت عن مؤتمر " قضايا الإصلاح العربي، الرؤية والتنفيذ" في شهر آذار من العام 2004.(وثيقة الإسكندرية، 2004).

وفي ختام مؤتمر مجموعة الثمانية الذي دعي إليه وحضره بعض زعماء العالم العرب والإسلامي (أفغانستان، الجزائر، البحرين، الأردن، تونس، تركيا، اليمن، والعراق) تم الإعلان عن " مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع" بعد تعديل الكثير من النقاط التي وردت في المسودة المسربة لشهور خلت، وتمت المصادقة في مؤتمر مجموعة الثمانية الداعي للإصلاح ومن أبرز ما تم تعديله النقاط التالية(بيان مجموعة الثمانية، 2004):

1. الاعتراف بضرورة أن يكون دعم برامج الإصلاح في المنطقة يسير بالتوازي مع دعم عملية سلام عادل وشامل ودائم للصراع العربي الصهيوني.
2. التأكيد على أن الإصلاح لا يتم فرضه من الخارج بل يعتمد على جهود الدول نفسها.
3. ليس بالضرورة أن يتم تغيير الحكومات القائمة لتنفيذ الإصلاح والتغيير.
4. لا توجد معايير واحدة لعملية الإصلاح والتغير، ويتوجب احترام تنوع وخصوصية كل دولة.
5. كل دولة تقرر بنفسها الوتيرة والمدى الذي يمكن تحقيقه من عملية الإصلاح.

2-2 الدراسات السابقة:

ومن أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية ما يلي:

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (المشاقبة وشبلي،2011) بعنوان: **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)** وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، وهو محاولة متواضعة لسبرغور الأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الاوسط عموماً والعراق خصوصاً في الفترة الواقعة ما بين 1990-2008 حرب احتلال الكويت وحرب تحريرها وما بعدها، والتركيز على فترة حكم اليمين المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية الذي عاث في المنطقة حروباً وتدميراً لدولتين هما افغانستان والعراق، ناهيك عن اطلاق يد اسرائيل في المنطقة لفرض شروطها على الصراع العربي – الاسرائيلي.

دراسة (القروي،2013) بعنوان: "**مصادر التأثير في السياسة الأمريكية الخارجية**" تسعى هذه الدراسة إلى إظهار الصّعوبات الأولى التي واجهت سياسة الرّئيس جورج دبليو بوش في الشّرق الأوسط، وخاصّةً في مزاعمها عن الديمقراطّية والهندسة الاجتماعيّة والتّنمية السياسيّة في المنطقة لا علاقةَ لها بالإستراتيجيّات الواسعة النّطاق والسّياسة الحكوميّة؛ إذ تكمن المشكلة في نظر صاحب الدراسة في اختلاف الأطر المرجعيّة. تؤكّد الدراسة أن تحليل البيانات التي جمعت من الملاحظة المباشرة أن السياسيين في الولايات المتحدة والشرق الأوسط غالبا ما يستخدمون إطارين مرجعيين في آنٍ واحدٍ؛ هما القيم الأخلاقية والدينية مع المتطلبات المادية وشؤون الموازنة والمالية...الخ ويخلطون بينها لأغراض معينة.

دراسة (سلامة، 2008) بعنوان: **تأثير أحداث 11 سبتمبر في المفهوم الأمريكي للأمن القومي.** وخلصت الدراسة إلى أن النماذج الثلاثة (الفاعل العقلاني، والمساومة البيروقراطية، فكر الجماعة) لم تعمل في خطوط متوازية في الدفع نحو إنتاج مفهوم يتسق مع مفهوم الأمن لإدارة بوش بعد 11 سبتمبر، أي انه من خلال تتابع سلوك وخطاب الإدارة قبل 11 سبتمبر القومي لا يتضح وجود نية مبيتة للسعي إلى تحقيق

ذات الأهداف التي تحركت إليها الإدارة بعد الأحداث، وذلك يـشكك فـي النظريـات التآمرية التي نسجت بشان الأحداث.

تناولت دراسة (عبد العاطي، 2007) بعنوان: "**مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على الأمن القومي العربي**" فرضية أساسها إن موضوع الأمن القومي العربي واحد من أخطر التحديات التي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط في إطار متغير الجيوسياسي الناتج عن الإحتلال الأنجلو أمريكي للعراق، وقد تناول الباحث للتحقق من هذه الفرضية عدة موضوعات أهمها مشروع الشرق الأوسط والمبادرة في عملية الإصلاح والتغيير وتداعيات مشروع الشرق على فرضية التركيز على الكفاح المشترك للتخاص من الهيمنة الإمبرالية في الشرق الأوسط وقد تناولت أهم الأوراق للتخاص من الهيمنة الإمبرالية في الشرق الأوسط وقد تناولت أهم الأوراق أهمها الهجمات الإمبرايالية في الشرق الأوسط والتركيز على الكفاح المشترك لشعوب المنطقة والولايات المتحدة والإحتكارات وقد خلصت الأوراق إلى عدة إستنتاجات أهمها أن نضال الشعب الفلسطيني ضد الصهاينة هو جزء لا يتجزأ من النضال ضد الإمبريالية وضرورة دعم حق تقرير المصير لجميع الشعوب في المنطقة العربية.

دراسة (جبر، 2006) بعنوان: "**البعد التاريخي للشرق الأوسط الكبير**". قامت هذه الدراسة على فرضية قوامها أن الشرق الأوسط يؤدي إلى ازدهار إسرائيل ويدعم وجودها بالمقومات لذا فعلى الولايات المتحدة بكل مقوماته لتبقى على عرش القوة، وقد تناول الباحث عدة موضوعات أهمها: البعد التاريخي للشرق الأوسط الكبير والقوة الصلبة والناعمة في الإستراتيجية الأمريكية وصدمة 11 أيلول 2001 والمقاومة العراقية والحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل وحماية إسرائيل وتسعى الولايات المتحدة إلى إستخدام القوة الناعمة بدلاً من إستخدام القوة الصلبة.

دراسة (سليمان، 2004) بعنوان: "**إعادة أعمار الشرق الأوسط الكبيـر برؤيـة أمريكية**"، فقد تناول الباحث في هذه الدراسة موضوعات من أهمها: إعادة إعمار الشرق الأوسط الكبير، وإستخدام الدبلوماسية الهادفة إلى إصلاح ديمقراطي لـدول المنطقـة،

وخلص الباحث إلى عدة نتائج أهمها: أن سعي الولايات المتحدة من هذا المشروع يهدف إلى تحجيم الدور العربي في منطقة الشرق الأوسط، وأن الإستراتيجية الأمريكية تدرك أن دول الشرق الأوسط فيما عدا إسرائيل تبدي ارتياحاً للتعامل الاقتصادي والسياسي مع الاتحاد الأوروبي أكثر من الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة ستحبط كل عمل دول المنطقة التي من شأنها التعامل مع أوروبا.

وجاءت دراسة (حماد، 2004) بعنوان: **"من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير".** على فرضية قوامها: أن الوطن العربي يحتل مساحات شاسعة من الأراضي، تختزن في باطنها ثروات وموارد نادرة بكميات هائلة، جعل منها محوراً رئيسياً من محاور الإستراتيجية للولايات المتحدة من جوانب عدة مثل: السياسية والاقتصادية والعسكرية. وقد خلص الباحث إلى عدة نتائج أهمها: ضرورة قيام الولايات المتحدة بمحاولات للتغلب على البيئة الثقافية العربية الإسلامية التي تجد فيها خطراً عليها، كما ترى الولايات المتحدة في مشروعها غطاء للانخراط أكثر في شؤون المنطقة.

وكانت دراسة (الأشهب، والحسيني، 2004) بعنوان: **"مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية"،** وفكرتها الأساسية هي: أن الوضع في الشرق الأوسط يتفاقم فيه التوتر وتتصاعد فيه الاضطرابات، ومظاهر العنف بدأت منذ أن انتهت الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى خروج الولايات المتحدة في أوائل عام 2004، بما أسمته مشروعاً للإصلاح في الشرق الأوسط الكبير. وقد خلص الباحث من خلال هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: أن أسباب النزاع والعنف يعود إلى ممارسات غير مسؤولة من الأنظمة العربية الرجعية الدكتاتورية، ومظاهرها عدم احترام إرادة الشعوب وقيمها بالقوة نتيجة الابتعاد عن سياسة الحوار.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

قامت أوراق مؤتمر (International Conference, 2007) بدراسة بعنوان **"الكفاح ضد الهجمات الإمبريالية في الشرق الأوسط"** وضرورة تعزيز الدمقراطية والإصلاح

في العالم العربي وإعادة تشكيل النخب بإتجاه أكثر علمانة وأكثر إرتباطاً بالمفاهيم والقيم الأمريكية.

تناولت دراسة (Nazemoraya, 2006) بعنوان " **المشروع لشرق أوسط جديد**" "**The Project for a New Middle East**" على فرضة الهيمنة قديمة قدم الجنس البشري وأن مشروع الشرق الأوسط هو بمثابة هيمنة وسيطرة على المنطقة وقد تناول الباحث للتحقق من صدق الفرضية عدة موضوعات أهمها خريطة الطريق في الشرق الأوسط الكبير وأسيا الصغرى، والسياسة الأنجلو- أمريكية في المنطقة وخريطة الطريق في الشرق الأوسط وآسيا الصغرى وقد خلص الباحث إلى عدة إستنتاجات أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة من البحر المتوسط إلى شواطئ لبنان والسعودية والخليج العربي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بأنها من أولى الدراسات التي تتناول مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية في مرحلة مهمة وخطيرة تشهد تحولات سياسية مهمة، حيث ان معظم الدراسات السابقة قد ركزت على تحليل المشروع بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو عرض وتحليل للمشاريع الامريكية في المنطقة العربية في حين تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على تأثير المشروع على توجهات السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية وقضايا المنطقة العربية وعلاقاتها مع دول المنطقة.

الفصل الثالث
السياسية الخارجية الأمريكية

إتصفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة بالبساطة وعدم التعقيد حتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث برزت أهمية النفط الإستراتيجية وتزايد مصالح الولايات المتحدة الأمريكي مما دفعها إلى إقامة علاقات خاصة مع بعض الدول في العالم وصياغة سياسة خارجية أكثر استقلالية وقوة. حيث تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة معسكر الدولة الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت تراجع نفوذ دول أوروبا الرأسمالية الاستعمارية وزيادة قوة الإدارة الأمريكية وقدرتها على التأثير في الأحداث الدولية، وبالتالي أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية إطار لتكريس التحالفات الغربية وصياغة مصالح الدول الغربية وأداةً لمواجهة الشيوعية وحركات التحرر الثورية. (ربيع، 1990: 16)

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية وجود قطبين كبديل للتحالف الذي شهدته الحرب العالمية الثانية بقيادة(روزفلت وتشرشل وستالين)، وقد كان للاستقطاب المترتب على الحرب الباردة. والحملة المكثفة المعادية للشيوعية في الولايات المتحدة الامريكية أثرين مهمين على السياسة الخارجية الأمريكية وقدرتها على القيام بدور مسؤول في الشؤون الدولية، إحداهما كان إيجابياً من حيث تأثيره على المصلحة العامة وهو أن كثافة الحملة المعادية للشيوعية ساعدت بدون شك في إقناع الشعب الأمريكي بأهمية تأييد الاستمرار في القيام بدور نشط في مجال الشؤون الدولية وتأييد العديد من البرامج مثل مشروع مارشال(**هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأميركي منذ يناير 1947 والذي اعلنه بنفسه في 5يونيو 1947 في خطاب امام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي اقامتهاحكومات غرب أوروبا للاشراف على إنفاق 13 مليار دولار أميركي قد سميت " منظمة التعاون والاقتصادي**

الاوربي" وقد ساهمت هذة الأموال في إعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الاوربية.) وحلف شمال الأطلنطي. (ديني، 1991: 105-106)

نتيجة حالة التنافس بين قطبي النظام الدولي المتمثلـين فـي الولايـات المتحـدة الامريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً قامت الولايات المتحدة بالسعي إلى السيطرة علـى أوروبا من خلال تقديم الدعم الاقتصادي لها بموجب خطة مارشال، وثم من خلال إنشاء حلف الناتو وما استتبعه ذلك من تواجد عسكري أمريكا في القارة الأوروبيـة وإتبـاع سياسة الاحتواء في إطار تلك العلاقات. (ضيف ا ، 2003)

وقد قامت الولايات المتحدة بالتوسع نحو الجنوب إنشاء أحلاف عسكرية مع كـل من اليابان، استراليا، نيوزيلاندا، وكوريا الجنوبية والفلبين ودخولها صراع مع الاتحاد السوفييتي سابقاً في مناطق النفوذ المتنازع عليها في أفريقيا والشرق الأوسط. (ضيف ا ، 2003)

1-3 أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد

سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز مكانتها في العالم بما يحفظ إليها الريادة في الهيمنة على النظام الدولي، والحفاظ على أن تبقى القطب المهيمن علـى الـسياسة والاقتصاد الدوليين والإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها القيادة، وتعمل على تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى في العـالم. أمـا بخصوص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط فقد بدأت الاستراتيجية الأمريكية تقدم نفسها إلى المنطقة تدريجياً بعد الانسحاب البريطاني المتتابع من المنطقة والنهائي عام 1971م والتي تتركز فيها الثروة النفطية واحتياجاته الهائلـة والتي تعزز أهمية حيوية وكبيرة للآلة الصناعية الغربية. (أبو جاموس، 1996: 9)

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي بالأمن القومي الأمريكي من خلال محاور رئيسية جاء بها كل مـن أيزنهـاور ونيكسون وكارتر الذي اعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيـوية للمصالح الأمريكية. وأن هناك اتفاق كبير في أجندة السياسية الخارجية الأمريكية حول المصالح والأهـداف

في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة وجود تأييد لدى الرأي العام في أمريكا حول عـدم دخول النفوذ السوفييتي للمنطقة العربية بما يهدد المصالح الحيوية للولايـات المتحـدة الأمريكية. (مساع، 1997: 126)

لذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على تبني سياسات خارجية تقوم على حماية المصالح الحيوية في منطقة الشرق الأوسط وعلى ضمان "تدفق النفط والمحافظة على الممرات المائية، وتكريس عملية السلام بإدماج إسرائيل والعـرب فـي الـشرق الأوسط الجديد، ومواجهة الجماعات المتطرفة التي تستخدم الإرهـاب فـي المنطقـة ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل". (الحمد، 1995)

وشكلت أحداث (11) من سبتمبر من عام 2001 نقلة نوعية بالغة الأهميـة فـي أشكال وآليات الصراع الدولي وتسببت في إعادة تشكيل الـسياسة الخارجيـة للـدول الكبرى، حيث دفعت هذه الأحداث الإدارة الأمريكية جعل مكافحـة الإرهـاب الهـدف الرئيسي للسياسة الخارجية، وقد أدت أيضاً إلى مراجعة شـاملة للمواقـف وسياسـات الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي وتغييراً في أولويات السياسة الخارجية إذا أصبحت القضايا الأمنية هي الهـاجس الرئيـسي المعلـن للـسياسات الداخليـة والخارجية.

وقد تعددت وتنوعت الكتابات والمقالات حول الأهداف المعلنـة وغيـر المعلنـة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم التي اسـتطاعت الوصـول إلـى موقـع السيطرة بفضل قوتها العسكرية الهائلة التي يساندها اقتصاد مبني على التفوق العلمـي والتكنولوجي على الرغم من الأزمة المالية التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي والتي لـم تؤثر بشكل كبير على موقعها ومكانتها في النظام الدولي. (حافظ، 2004: 58)

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت متمسكة بنظرية (هانزمورغنثاو وهنري كسينجر) والتي تقوم على أساس أن المصالح لا تحقق بمعزل عن القوة وأن القوة يجب أن تبقـى حاضرة، إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية، وقد برزت محـاولات

جادة وعديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى المستوى الداخلي حـول ضـرورة إعادة تعريف المصلحة القومية الأمريكية.(يوسف، 2005)

قدّم هنتنغتون دراسة شهيرة بعنوان: تآكل المصالح القومية الأمريكية" يقول فيها: " بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت أميركا تعرف ذاتها باعتبارها زعيمة العـالم الديمقراطي الحر، في مواجهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية العالمية، وخـلال الحـرب الباردة كان للولايات المتحدة عدة أهداف لسياستها الخارجية، لكن هدفها القومي الأسمى هو احتواء وتحطيم الشيوعية، في حين كانت الأهداف والمـصالح الأخـرى تـتحطم وتتهاوى أمام هذا الهدف، وعادة ما تكون داعمة له".(Samuclp, 1997: 28-29)

إما وقد انتهت الحرب الباردة، وفي ظل غياب عدو مشترك – يضيف هنتنغتون- فإن الشعور بالهوية القومية الأمريكية قد ضعف، بحث أصبح من غير الـسهل علـى الأمريكيين تحديد وتعريف واضح ومحدد لمصلحتهم القومية، على عكس ما كان عليـه الحال في فترة الحرب الباردة، حيث يوجد عـدو يقـوى الـشعور بالهويـة القوميـة الأمريكية، وتسخر كافة الوسائل والإمكانات لخدمة ذلك الهدف ولهذا يري هنتنغتون بأن الحاجة ملحة لخلق عدو محدد يعاد على أساسه تعريف المصلحة القوميـة الأمريكيـة. ومن خلال الدراسة التي قدمها بريزنسكي يتبين أن هناك أربع مجموعات من المصالح للولايات المتحدة الأمريكية تشمل المصالح السياسية، والمصالح الاقتصادية، والمصالح العسكرية والمصالح الثقافية، وبشكل عام أن للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة مـن المصالح والأهداف تعمل على تأمينها وحمايتها في منطقة الشرق الأوسط وخـصوصاً الخليج العربي. وفي هذا المجال قد تعددت الدراسات والأبحاث والتقارير إلا أنـه لـم تخرج عن إطار الأهداف التالية للسياسة الأمريكية الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وهي كالتالي: (نعمان، 2003: 79)

1- **السيطرة على النفط كمصدر للطاقة والمال:** أولت الولايات المتحدة اهتماماً كبيـراً في منطقة الشرق الأوسط بسبب احتوائها على النفط واحتياطاتها الهائلة واعتبـرت هذه المنطقة ذات مصلحة حيوية، وإن أي محاولة للسيطرة عليها يعد اعتداء عليها.

وأن السيطرة على هذه السلعة الاستراتيجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تحقق لها المزايا التالية: (أبو جاموس، 1996: 41)

أ- فرض الهيمنة العالمية للولايات المتحدة. وخصوصاً في ظل وجود تنامي القوة الاقتصادية لبعض حلفائها مثل أوروبا، اليابان، وانددادها مثل الصين وروسيا الاتحادية وبالتالي التحكم في اقتصاديات هذه الدول. (توفيق، 2005: 56)

ب- أن الإنتاج المحلي للولايات المتحدة أخذ في التناقص، وقد تضاءلت نسبة الاحتياطي لديها إلى (2.8%) من الاحتياطي العالمي في عام 2000 مقارنة نسبة الاحتياطي (3.4%) من الاحتياطي العالمي من عام 1990. ويشير التقرير الوطني لسياسة الطاقة في الولايات المتحدة، والتي تم نشره عام 2001 بان الولايات المتحدة استهلكت أكثر من (25%) من النفط المنتج في العالم وأكثر من نصف ما تستورده وكان من المتوقع هو المزيد من الاستهلاك والاستيراد الذي قد يصل في عام 2020 إلى (64%) من حاجتها النفطية. وبالتالي بأنه لا بديل من السيطرة على هذه المنطقة لتأمين احتياجات الولايات المتحدة من النقط. (توفيق، 2005: 56)

ج- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة صناعية في العالم. وأيضاً أكبر دولة مستهلكة للنفط. لذا فإن سلامة الإمدادات النفطية أمر حيوي لاستمرارية قوتها العسكرية والاقتصادية. (حافظ، 2004: 71-72)

وفيما يتعلق بالتجارة، والاستثمارات، والفوائض النقدية فإنها مرتبطة وتستمد وجودها وأهميتها من الثروة النفطية. وبالتالي فإن النفط سلعة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ومرتبطاً بالأمن الأمريكي، وأنها مستعدة للدخول في حرب دفاعاً عن مصالحها في هذه المنطقة.(توفيق، 2005: 54)

2- **حماية أمن وبقاء إسرائيل:** على مدى العقود الماضية هناك التزام ثابت من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأمن إسرائيل ومثال على ذلك حرب أكتوبر 1973، حيث فتحت إدارة الرئيس الأمريكي الاسبق نيسكون مخازن الجيش الأمريكي ونظمه العسكرية التي لم يتم استخدامها بعد. وذلك التزام بضمان التفوق العسكري

والنوعي لإسرائيل على جيرانها العرب، إضافة إلى ذلك وفي إطار العلاقات الثابتة اتجاه إسرائيل قدمت الإدارات الأمريكية المختلفة نفسها كوسيط بين الإسرائيليين والعرب الوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي. (صالح، 1997: 126)

أما بخصوص الدور الخطير الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يكمن في التأثير على صانع القرار وذلك من خلال الاتصال الدائم بالمسؤولين والضغط عليهم بأساليب متنوعة، إضافة على ذلك دعمهم وتمويلهم للحملات الإنتخابية لكافة المناصب الفدرالية (صالح، 1997: 127) إضافة إلى انتخابات الرئاسة الأمريكية والكونغرس.

ومن أشهر المنظمات السياسية نفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية " لجنة الشؤون العامة الأمريكية " (ايباك) حيث ومنذ عام 1951 تمارس ضغطاً لصالح إسرائيل على أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ. إضافة إلى ذلك لديها القدرة على الوصول بسهولة إلى أعلى المستويات في البيت الأبيض. وقد اتخذ الدعم الأمريكي لإسرائيل أشكالاً مختلفة من تأييد سياسي ودبلوماسي إلى المعونات الاقتصادية والعسكرية ونقل التكنولوجيا العسكرية وتطوير الصناعات الحربية والإعفاءات الضريبية والحركية إضافة إلى حرية العمل السياسي والمالي لليهود على الساحة الأميركية (ربيع، 1990: 204).

3- **مكافحة الإرهاب:** اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط مصدرة للإرهاب ومهددة للأمن القومي الأمريكي بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر، وأعلنت حربها ضد أشخاص وشركات ومنظمات ومن ثم إعلان ما أسمته بدول محور الشر والتي تضم "إيران، العراق، كوريا الشمالية"، وهي في مجملها دول وشركات ومنظمات معادية للسياسة الأمريكية". (محمد، 2005: 131)

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً الحرب على حركات الجهاد الإسلامية باسم الحرب على الإرهاب، وفي ذلك سارعت أغلب دول الشرق الأوسط باستثناء العراق إلى تأييد الحملة الأمريكية وتقديم معلومات ومساعدات أمريكيا. فقد كان احتلال

أفغانستان الهدف الأول للإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب ومن ثم العـراق، ومن ثم ستأتي حتماً إيران من بعد الانتهاء من العراق(محمد، 2005: 134) إذ لا تزال واشنطن تضع إيران على لائحة الدول الإرهابية وتتهمها بتقديم الدعـم والمساندة لبعض الحركات الإسلامية والوطنية التحريرية ولا يزال الغرب والـدول العربيـة المعتدلـة وإسرائيل أهدافاً للأعمال الجديدة للإرهاب في الشرق الأوسط لذلك تحـاول الولايـات المتحدة ومن خلال الأجندة الخاصة بها في الشرق الأوسط إلى إحداث إصلاح ثقـافي وتعليمي في نظم التعليم والتربية الخاصة وخاصة مؤسسات التعليم الدينية في دول مثل السعودية، باكستان، اليمن، إضافة إلى إيجاد مؤسسات ثقافية وإعلامية لنـشر الثقافـة الغربية الليبرالية. وأعطت أحداث 11 سبتمبر للولايات المتحدة الفرصة الذهبيـة فـي فرض هيمنتها على ثورات العالم وفرض أنماطها السياسية والسلوكية على جميع دول العالم.(مزاحم، 1999: 93)

4- **منع انتشار أسلحة الدمار الشامل:** تبذل الولايات المتحدة الأمريكية جهود كبيـرة لمنع انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل ووسائل نقلها بالإضافة إلى ذلك تعمل على تحسين قدرتها في الدفاع والوقاية من استخدام هذه الأسلحة من قبل الدول الأخـرى ذات النوايا العدوانية (عوني، 1997: 95) بالإضافة إلى المجموعات الإرهابية من تهديد الولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها في المنطقة وخاصـة إسـرائيل، وقـد سميت الولايات المتحدة عدة بلدان تقع في هذا الإطار كإيران والعـراق وكوريـا الشمالية (حافظ، 2004: 93).

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط مـستقر وخال ومن النزاعات من تهديد أسلحة الدمار الشامل – عدا إسرائيل على أنه محوري في سياستها الخارجية.ولعل حرب الخليج الثانية، وبعدها غزو العراق عام 2003 أكبر شاهدين على ذلك. حيث كان العراق يشكل تهديداً مباشراً على كل من النفط وإسرائيل التي تشكل خطوط حمراء للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مما دفـع

بالولايات المتحدة الامريكية الى استخدام القوة لحماية مصالحها (نبيـل، 2003: 16-17).

5- **إحتواء وعزل (إيران، وسوريا وليبيا السودان):** وهي الدول التي توصف من قبل الولايات المتحدة بالرجعية والخارجة عن القانون الدولي(نبيـل، 2003: 16-17) وكما أسماها الرئيس الامريكي الاسبق جورج بـوش الأب فـي خطابـه (رسـالة الاتحاد) 29 يناير من عام 2002 بدول "محور الـشر" (البرصـان، 2002: 35). وهذه الدول وحسب رأي الولايات المتحدة الأمريكية بأنها غير ملتزمـة بالقـانون الدولي، وتمارس الإرهاب وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تـشكل خطـراً على غيرها من الدول بالإضافة وأنها تستمر في رفض وجود إسرائيل في المنطقة.

وإستراتيجية الولايات المتحدة في التعامل مع هذه الدول كانت عن طريق "مبـدأ الاحتواء" والذي يهدف إلى عزل القوة الإقليمية المستهدفة، باستخدام النفـوذ الـسياسي والاقتصادي لمنع مجرد الاقتراب منها – وهذا ما حصل بشان العراق وإيـران، كمـا تمنع سياسة الاحتواء تكون محالفات إقليمية تتمحور حول الـدول المهـددة للمـصالح الأمريكية، وأما بالنسبة لإيران فقد انتشرت فكرة احتواء المد الإسلامي الثـوري عـن طريق فرض الحصار السياسي والاقتصادي وأيضاً عن طريق دعم الأطراف والـدول النفطية (نبيل، 2003: 17).

6- **الحفاظ على أمن واستقرار أصدقائها وحلفائها في المنطقة.** حتى تتمكن الولايـات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهدافها، فإن هذا يتطلب منها الحفاظ علـى اسـتقرار أصدقائها وحلفائها في المنطقة، وهذا أمر أساسي في استراتيجية الولايات المتحـدة الأمريكية وفي تنفيذ الأهداف السياسية للولايات المتحدة، ويتم ذلك عن طريق توفير الدعم المالي والعسكري وحمايتها من أي اعتداء أو أي تهديـد لأمنهـا الـوطني (دجيرجيان، 1992: 81-82).

3-2 التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعـد 11 أيلـول/ 2001:

ميزت الولايات المتحدة بين الدول العربية من منظور مواقفها من الإرهاب: مع أو ضد وبالتالي حكمت سياستها الخارجية حيال أولويات مختلفة، مع ملاحظة ما يلـي (نبيل، 2003: 22) :

أولاً: هنالك عوامل إضافية تحكمت في هذا التصنيف الثنائي (مـع /ضـد) وفرضـت تصنيفات فرعية داخل كل فئة. من هذه العوامل درجة التهديد الذي تمثله الدولة (أ) أو (ب) أو (ج) بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، ومستوى التعاون بين كـل دولـة والولايات المتحدة وطبيعة علاقتها بها والتطور التاريخي لهذه العلاقة. وعلى هـذا الأساس، أمكن التمييز في إطار الدول المناهضة للإرهاب بين تلك التي مثل موقفها المناهض للإرهاب- من المنظور الأمريكي – خطأ مستمراً في كل مـن سياسـتها الداخلية وسياستها الخارجية وأخرى انتقلت من مواقع دعم الإرهـاب إلـى موقـع مكافحته بتأثير مجموعة من الضغوط، أبرزها التهديدات الأمريكية.

ثانيـاً: أنه من واقع التمييز السابق (بمستوييه الرئيسي والفرعي) بـين دول إرهابيـة ودول غير إرهابية، اختلف موقف أمريكا من حزمة الإجراءات المطلوب اتخاذهـا من أجل إرغام دولة على مقاومة الإرهاب أو تشجيع أخرى على ذلك فإذا كان الحل العسكري قد فرض نفسه على العلاقة مع العراق 2003، فإنه لم يكتسب الأولويـة نفسها مع دول أخرى مثل سوريا ولبنان والصومال، على الرغم من تكرار التلويح به بين حين وآخر. وإذا كانت التدابير الأمنية مثلت جوهر التوجيهـات الأمريكيـة لدول مثل اليمن والسودان، فإن قضية الإصلاح السياسي والتعليمي والمالي كانـت القضية الأساسية فلا يوجد علاقة الولايات المتحدة بمصر وبلدان الخليج العربي.

ثالثاً: أن السياسة الأمريكية عبرت بشكل عام عن درجة عالية من الاستمرارية تجـاه كل مجموعة من الدول بعد 11 أيلول مقارنة بما قبله.

في ضوء هذا الخلفية يمكن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كل من: دول محور الشر، والدول المعتدلة، والدول الصديقة.(بسيوني، 1997: 15)

أ. **دول محور الشر:**

هي دول التي تتهمها أمريكا إما بممارسة الإرهاب بنفسها، وإما بدعمه مادياً ولوجستياً وعسكرياً، مع تفرقه واضحة بين وضع العراق من جهة، ووضع جميع الدول الشريرة الأخرى من جهة ثانية. ومثل هذه الدول عادة ما تكون مدرجة على قائمة الدول الراعية الإرهاب، وإن كان هذا لا يعني تطابقاً بالضرورة بين اتهام أمريكا إحدى الدول بتسهيل الإرهاب، وتسجيلها في القائمة المذكورة، ومن ذلك أن الولايات المتحدة دأبت على نقد كل من الصومال وسوريا ولبنان بعد 11 أيلول بادعاء أنها توفر ملاذاً آمناً لجماعات إرهابية. لكن سوريا وحدها هي التي أدرجت على لائحة الإرهاب. وعلى صعيد آخر، فإن كلاً من ليبيا والسودان هي من دول القائمة السوداء (مع كل من العراق وسوريا وكوريا الشمالية وإيران وكوبا).

بالنسبة للعراق، إن التصعيد معه مثل خطأ أساسياً من خطوط تحرك إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) لجملة أسباب بعضها ذاتي، والآخر موضوعي، ولذلك فإنه عندما وقعت أحداث 11 أيلول 2001 سنحت الفرصة للولايات المتحدة لتصفية حسابها مع صدام حسين عن طريق محاولة اختلاق علاقة بينه وبين تلك الأحداث. وفي هذا السياق، جاءت تصريحات الرئيس بوش والمحيطين به وتحذيراتهم من أنه لم يمتثل العراق لقرار مجلس الأمن رقم 1284 لعام 1999 والخاص بتشكيل لجنة جديدة للتفتيش على أسلحته، وإن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين. فلقد ألمح بوش (الابن) إلى أن القوات الأمريكية ربما تتدخل في "مكان آخر غير أفغانستان". وسبقه إلى المعنى نفسه العديد من رموز اليمين المحافظ الجديد، ومنهم جوزيف ليبرمان عضو الكونغرس الأمريكي الذي أكد على ضرورة تنحية صدام حسين عن السلطة "قبل أن يتمكن من مهاجمة الأمريكيين بأسلحة الدمار الشامل وتمنى ماكين وهو عضو آخر من أعضاء الكونغرس، عندما كان يراقب الطائرات الأمريكية المتجهة إلى أفغانستان، أن

تكون طلعتها القادمة على بغداد، حتى إذا ما القى بوش خطابه السنوي عن حالة الاتحاد في 2002/1/29، كان ذلك إيذاناً بفتح صفحة جديدة من صفحات المواجهة مع العراق. بدأ بوش بخطاب حالة الاتحاد الذي القاه بشهر يناير من سنة 2002 بالاهتمام بقـضية العراق التي وصفها بأنها جزء من محور الشر المتحالف مع الارهابيين و التي تـشكل "خطراً كبيراً و متزايد" لمصالح الولايات المتحدة من خلال الإسـتحواذ علـى أسـلحة الدمار الشامل والامم المتحدة للتدخل عسكرياً للتخلص من الاسـلحة(حمـود، 2001: 31).

أما فيما يخص ما تبقى من دول شريرة كالـصومال وسـوريا ولبنـان، فلقـد تعرضت ثلاثتها لتهديدات أمريكية بتوسيع نطاق الحملة على الإرهاب لتشملها بشكل أو بآخر.فبعد أن حسمت الولايات المتحدة مسؤولية تنظيم القاعدة وحركـة طالبـان عـن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر2001، لوحت باحتمال ضرب الصومال على أساس أنه يأوي بعض أعضاء من تنظيم القاعدة. وتطوع مجلس الإنقـاذ والمـصالحة الصومالي باتهام الحكومة الوطنية الصومالية بالتعاون مع تنظيم الاتحاد الإسلامي، وفي إطار التنافس بين المجلس والحكومة، وعلى كسب الـشرعية الدوليـة والتـودد إلـى الولايات المتحدة التي أدرجت هذا التنظيم على لوائح الإرهاب. لكن اعتبارات عديـدة أدت إلى ضبط الموقف الأمريكي واحتفظت برد فعله عند حده الأدنى، أي من خـلال تنظيم دوريات للمراقبة البحرية بمشاركة بريطانية – فرنسية – ألمانية، للتأكد من عدم تسلل أي من أنصار بن لادن إلى الصومال، والقيام باستطلاع جوي متكرر بمـشاركة بريطانية لمسح الأجواء الصومالية. ويمكن القول إن أحد الاعتبارات المشار إليها كـان هو الخبرة الأمريكية – الصومالية (1992-1994)، وحرص الولايات المتحدة علـى عدم التورط مجدداً في الصومال إلا في ظروف تكون آمنة ضد أهداف تبدو محـددة، اعتبار آخر وهو استعداد القوتين الأساسيتين في الصومال، أي الحكومـة والمجلـس، لتقديم كل عون ممكن للولايات المتحدة، كما سلف القول، في حملتها ضـد الإرهـاب، وفي هذا الإطار اتفقت الولايات المتحدة مع الحكومة الانتقالية على تشكيل لجنة مشتركة

تتقصى حقيقة دور بعض المؤسسات المالية الصومالية في تمويل النشاط الإرهابي، علماً بأن الولايات المتحدة جمّدت من جانبها أموال شركة البركات الإسلامية(حقوق الإنسان في الوطن العربي، 2001: 24). وأشارت مصادر أخرى إلى منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية من المجلس لاستخدام ميناء بربرة ومطارها لخدمة قواتها العاملة في القرن الأفريقي أما الاعتبار الثالث والأخير، فهو الخوف من تداعيات التداخل في الصومال، بتعميق حال الفوضى السائدة، بحيث تقترن تصفية خلايا الإرهاب بتهيئة البيئة لتكوين المزيد منها(حمود، 2001: 33).

واختلف الموقف الأمريكي مع كل من سوريا ولبنان عنه تجاه الصومال، وذلك أن الاتهامات الأمريكية لكلتا الدولتين انصبت على جوهر موقفهما من الصراع العربي –الإسرائيلي وتطوراته. فمن جهة تستضيف سوريا بعض المنظمات الفلسطينية المصنفة إرهابية، ومن جهة أخرى قام حزب ا بدور أساسي في تحرير جنوب لبنان، وهو بدوره من تنظيمات إرهابية في القائمة الأمريكية، ومدعوم من كل من سوريا ولبنان، وبالتالي تعاملت الولايات المتحدة مع استعداد هاتين الدولتين العربيتين لمساندة جهودها في مكافحة الإرهاب، باعتبار أنه استعداد جيد، وإن يكن غير كاف، وذلك على أساس أنه لا يمكن لدولة مثل سوريا أن تشجب نوعاً من الإرهاب (أي إرهاب القاعدة وطالبان) وتدعم آخر (أي حركات التحرر الوطني في فلسطين ولبنان) على حد تعبير كولن باول (الحياة، 2001).

ب. الدول المعتدلة:

وهي دول كانت الولايات المتحدة قد أخضعتها لعقوبات دولية، أو هددتها بعمل عسكري قبل 11 أيلول 2001 بسبب اتهامها بممارسة الإرهاب أو التساهل معه. ثم عادت وغيرت سياستها حيالها بسبب تعاونها في مكافحة هذا الإرهاب سواء قبل أحداث 11 أيلول أو بشكل أوضح بعدها. ومثل هذا التطور نقل الدول التائبة في إطار الحرب من موقع الهدف إلى منزلة الشريك، وحكم السياسة الأمريكية تجاه ثلاثة دول (اليمن- السودان – ليبيا). (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001: 333)

كان تحسن العلاقات الأمريكية – اليمنية قد بدأ في أعقاب انتهاء الحرب الأهلية في اليمن في عام 1994، وجاء في إطار رغبة الرئيس اليمني السابق علي عبدا صالح فتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة بعد الآثار التي خلفتها حرب الخليج 1990، وهي حرب وقف فيها اليمن مع العراق. وارتبط هذا التطور في الوقت نفسه بحرص الولايات المتحدة على تطوير وضعها في منطقة الخليج، واقترن بزيادة الكشوف النفطية في اليمن. وفي هذا السياق، تم منح الولايات المتحدة تسهيلات بحرية في جزيرة سوقطرة، ثم تبين امتداد هذه التسهيلات إلى ميناء عدن بعد تفجير المدمرة الأمريكية كول، لكن الواقعة الأخيرة نفسها كانت فرصة لتكثيف الوجود الأمريكي في اليمن للإشراف على التحقيق مع العناصر المشتبه في تورطها في الحادث، وهو إشراف اضطر إليها اليمن اتقاء لضربة عسكرية أمريكية بدت وشيكة، لكنه احرجه حرجاً بالغاً مع قبائله وتياراته الدينية المتشددة.

وعندما وقعت أحداث 11 أيلول2001 دخل التعاون الأمني بين البلدين طوراً جديداً وصفه رئيس مجلس الشورى اليمني بأنه "كامل". كما اتخذه كولن باول نموذجاً للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، عندما أثنى في تقديمه التقرير السنوي للخارجية الأمريكية عن الإرهاب في عام 2001 على عمل اليمن مع الولايات المتحدة من أجل "اجتثاث خلايا القاعدة والتأكد من أن اليمن لا يستخدم كقاعدة للعمليات الإرهابية"، ولم يشمل بالثناء نفسه سوى دولتين أخريين هما جورجيا والفلبين. واتخذ التعاون الذي أشار إليه باول وأكده اليمن أكثر من مستوى، منها تقديم الولايات المتحدة قوائم مطلوبين كانت أساساً لحملة اعتقالات واسعة وضعت السلطة اليمنية أحياناً في مواجهة مسلحة مع القبائل، وإيفاد "خبراء" لتدريب الكوادر اليمنية على مكافحة الإرهاب، وهو ما نفاه علي عبدا صالح بداية على أساس أنه كفيل بحربه مع الإرهاب، ثم عاد وقلل من الأهمية العددية لهؤلاء الخبراء، وتزويد اليمن بمجموعة من المعدات الإلكترونية لمراقبة منافذه الحدودية(المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2001:

254-259)، وتطبيق نظام خاص لفحص أوراق المسافرين أشبه بنظيره المطبق في باكستان والذي يربط الدائرة الجمركية للدولة بوكالة المخابرات المركزية.

أما فيما يخص ليبيا، فلقد بدا اقتراب الولايات المتحدة منها أبطأ مقارنة بتقاربها مع كل من اليمن والسودان، فتاريخ التوتر في العلاقات الليبية- الأمريكية أبعد، جاء الإنتفاح الليبي على الخارج منذ منتصف التسعينيات، وكان من أبرز دلائل الإنفتاح انتقال نظام العقيد القذافي من دعم منظمات وصفت بالإرهاب كجيش التحرير الإيرلندي وجماعة أبو سياف الفيليبينية وبعض منظمات المقاومة الفلسطينية، إلى التوسط لحل مشاكل الغرب نفسه مع الإرهاب. وبرز دور نجل العقيد بوجه خاص في تسوية قضية الرهائن من جماعة أبو سياف، وليس أقل أهمية من ذلك قبول النظام تسليم المتهمين الليبيين في قضية لوكربي للمثول أمام محكمة استكتلندية. وشهد عام 2002 تحديداً الحكم بتبرئة أحدهما وسجن الآخر. وجاء ذلك متمماً لمحاكمات أخرى مماثلة لمواطنين ليبيين اتهموا بإسقاط طائرة فرنسية فوق صحراء النيجر وتفجير ملهى ليلي في برلين. وفي أعقاب 11 أيلول 2001 نظمت الجماهيرية الليبية حملة اعتقالات واسعة لأشخاص اتهموا بالإنتماء لتنظيم الجماعة الإسلامية المقاتلة التي تدرجها الولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية. لكن على الرغم من أن المساعي الحميدة المشار إليها أبعدت الشر عن ليبيا وأمنتها من مرحلة ثانية أو ثالثة من الحرب على الإرهاب، إلا أنها لم تكن كافية لرفع العقوبات الدولية المفروضة عليها، فمن ناحية علقت العقوبات الدولية على ليبيا ولم ترفع بسبب استمرار الخلاف حول بعض التفاصيل المتعلقة بتسوية قضية لوكربي والخاصة بتعويض أسر الضحايا وتحمل نفقات المحاكمة والإقرار بالمسؤولية عن الحادث ومن ناحية أخرى ما زالت ليبيا تخضع رسمياً لأحكام قانون (داماتو) الذي كان النائب الجمهوري ورئيس لجنة البنوك ألفونس داماتو قد تقدم به للكونغرس في عام 1994، ويقضي بحظر الاستثمار الغربي في قطاع النفط والغاز في كل من ليبيا وإيران بما يزيد على (40) مليون دولار. وإن تعرض القانون فعلياً لخروقات كثيرة (حنفي، 2002: 45-46).

ج. الدول الصديقة:

هي الدول التي يمكن تعريفها بأنها تلك الدول التي كان يتوقع أن يعتمـد عليهـا بشكل أساسي في دعم الجهود الأمريكية في مجال مكافحة الإرهـاب بحكـم عوامـل متعددة. البعض من هذه العوامل يتعلق بطبيعة علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحـدة، والبعض الآخر يرتبط بظروفها الداخلية وتعرضها هي نفسها لمشاكل مبعثها جماعـات وتيارات دينية متشددة. لكن المفارقة التي كشفت عنها أحداث أيلول 2001 أن الصديقين الأهم للولايات المتحدة على المستويين العربي والإسلامي – مصر والسعودية – كانـا هما اللذان قدما العناصر المدبرة للهجمات وبعض أبـرز منفـذيها، حـسب الروايـة الأمريكية. فزعيم تنظيم القاعدة هو السعودي أسامة بـن لادن وسـاعده الأيمـن هـو المصري أيمن الظواهري. والمتهم الأول في القضية هو المصري محمد عطـا و 15 من إجمالي 19 متهماً فيها يحملون الجنسية السعودية (مركـز الدراسـات الـسياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001).

وبالتناقض مع قضية الديمقراطية أثير موضوع التضييق على أنشطة الجمعيات الخيرية، واحتل موقعاً متقدماً من اهتمامات بوش ومن حوله. فلقد تقـدمت الولايـات المتحدة إلى السعودية بلوائح ضـمت جمعيـات خيريـة متهمـة بتمويـل الإرهـاب والإرهابيين، وطالبتها بتجميد أموالها إعمالاً لقرار الأمم المتحدة رقم (1373)، وبلـغ عدد الجمعيات التي خضعت لإجراءات سعودية من هذا القبيـل نحـو (150) جمعيـة خيرية، علماً بأن مجموع هذه الجمعيات في المملكة العربية السعودية لا يزيـد علـى (231) جمعية، وتكرر ما حدث في السعودية مع دول الخليج الأخرى، وتوالى إصدار القوانين (في الإمارات) أو القرارات (في الكويت) أو التعميمات (في قطـر) لمكافحـة غسل الأموال ومعاقبة جمعيات خيرية، وفي السياق نفسه تكررت زيـارات مـسؤولين أمريكيين إلى منطقة الخليج للتعرف عن قرب على التقدم في إحكام الرقابة المالية على المجتمع المدني، والتأكد من أن المال الخليجي لا يذهب إلى بن لادن أو مـن شـابهه،

وكان بين هؤلاء وزير الخزانة جون أونيل ومسؤولون من الخارجية وآخـرون مـن الكونغرس (الحياة وكامل، 2002: 49).

ترافق ذلك كله وتزامن مع انهمار قوائم المطلوبين على الـسلطات الخليجيـة، والسعودية منها بالذات. وكان شديد الإثارة ما عرف في شهر واحد- هو شهر حزيران 2002- عن أن المملكة اعتقلت (13) شخصاً من مواطنيها بتهمة الانتمـاء لتنظمـي القاعدة. وتقدمت إلى الانتربول بقائمة ضمت (750) مواطناً آخرين متهمـين بالتهمـة ذاتها. وتسلمت مواطناً سودانياً من السودان كان قد تورط في إطلاق صـاروخ علـى طائرة أمريكية في أيار 2002 وإن لم يعلن عن النبأ في حينه. وحققت مع ثلاثـة مـن مواطنيها في بدايات قضية كبرى في المغرب حول علاقة خليـة إسـلامية بـبن لادن (الحياة، 2002). وبقدر ما لفتت تلك التحركات النظر إلى أبعاد التنسيق الأمنـي بـين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وفي ما بين الـدول العربيـة وبعـضها البعض، فإنها أثارت القلق حول الإنعكاسات السلبية لهـذه الظـاهرة علـى التطـور الديمقراطي في المنطقة.

وعلى غرار قضية الديمقراطية، لم تكن قضية إصلاح مناهج التعليم حديثة، فلقد ارتبطت إثارتها بنشر ما يعرف بثقافة السلام التي تبنتها اليونسكو منذ عـام 1974، إذ دعت ثقافة السلام إلى توظيف التعليم في نشر مفاهيم التسامح والتعاون والسلام الدولي. واقترنت الدعوة لها باتخاذ سلسلة من الإجراءات آخرها اعتبار الأمـم المتحـدة عـام 2000 عاماً دولياً لثقافة السلام، والفترة ما بين عام 2001 إلـى عـام 2010 العقـد الدولي لثقافة السلام (عبد الموجود، 2001: 5). وشهدت دول عربية كثيـرة – منهـا مصر – سلسلة من المراجعات لمناهجها التعليمية في اتجاه تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وقيم الانفتاح على الآخر، المختلف في النوع (المرأة) والدين (غير المـسلم) والاتجـاه السياسي (المعارضة). فشكلت لجان لهذا الغرض في دول عديدة، منها السعودية. لكـن ربما كان الجديد في إثارة القضية نفسها بعد أحداث أيلـول أمـران أساسـيان: الأول التركيز الواضح على فرع معين من فروع التعليم، هـو التعلـيم الـديني؛ والثـاني،

اختصاص التعليم الديني الوهابي بهجوم أشد على أساس أن المذهب الوهـابي متـشدد يربي العنف وينشئ الإرهابيين، واقترن ذلك بحملة صحفية لتقويض سـمعة المملكـة المملكة العربية السعودية، بل الذهاب أيضاً إلى آخر نقطة يمكن تصورها، أو لا يمكن تصورها في الواقع، بالدعوة إلى ضرب مدينة مكة وهدم الكعبة التي هي قبلة الإسـلام والمسلمين(الحياة وكامل، 2002: 50).

وطالما استمر التحريض، محصوراً فـي الحمـلات الـصحافية والإعلاميـة والأكاديمية التي وقف وراءها أمثال توماس فريدمان وريتش لوري ودانيال بايبس، فلقد أمكن دائماً التمييز على مستوى الخطاب الأمريكي بين ما هو شعبي وما هو رسـمي. وإن كان من المفهوم ضمناً أن الثاني يحاول التأثير في الأول، خصوصاً فـي مجتمـع ديمقراطي كالمجتمع الأمريكي.

الفصل الرابع

النظام الشرق أوسطي والمشروع الأمريكي في المنطقة

كان لانهيار الاتحاد السوفييتي 1991، الأثر الأكبر في بروز الوضع الدولي الجديد المتمثل بظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية، وقيامها بمحاولة رسم السيناريو الشرق أوسطي الذي يلبي مصالحها ومصالح حلفائها وتحديداً إسرائيل. وعلى الجانب الإقليمي ساهم الواقع العربي الضعيف في تسهيل مهمة الولايات المتحدة، خاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991-1995 التي أدت إلى تفكك النظام العربي، ليتم بعد ذلك رسم المنطقة، وفق رؤى وتصورات أمريكية وإسرائيلية، حيث إن فكرة المشروع الشرق أوسطي تضم أطرافاً غير عربية، ويكون لإسرائيل بشكل خاص دوراً مركزياً فيه أفق نظرة أمريكية مستقبلية للتطورات الاقتصادية وخاصة للتكتلات الاقتصادية العالمية التي ستشهد تنافساً محموماً في العقود القادمة (جلول، 1995: 12-13).

4-1 النظام الشرق أوسطي، المراحل الرئيسية، الأهداف، والأبعاد، النتائج:

4-1-1 المراحل الثلاث للمشروع الأمريكي:

يمكن تقسيم مراحل المشروع وانعكاساته على المنطقة العربية بثلاث مراحل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (بركات، 2012: 36-40) :

المرحلة الأولى: مرحلة الحرب الباردة حتى انهيار الاتحاد السوفييتي:

انتقلت الولايات المتحدة تدريجياً من الاعتماد على بريطانيا للقيام بدور الشرطي في الوطن العربي إلى لاعب رئيسي بعد الانسحاب البريطاني شبه الكامل من المنطقة عام 1971، تخلل هذه المرحلة تنسيق بريطاني – أمريكي ميداني مشترك لمواجهة ما أعتبر تهديداً من موسكو بالتمدد إلى المنطقة، اعتمدت فيه واشنطن سياسة الاحتواء والردع، التي طرحها جورج كينان، ومارست استعراض قوتها البحرية في المتوسط عام 1946 لمواجهة الضغوط السوفيتية على تركيا، بالإضافة إلى إقامة قاعدة بحرية دائمة للأسطول الأمريكي في البحرين، وعملت على تشكيل وتشجيع الأحلاف الإقليمية

مثل حلف بغداد (الذي ضم كلاً من تركيا، والعراق، والباكستان، وإيران بالإضافة إلى بريطانيا)، وسعت كذلك لتطويع واحتواء ثورة يوليو عام 1952 في مصر، وانتقلت للإطاحة بنظام جمال عبد الناصر ومجابهة مشروعه الوحدوي والنهضوي على امتداد رقعة الوطن العربي منذ تدخلها في لبنان عام 1958، وصولاً إلى حرب عام 1967.

وخلال تلك الحقبة ساهمت أيضاً في تدبير الإطاحة بنظام مصدق الوطني في إيران عام 1953، وأبرمت اتفاقات ثنائية مع أعضائه مقرونة بتقديم الدعم العسكري والمادي لها "حلف بغداد"، وجرت محاولات ضم الأردن إلى الحلف ولكن المعارضة الوطنية الداخلية المتصاعدة أفشلتها، ومع تغير ملامح المشروع الأمريكي في حرب فيتنام حاول نيكسون إيجاد مخرج تحت ستار الفتنمة (Vietnamization)، وطور مبدأ يقوم على سياسة الاحتواء المزدوج الذي يقدم الدعم والعون العسكري لحلفاء الولايات المتحدة وتوفير مظلة الحماية لهم شرط أن يوفروا القوة البشرية اللازمة لحماية أنظمتهم(بركات، 2012: 36-40).

وتركز دعم الرئيس الأمريكي نيكسون في المنطقة بالدرجة الأولى على السعودية وإيران لصلتهما بالمباشرة بمخزون النفط، وكان يطمح أن تكون السعودية الممول الرئيسي لنشاط الولايات المتحدة في الهيمنة على المنطقة، بينما أوكل إلى إيران تولي مهمة شرطي الخليج، وشكل الغزو السوفييتي لأفغانستان1980 ونجاح الثورة الإيرانية بقيادة الخميني محطة أساسية في تعديل عناصر المشروع الأمريكي، وأعلن الرئيس كارتر مبدأه الشهير في عام 1980، مفاده "أن أية محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وستجابه بكل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية"، وتم تشكيل قوات التدخل السريع آنذاك التي تحولت فيما بعد إلى القيادة المركزية (أو الوسطى) لتشمل منطقة عملياتها مساحة جغرافية تمتد من الباكستان إلى مصر(سليمان،2011).

واستطاع الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر إبرام اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 بين مصر وإسرائيل التي أخرجت مصر من دائرة الصراع العربي-الصهيوني،

وشجعت واشنطن نظام الرئيس صدام حسين على مجابهة نية النظام الثوري الجديد في طهران للتمدد الإقليمي في حرب استنزفت مقدرات البلدين البشرية والاقتصادية وأضعفتهما، كما أسهمت في إبعاد العراق عن لعب دور العمق الاستراتيجي لدعم دول المواجهة مع الكيان الصهيوني وخاصة سوريا، وشكلت الحرب العراقية – الإيرانية ومضاعفاتها التي امتدت لثماني سنوات أحد الحوافز الأساسية لاستدراج النظام العراقي لاجتياح الكويت للتعويض عن خسائره المادية البالغة في الحرب مع إيران، ولمواجهة حالة الحصار والتطويق التي عادت الولايات المتحدة لممارستها على العراق، للحيلولة دون تمكينه من إعادة البناء أو التحول إلى قوة إقليمية وازنة (سليمان،2011).

وشكلت عملية اجتياح الكويت من قبل النظام العراقي والرد الأمريكي بالتدخل السريع لإخراج القوات العراقية، مؤشراً على ترسيخ مفهوم نهاية الحرب الباردة، وعلامة فارقة على انحسار النفوذ السوفييتي الذي عجز عن لعب دور في لجم الاندفاع الأمريكي، أو إيجاد مخرج للعراق يحفظ له هامشاً للمناورة، أو يثبت للاتحاد السوفييتي دوراً في حماية نفوذه مع حلفائه في العالم العربي، وبذلك تكون حرب الخليج الثانية أو ما أطلق عليه حرب "تحرير الكويت" الإعلان الأوضح عن انتهاء حقبة الحرب الباردة والدخول في مرحلة زعامة القطب الأمريكي المتفرد للنظام الدولي (يعتبر بعض المراقبين أن سقوط جدار برلين شكل محطة فاصلة لنهاية تلك المرحلة)، في المجمل، يمكن توصيف مرحلة الحرب الباردة أنها مرحلة اعتماد المشروع الأمريكي بصورة أساسية على أدوار وظيفية مرسومة للدول الإقليمية، وخاصة الكيان الصهيوني ونظام الشاه حتى انهياره، وفي نفس الوقت عززت واشنطن انتشارها العسكري عبر إقامة قواعد، والحصول على تسهيلات مختلفة على امتداد الوطن العربي وخاصة في منطقة الخليج وصولاً إلى تدخلها العسكري المباشرة في حرب "تحرير الكويت" (بركات، 2012: 38).

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة حتى هجمات 11 سبتمبر 2001:

تميزت هذه المرحلة بلجوء الولايات المتحدة إلى المزج بين نزعة التدخل العسكري وإستراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، وخاصة خلال عهد الرئيس الأمريكي الاسبق بيل كلينتون، واستمرت في ممارسة سياسة الضغط والحصار والعقوبات والتلويح بالتدخل العسكري، وشهدت تلك الحقبة تدخلاً عسكرياً في الصومال (بين عامي 1992 و 1994) بالإضافة إلى توجيه ضربات جوية وصاروخية ضد العراق (في الأعوام 1993، 1996، 1998)، وهجوم صاروخي وجوي عام 1998 على أفغانستان والسودان باستهداف مواقع ومنشآت اقتصادية زعمت إدارة كلينتون أنها تابعة لتنظيم القاعدة، ولكن إدارة كلينتون حاولت تسويق إستراتيجية كونية تعتمد على ضمان الأمن الاقتصادي وتسخير التفوق العسكري والتقني للولايات المتحدة لخدمة هذه الاستراتيجية.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001:

شكلت هجمات 11 أيلول 2001 إنعطافة جديدة في المشروع الإمبراطوري الأمريكي، وسرعة في وتيرة إنجاز مخطط "المشروع الأمريكي للقرن الجديد"، الذي لم تستطع رموز ما يسمى بالمحافظين الجدد، مثل وولفويتز وتشيني، من وضعه موضع التنفيذ، وخلاصة المشروع أن يتم استخدام فائض القوة العسكرية والتقنية للولايات المتحدة لصياغة نظام عالمي جديد تتفرد فيه الولايات المتحدة على عرش النظام الدولي إلى أقصى مدة ممكنة عبر التحكم بمصادرة مخزونات الطاقة، والحيلولة دون تمكين أي دولة أخرى من منافسة الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً (PNAC, 1992).

وجاءت الهجمات لتوفر الفرصة والمسوغ لإعادة رسم خريطة المنطقة بما يضمن تحقيق هذه الأهداف، ومحاربة أي خطر يمكن أن يهدده، ومن اللحظة الأولى لم تنشغل إدارة بوش الابن بالإعداد لضربة انتقامية ثأرية فقط، لما اعتبرته حاضنة الإرهاب لتنظيم القاعدة في أفغانستان، بل باشرت في عملية الإعداد لغزو العراق تحت ذريعة تطويره لأسلحة الدمار الشامل وتعامله مع تنظيم القاعدة.

وساهمت الهجمات في إعادة صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكية (استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، 2002)، لتوسع من نطاق تفسير مفهوم الدفاع عن النفس ضد الأخطار المحتملة، وصولاً إلى صياغة ما عرف لاحقاً بـ "مبدأ بوش" الرامي إلى منح الولايات المتحدة حق شن الحروب الاستباقية، على ما يمكن اعتباره خطراً قادماً محتملاً وإن لم يكن وشيكاً أو فعلياً، ووفق ذلك، يكفي أن تتهم أية دولة عصية على طاعة الولايات المتحدة بأنها تعمل على تطوير اسلحة الدمار الشامل لتكون عرضة للغزو العسكري والتدمير وتغيير النظام، وانتشرت مقولات "من ليس معنا فهو ضدنا، ولن ننتظر حتى نهاجم داخل أراضي الولايات المتحدة كي نتحرك بل علينا نقل المعركة إلى أراضي الخصم"، ولم تكشف الوقائع اللاحقة لغزو العراق زيف وبطلان كل الادعاءات حول تطوير العراق أو امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل فقط، بل تبين أن نائب الرئيس تشييني كان قد ناقش في اجتماع خاص مع مسؤولي شركات النفط الأمريكية خرائط ومخططات ذات صلة بالسيطرة على احتياطي النفط العراقي قبل هجمات سبتمبر (بوست، 2005: 35).

اختارت إدارة بوش الابن الانتقال إلى الإستراتيجية الهجومية لبسط سيطرتها الكونية، ولم تتورع عن غزو واحتلال بلدين إسلاميين، العراق وأفغانستان، لشعورها أنها ستتحرك دون رادع أو منافس في المسرح العربي-الإسلامي، ولولا نجاح قوى المقاومة (في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين) في عرقلة خططها وإرغامها على الدخول في حرب استنزاف مكلفة، في الميدانين العراق والأفغاني تحديداً لما توقفت في اندفاعها عند حدود العراق وأفغانستان (بركات، 2012: 40).

2-1-4 أهداف وملامح النظام الشرق أوسطي

الملامح والمرتكزات الأساسية التي تشكل جوهر بناء النظام الشرق أوسطي، وتتمثل في:

1- إعادة تنظيم الشرق الأوسط كوحدة اقتصادية، من خلال إقامة مشاريع مشتركة بين الدول، وبناء محطات طاقة وتحلية مياه وتأسيس بنية تحتية من المواصلات والاتصالات، وتطوير الزراعة والصناعة والسياحة وفتح الحدود وتشجيع المنافسة(معوض، 1996: 173).
2- التدرج في إقامة المشروع عبر ثلاثة مستويات رئيسية سابقة للمشروع الشرق أوسطي، حيث يتم التركيز في المستوى الأول: على إنشاء تجمع اقتصادي ثلاثي بين: إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية يشبه الاتحاد الاقتصادي بين (دول البينيلوكس) "بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ" وفي المستوى الثاني: تقام منطقة للتبادل التجاري الحر وتضم مصر إسرائيل، السلطة الوطنية الفلسطينية، الأردن، سوريا، ولبنان. ويلي ذلك في المستوى الثالث: إقامة منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي تشمل بالإضافة إلى "منطقة التبادل التجاري الحر" بلدان مجلس التعاون الخليجي تتم في إطارها حرية انتقال رؤوس الأموال (مجدلاني، 1995: 44-45).
3- التعامل مع هذه المنطقة باعتبارها خليطاً عرقياً وطائفياً ومذهبياً لا باعتبارها وطناً للعرب، لذلك سوف يضم هذا النظام إلى جانب الدول العربية شعوباً وقوميات أخرى: مثل تركيا، إيران، باكستان وإسرائيل.
4- على الرغم من وسم هذا النظام بالطابع الاقتصادي بوصفه "سوق شرق أوسطي" إلا أن الأبعاد السياسية تكمن وراءه، حيث تجري محاولات إقامة هذا النظام تحت شعارات تحقيق السلام والاستقرار لشعوب المنطقة. وهذا ما يفسر توازي المسارين: مسار السلام بين الدول العربية وإسرائيل، ومسار تنفيذ هذا المشروع، فمقدار أي تقدم في أحد المسارين سوف يكون له انعكاسات على المسار الآخر.

5- إن المرتكز الخامس والأهم في "النظام الشرق أوسطي" كان السبب في وجـوده يتمثل في ضرورة تحقيق المصالح الحيوية للولايات المتحـدة فـي المنطقـة وبالذات البعدين التاليين:

أ- النفط: عن طريق ضمان تدفقه للولايات المتحدة وبأسعار معقولـة (الـسعودي، 1996: 49).

ب- أمن إسرائيل: حيث تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على أمنها وإنهاء المقاطعـة العربية لإسرائيل. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة للضغط على الدول العربيـة من أجل تحقيق ذلك، حيث لجأت إلى دول مجلس التعاون الخليجـي باعتبارهـا الدول الأكثر ثروة، والأهم مشاركة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فـي المنطقة، كما أنها من أكثر الدول العربية ارتباطاً مع الولايات المتحدة بعلاقـات اقتصادية، ففي الاجتماع المنعقد في الرياض عام 1994 بينهما تم الاتفاق علـى توسيع التجارة وتنويعها، وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق، ثم جاء بعـد ذلـك قرار دول مجلس التعاون الخليجي بإلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة بعد اجتماع لوزراء خارجية الدول الخليجية الـست مـع "وارن كريـستوفر" وزيـر خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول 1994 (مـصطفى، 1995: 12).

أهداف النظام الشرق أوسطي:

يمكن تلخيص الأهداف الأمريكية- الإسرائيلية المعلنة من وراء بنـاء النظـام الشرق أوسطي فيما يلي(المصطفى، 2001 : 156):

1- توحيد دول المنطقة اقتصادياً وبالتالي توحيد جهودها وتوجيههـا نحـو البنـاء والتنمية، الأمر الذي يعمل على تجاوز الصراعات القومية في المنطقة.

2- تحقيق الرفاهية والرخاء لدول المنطقة، فرغم حالة الـضعف والتخلـف التـي تعتري اقتصاديات الدول العربية، إلا أنه وبسبب قوة وتقدم الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد على العلم والتكنولوجيا. فإنه سيتم تعويض حالة تخلـف الاقتـصاد

العربي الذي يعتمد على الأرض والنفط والقومية، وذلك عن طريق المـشاركة والاعتماد المتبادل بينهما، وهذه المميزات لا يستطيع تحقيقها إلا النظام الشرق أوسطي، النظام الذي يستند على اقتصاد قائم على العلم والديمقراطية وعلاقات خارجية بين دول بعيدة كل البعد عن التأثير العسكري.

3- إحلال الديمقراطية كنظام حكم في النظام الشرق أوسطي، باعتبـار أن أنظمـة الحكم العربية تمثل وتجسد الماضي، وهي أنظمة سلطوية عسكرية، وهو أمـر يتنافى مع مبدأ الحريات الذي يكفل تطوير الاقتصاد والمجتمع والعلم والعمـل الإقليمي المشترك، الأمر الذي يرفع مستوى التنمية الاقتـصادية والاجتماعيـة ويحل الديمقراطية.

4- تخفيض النفقات العسكرية في المنطقة، وطي صفحة الحروب والنزاعات بـين الدول الشرق أوسطية، وتوجيه هذه النفقات للبناء والتعمير وتحقيـق رفاهيـة الشعوب، فالحرب التي ينبغي الاستعداد لها وحشد الطاقات لن تكون بين دولـة وأخرى، بل بين الإنسان وبيئته ممثلة في ندرة الحياة وزحف الصحراء وزيادة السكان، الأمر الذي يستدعي تكاتف الجهود الشرق أوسـطية لمواجهـة هـذه المشكلات التي يتعذر على كل دولة منفردة محاربتها.

5- إحلال السلام الذي لا يعني مجرد التوقيع على اتفاقيـات، بـل تفعيـل هـذه الاتفاقيات عن طريق مزيد من الانفتاح والتعاون والتبادل بـين دول المنطقـة، حتى تستطيع هذه المنطقة مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، لدعم مركزها في النظام العالمي الجديد، لقد أثبتت التجربة العربية باستنادها إلى مبدأ القومية عدم جدواها في بناء أي تكتل اقتصادي في المنطقة إذ لم تقم الـدول العربيـة الغنية بمساعدة الدول الفقيرة بل على العكس فقد ساهمت في تـأزيم وضـعها، وليس أدل على ذلك ما حصل للعمالة الأردنية والفلسطينية فـي دول الخلـيج العربي خلال أزمة الخليج الثانية وبعدها، إذ تم الاستغناء عن أعداد كبيرة منهم نتيجة الموقف السياسي لكل من الأردن وفلسطين تجاه هذه الأزمة. مما يعنـي

أن منطق التكتل على أساس قومي هو منطق عقيم، وأن المنطق السليم يكمـن في بناء الشرق الأوسط على أساس اقتصادي سليم مفاده الشراكة والتداخل بين اقتصاديات الدول(المصطفى، 2001 :157).

6- مواجهة ما تدعيه أمريكا وإسرائيل بالحركات الراديكالية في المنطقة، بهدف القضاء على ظاهرة الإرهاب، لأن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز يرى أن الأصولية تشق طريقها عميقاً في كل بلد عربي في الشرق الأوسط مهددة بذلك السلام الإقليمي، وثمة ضرورة للتصدي لهذا الخطر على نحو منظم بغية صوت الحرية والسلام والاستقرار السياسي في المنطقة(بيريز، 1994: 79-80). وجاء انعقاد مؤتمر شرم الشيخ في مصر يوم 13 آذار 1996 ليجسد البداية الحقيقية لمكافحة هذه الظاهرة التي بدأت تهدد كل دول المنطقة قاطبة وخاصة إسرائيل (محمد، 1996: 139)، في ظل نظام شرق أوسطي يعمل على اقتلاعها من جذورها.

7- تعاون دول المنطقة في ميادين المياه، والطاقة، والنقل، والمواصلات، الأمر الذي يشكل شبكة اقتصادية متداخلة الأبعاد تحقق مبدأ الردع السياسي بحيث يتعذر على أي طرف التمرد والخروج عن هذا الإطار التعاوني، لأن مبدأ الاعتماد المتبادل يقضي بأن الطرف الذي يخرج من هذا النظام هو الطرف الخاسر مما يدعو كافة الأطراف للتمسك به وعدم الخروج عليه.

3-1-4 الأبعاد السياسية والاقتصادية للنظام الشرق أوسطي:

رغم الأهداف المعلنة والمروجة إعلامياً للنظام الشرق أوسطي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة الأبعاد الفعليـة الكامنـة التي ستترتب على قيام مثل هذا النظام، والتي تمثل فـي الدرجـة الأولـى المـصالح الأمريكية العليا، ومن ثم مصلحة حليفتها إسرائيل التي تصب في نهاية المطـاف فـي المصلحة الأمريكية :

أ- **إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل،** وهو هدف هام جداً تسعى إليه إسـرائيل فـي ضوء تفوق اقتصادها على باقي اقتصاديات الدول العربية، وقـد انتبهـت العـرب لخطورة رفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل وإن إزالة المقاطعة تعني انتـصاراً اقتصادياً، وبالتأكيد فإن ذلك نابع من العديد من الاعتبـارات علـى رأسـها(عبـد الحق،1994 : 169):

1- أن حجم الإنتاج السلعي وتحسن نوعيته في إسرائيل يعتبر كبيراً قياساً بالسوق الإسرائيلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية، بينما لا تستفيد هذه الدول من السوق الإسرائيلية نتيجة لضعف القدرة التنافسية لمكونات ناتجها القومي.

2- الاختلافات الكبيرة بين مستوى التنمية الاقتصادية في الاقتـصاد الإسـرائيلي والاقتصاد العربي، الأمر الذي سينعكس سلباً على مسيرة التكامل الاقتـصادي العربي، الأمر الذي سينعكس سلباً على مسيرة التكامل الاقتـصادي العربـي خاصة وأن هيكل الصادرات العربية تتركز في المواد الأولية، حيـث تعتبـر تأثيراتها في التغيرات الهيكلية منخفضة مقارنة بالصادرات الإسرائيلية التـي تتركز على السلع المصنعة، الأمر الذي يسبب اتجاه الأقطـار العربيـة إلـى السوق الإسرائيلية، حيث تتحول الأقطار العربية في ظـل ترتيبـات "الـسوق الشرق أوسطية" إلى بلدان مـصدرة للمـواد الأوليـة اللازمـة للـصناعات الإسرائيلية التي تعتمد على تصدير السلع الصناعية وهي ما نسبته (65%) من الصادرات الإسرائيلية للعالم الخارجي، الأمر الذي ينعكس سلباً على التكامـل العربي، حيث تتكامل القطاعات الاقتصادية العربيـة (المـواد الأوليـة) مـع القطاعات الإسرائيلية (الصناعية) أكثر من تكاملها مع بعضها(طاهر، 1996: 31).

3- التباين الكبير بين القدرة التصديرية للاقتصاد الإسرائيلي ونظيره العربي فقـد شكلت الصادرات السلعية الإسرائيلية عـام 1992 حـوالي (11734) مليـار

دولار أمريكي، في حين بلغت الصادرات السلعية لسوريا والأردن ولبنان حوالي(5144) مليار دولار أمريكي، أي أقل بمقدار (50%) من الصادرات السلعية الإسرائيلية. أما بالنسبة للصادرات الصناعية الإسرائيلية، فقد بلغت حوالي (11) مليار دولار أمريكي مقابل (68) مليون دولار أمريكي في الأردن، (15) مليون دولار أمريكي في سوريا، (53) مليون دولار أمريكي في لبنان، و(399) مليون دولار في مصر، الأمر الذي يوضح حقيقة الموقف الإسرائيلي فيما إذا تم فتح الأسواق على بعضها البعض(عبد الحق، 1996: 169-170).

وتشير كل هذه الدلائل إلى الوضع المتأزم الذي يعيشه الواقع الاقتصادي العربي قياساً بالاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي سينتج عنه بالضرورة، هيمنة الاقتصاد الإسرائيلي على باقي الاقتصاديات العربية التي ستتحول في واقعها إلى خدمة الاقتصاد الإسرائيلي، وما أشد ما يترتب على ذلك من مخاطر في ضوء امتلاك إسرائيل لكل مقومات التقدم العلمي والتقني(المصطفى، 2001 : 163).

ب- **حل مشكلة المياه التي تعاني من نقص خطير فيها**. وبالتالي ستتمكن من خلال مضمون هذا النظام ليس فقط الحصول على النفط والسعة السوقية العربية، وإنما السيطرة على الموارد المائية. فعلى الرغم من النزعات التوسعية الإسرائيلية التي كانت على حساب الأراضي العربية، وبالذات في حرب حزيران 1967 الأمر الذي منحها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إلا أنه سرعان ما اتضح لها أن العامل الذي يحد من التنمية الاقتصادية الزراعية هو المياه وليس الأرض(النجفي، 1996: 19). لذلك فقد استعدت إسرائيل لأن تكون الخزان المائي لدول الشرق الأوسط وبالذات دول الخليج العربي، بحيث تحصل على المياه من تركيا (نهر الفرات عبر أنابيب السلام)، ومن نيل مصر عبر سيناء، ومن الأردن (نهري الأردن واليرموك، ولبنان الليطاني)، بحيث تخزن هذه المياه لتستوفي حاجاتها وبيع الباقي بالأسعار التي تناسبها(السويد، 1994: 74).

ج- **حفظ الأمن الإسرائيلي الذي بات يشكل إحدى المسلمات الرئيسية في الفكر الصهيوني**، عن طريق إقامة أمن إقليمي جديد في المنطقة أبرز سماته(عبد الحي، 1997: 52-54):

1. التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة لها من الناحيتين الكمية والعددية.
2. ربط إسرائيل بمعاهدات واتفاقات أمنية مع دول الجوار الجغرافي وخاصة تركيا وأرتيريا وأثيوبيا.
3. ضمان التفرد الإسرائيلي بامتلاكها للأسلحة النووية.
4. إنشاء مناطق منزوعة من السلاح ومناطق حظر طيران لتسهيل التوسع الإسرائيلي، وحرمان الدول العربية من فرصة الدفاع في الوقت المناسب، وعرقلة التعاون العربية وإيجاد المبررات للتدخل الدولي.
5. اتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين بما يمكن إسرائيل من التغلغل في الدول العربية ولا يتيح للدول العربية التغلغل في الكيان الإسرائيلي.

إن نتائج "النظام الشرق أوسطي" التي تصب في مصلحة إسرائيل هي في واقع الأمر من النتائج التي تريد الولايات المتحدة تحقيقها من وراء دعمها وتبنيها لفكرة "النظام الشرق أوسطي" مما يعني أن هناك تطابقاً في الدوافع الأمريكية والإسرائيلية من وراء "فكرة الشرق أوسطية"، وأن النتائج المرجوة تعكس واقع التطابق في التصورين الأمريكي والإسرائيلي "للنظام الشرق أوسطي"، إلا أن هذا التطابق على صعيد (التصور والنتائج) لا يعني أنه لا يوجد للولايات المتحدة مصالح شرق أوسطية خارج الإطار الإسرائيلي بوصفها الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إذ يمكن رصد عدد من النتائج والأبعاد الكامنة وراء طرح الولايات المتحدة لفكرة "النظام الشرق أوسطي" وتتمثل في:

1- احتفاظ الولايات المتحدة الامريكية بمكانتها الدولية المتفوقة على سلم القوى الدولية، وتعزيز سيطرتها على التطورات الحاصلة في العالم والاحتفاظ

بهيمنتها على "النظام الدولي الجديد"(الكيلاني، 1995: 164)، الذي انبثق بعـد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً وقيام الولايات المتحدة بقيادة التحالف الغربي في حرب الخليج الثانية. إذ رأت الولايات المتحدة أن هذه المكانة الدولية المرموقة لا تأتي إلا عن طريق السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، واستغلال مواردها الاستراتيجية وبالذات النفط، حيث بلغ نصيب الدول العربية فيـه مـع بدايـة التسعينيات أكثر من 65% من الاحتياطي العالمي، حيث يتركز أغلبهـا فـي منطقة الخليج العربي(عليوه، 1997: 61).

2- منع الدول الأخرى وتحديداً الاتحاد الأوروبي واليابان من السيطرة على هذه المنطقة نظراً لأهميتها الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية، خاصة أن كلاً من الاتحاد الأوروبي واليابان باتا يشكلان قوة كامنة (اقتصادية وتكنولوجية) جبارة لهما القدرة عن تغيير نمط توزيع القوة العالمية، فضلاً عن توافر القدرة لهما على بناء قوة عسكرية ذاتية بمستوى الدول الكبرى.

3- إن هذه المنطقة تشكل سوقاً استهلاكية ضخمة للمنتجـات الأمريكيـة، فحجـم التجارة العربية الأمريكية يتراوح بين (13-15) مليار دولار أمريكي سـنوياً، وتشكل الاستثمارات العربيـة حـوالي (760) مليـار دولار أمريكـي فـي الاقتصاديات الدولية، ويستحوذ الاقتصاد الأمريكي على حوالي (14%) منهـا، كما تمثل المنطقة العربية أهمية قصوى لمبيعات السلاح الأمريكي، إذ تـشتري حوالي ثلث مبيعات السلاح الأمريكي، فقد اشترت دول الخليج العربي وحـدها خلال الفترة من أيلول 1990 لغاية تشرين أول 1991 ما قيمتـه (13) مليـار دولار من السلاح والعتاد من الشركات الأمريكية(المصطفى، 2001: 167).

4-1-4 مواقف الدول العربية من النظام الشرق أوسطي:

لم يكن هناك موقف عربي واحد يمثل العمل العربي المـشترك فـي مواجهـة "النظام الشرق أوسطي" حيث شكل هذا النظام، نقطة خلاف جديدة أزمت واقع العمـل العربي الجماعي، حيث انقسمت التيارات السياسية العربية علـى نفـسها بـين مؤيـد

ومعارض لفكرة النظام الشرق أوسطي، وكذلك عدم التحسس من أهميـة إقامـة هـذا النظام، وقد أدلى كل تيار بدلوه على النحو التالي:

1- التيار المعارض:

وهو التيار الأكثر انتشاراً من خلال كتابات المفكرين العرب والمـسلمين فـي مختلف البحوث والدراسات العلمية وعلى كافة المستويات، وقد نبعت هذه المعارضـة من خلال قراءتهم للواقع العربي المتشرذم، الذي وصفه المفكر العربي "محمـد عابـد الجابري": "بأنه يمر بمرحلة انتقالية بطيئة الخطى، يتشابك فيها الزمان والمكان تشابكاً يشوش الرؤية ويزكي نار التوتر والقلق ويضفي على قضايا الواقع طابعاً إشكالياً، طابع الوضع المتأزم (الجابري، 1990: 10).

أما القراءة الأخرى فقد جاءت من خلال قوة الطرف الآخر (الولايات المتحـدة وإسرائيل) الذي يعمل على نهب ثروات هذه المنطقة ومقدرتها وبما يتناسب مع حجمه وقوته وبالتالي فإن أصحاب هذه القراءة يرون أن إقامة أية علاقة بين الطرف الأمريكي والإسرائيلي وبين الطرف العربي ستكون بالضرورة على حساب الأخيـر ولحـساب الأول،مما يعني أن النظام المقترح هو نظام تحايلي يقصد به تمزيـق الأمـة العربيـة وإلغاء هويتها، والسيطرة على ثرواتهـا إذ ســتتمكن الخبـرة والعقـول الأمريكيـة والإسرائيلية من تسخير النفط السعودي، والأيدي العاملة المصرية، والميـاه التركيـة، بهدف تكريس هيمنتها الاقتصادية والـسياسية وبمـا يحقـق مـصالحها علـى نحـو أُحادي(المصطفى، 2001: 169).

وبالتالي فإن أنصار هذا التيار ينادون بضرورة مواجهة هـذا "النظـام الـشرق أوسطي"، وضرورة قيام تجمع عربي بديل يحقق المصلحة العربية المشتركة، ويرفض منطق القوة الذي تحاول الولايات المتحدة وإسرائيل فرضه على المنطقة.

2- التيار المؤيد:

وهو التيار الذي يناصر فكرة إقامة "النظام الشرق أوسطي"، باعتبار أن العصر الحالي هو عصر التكتلات الاقتصادية الدولية، وأن الدولة القومية لم يعد باسـتطاعتها

القيام بالأعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتقها على نحـو انفـرادي، فقـد أصـبحت المشكلات التي تواجهها أكبر من قدراتها وخاصة فيما يتعلق بقضايا (البيئـة، الطاقـة، التلوث، الغذاء) (هلال، 1995: 15).

ثم أن منطق التجمع الاقتصادي يعني ذوبان الخلافات السياسية، وذلك بموجـب المنطق الوظيفي، حيث يحل السلام والوئام بدلاً من الصراعوبالتالي فإن قيام "النظـام الشرق أوسطي" يمثل الأرضية المناسبة للنهوض بمنطقة الشرق الأوسط في مواجهـة التكتلات العالمية العملاقة مثل (الآسيان، النافتا، الأبك....الخ)، ويشكل حجر الأسـاس في حل مشكلات الشرق الأوسط المتعلقة بـنقص الميـاه، وتلـوث البيئـة، ونقـص الغذاء...الخ، مما يعني إحقاق السلام بموجب مبدأ اقتصادي يعمل على ربـط الـدول الشرق أوسطية بمنظومة من العلاقات التي تحول دون تجدد أي نزاع في ضوء الدرجة العالمية من الاعتمادية المتبادلة بين هذه الدول (كلود، 1964: 500).

3- التيار الوسط:

ويتبناه عدد من الاقتصاديين العرب، ويرى أن الهيمنة الاقتصادية الإسـرائيلية ليست نتيجة حتمية لعملية السلام مع إسرائيل (باعتبارها مفتاح الشرق أوسطية) فتطبيع العلاقات معها لا يعني إقامة سوق موحدة معها، وإنما مجـرد فـتح الحـدود للتبـادل التجاري شأنها في ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى يجري التعامل معها، حيث تتنـافس السلع الإسرائيلية في الأسواق العربية مع السلع الأجنبية(إسماعيل، 1994: 38).

وقد أكد الأمين العام السابق للجامعة العربية عصمت عبد المجيد أيضاً في سياق الحديث عن "النظام الشرق أوسطي" أن السلام مع إسرائيل لا يترتب عليـه أي ميـزة اقتصادية لإسرائيل مع الدول العربية، وإن كل دولة عربية تتمتع فـي إطـار "النظـام الشرق أوسطي" بحرية التعامل دون إرغام مع إسرائيل، وإن التعاون الإقليمي الـشرق أوسطي لا يقتصر على الدول العربية وإسرائيل بل يمتد ليشمل دولاً أخرى غير عربية في المنطقة مثل إيران وتركيا وقبرص وبالتالي فإن "النظام الشرق أوسطي" لا يخـرج عن كونه منطقة تجارة حرة تقوم على أساس تخفيف الحواجز الجمركية الخاصـة، ولا

تتمتع فيه أي دولة عن غيرها من الدول الأخرى بأية ميزة أو أهمية(معـوض، 1994: 151-152).

وبالتالي فقد جاءت رؤية هذا التيار من منطلق أن هذا النظام الشرق الأوسـطي سيحقق فائدة، أو ستنعدم الفائدة في ضوء الفاعلية السياسية لكل دولة، فالأطراف العربية يمكنها تحقيق أقصى فائدة، وذلك عن طريق الدخول لهذا النظام وفق برامج مخططـة ومدروسة ومنسقة عربياً، فهناك دول كتركيا وإيران قد رأت في هذا النظـام فرصـة حقيقية لإثبات الوجود وقد بدأت الدولتان باتباع سياسات فعلية لتحقيق أفضل النتائج في حال اكتمال عقد هذا النظام(المصطفى، 2001: 171).

ويرى الباحث أن هذا النظام قد تم تصميمه وفق الرؤية الأمريكية وبما تقتـضيه مصلحتها العليا ومصلحة حليفتها إسرائيل. حيث تمت صياغة هذا المشروع على أسس جغرافية واقتصادية وليس على أسس قومية وسياسية، ويجري تنفيذه على نحو تراتبـي وبما يعايش العملية السلمية التي تشكل اللبنة الأساسية في بنـاءه حيـث تتحـول فيـه العلاقات ما بين الدول الشرق أوسطية من حالة العداء إلى حالة التعاون، وبالذات فيمـا يخص العلاقات العربية-الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن البعض يشير إلى أن عملية تنفيذ هذا النظام قد بـدأت مـع توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل عام 1979، فمما لا شك فيه أن المنحى التسارعي في تطبيقه قد أخذ زخمه بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً، وقيام حرب الخليج الثانية، وتزعم الولايات المتحدة للنظام الدولي، وقد تمثلـت معالم هذا التسارع في(المصطفى، 2001: 172):

1- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل في الفترة الممتـدة مـن 30 تشرين الأول – 2 تشرين الثاني 1991.
2- توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطيني، والجانب الإسرائيلي في 13 أيلول 1993.

3- توقيع الاتفاقية الأردنية-الإسرائيلية في وادي عربة في 26 تشرين الأول 1994.

4- انعقاد مؤتمرات القمة الاقتصادية في كل من الدار البيضاء (1994) وعمان (1995)، والقاهرة (1996) ومؤتمر الدوحة (1997).

2-4 التحول في مشروع مبادرة الشرق الأوسط وإفريقيا ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير:

وفي ضوء فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق مشاريعها السابقة وفي إطار سعيها لتغيير ملامح توجهاتها الخارجية اتجاه المنطقة العربية فقد حاولت الانتقال من مبادرة الشرق الأوسط الموسع إلى الشرق الأوسط الكبير. حيث سعت الولايات المتحدة وبوتائر مختلفة لتثبيت نفوذها بوسائل أخرى غير التدخل العسكري المباشر، وابرز تلك المحاولات سعيها لفرض تسويات منفردة للصراع العربي-الصهيوني، وجذب فائض العائدات النفطية للدول العربية لاقتصادها، وتشجيع عمليات الخصخصة وإحداث إصلاحات اقتصادية مغايرة لاحتياجات شعوب المنطقة، وإبرام اتفاقيات مناطق التجارة الحرة مع العديد من الدول العربية، كمغريات لتسهيل وتيرة التبعية والإلحاق، وتقديم المعونات السخية للمنظمات غير الحكومية (تحت ستار نشر ثقافة الديمقراطية والحكم الصالح الرشيد وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة) واختراق العديد من الوسائل الإعلامية العربية.

إضافة إلى تجنيد كتائب من الكتاب والمثقفين العرب لترويج ما أطلق عليه ثقافة السلام والاعتدال، إذ وصل الأمر إلى محاولة تشجيع مراكز الأبحاث الأمريكية التعاون مع مثقفين ليبراليين عرب ومسلمين في الترويج لما يمكن وصفه بطبعة جديدة منقحة ومعتدلة للإسلام وللمناهج التعليمية العربية، ولكن إدارة بوش الابن، التي روجت لاحتلالها العراق بأنه سيمكنها من تقديم نموذج يحتذى للتخلص من الأنظمة الاستبدادية وبناء التجربة الديمقراطية الرائدة، اصطدمت في عجزها عن تقديم نظام بديل مقنع، ولم تتمكن من إجراء الانتخابات تحت وقع الاحتلال من إفراز نظام مستقر لا ينخره الفساد

والرشوة والمحاصصة الطائفية والعرقية، عدا عن عدم القدرة علـى تلبيـة الحاجـات الأساسية، وتوالت فضائح التعذيب في معسكرات الاعتقال، في غوانتانامو وأبو غريب، لتنسف أي أوهام علقت بذهن البعض حول النموذج الديمقراطي الذي تحاول الولايـات المتحدة فرضه.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال محاولاتها لفـرض مـشاريعها المختلفة لتحقيق بعض الأهداف ومن أهمها: (بركات، 2012: 35-36)

1- السيطرة المطلقة على مخزونات الطاقة والتحكم بعملية الإنتاج وتحديد الأسعار وحماية طرق الإمداد.
2- احتواء النفوذ السوفييتي أو المد الشيوعي خـلال مرحلـة الحـرب البـاردة، والحيلولة دون بروز نفوذ دولي وإقليمي منافس لهيمنة الولايات المتحدة.
3- حماية الكيان الصهيوني وضمان أمنه وتعزيـز دوره الـوظيفي فـي خدمـة المصالح الأمريكية، والحرص على إبقاء تفوقه العسكري النوعي.
4- ضمان ولاء وتبعية النظام الرسمي العربي وحمايته من أي تهديد لبقائه.
5- إقامة قواعد عسكرية وتسهيلات تضمن الاستخدام اللوجستي في الاسـتراتيجية الإقليمية والكونية للولايات المتحدة.
6- تهميش دور مؤسسات العمل الإقليمي المشترك أو أية ترتيبات أمنية أو اتحـاد أو تعاون إقليمي، إلا إذا كانت بمبادرة أو رعاية أمريكية، ولخدمة أهدافها.
7- في الطور الثالث والأخير، أي مرحلة ما بعد هجمـات الحـادي عـشر مـن سبتمبر، تم إضافة أهداف جديدة أهمها: (بركات، 2012: 37)

أ- محاربة ما يسمى بالإرهاب والتطرف الإسلامي.

ب- التهديد والتلويح بمشاريع الإصلاح والتغيير ونشر الديمقراطية كوسيلة ضغط وابتزاز للنظام الرسمي العربي.

ج-حرمان الدول العربية وإيران ومنعها من تطوير البرامج النووية كذريعة للتدخل العسكري تحت عنوان "الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل".

د- وتبدو مقاربة النخبة الحاكمة الأمريكية بجناحيها (الديمقراطي والجمهوري) للمنطقة محط إجماع على الأهداف مع تنوع في أساليب التنفيذ.

4-2-1 الانتقال من مبادرة الشرق الأوسطي إلى الشرق الأوسط الكبير

وفي تقييم آخر لمجمل المشروع الشرق الأوسطي فإن المشروع يهدف إلى "تكريس الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية من خلال دور مركزي أمني بارز في الدفاع عن منابع النفط في الخليج العربي عن طريق اشتراك إسرائيل في توجيه أرصدة النفط من أجل تنمية مشتركة تقلل من تفاوت الثروة بين الدول العربية، ومن واقع الدوائر والأنظمة الفرعية التي يحددها المشروع الإسرائيلي للشرق الأوسط داخل النظام الإقليمي، نلاحظ أن إسرائيل تحدد دوائر تتدرج في اتساعها مع التقدم في مجالات التعاون المختلفة خارج مسار التفاوض الثنائي بالطبع : منطقة تجارة حرة مع الأردن والكيان الصهيوني، نظام إقليمي فرعي للشرق يشمل مصر وتركيا وإسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني ونظام فرعي ثالث يضم دول الخليج وتشترك فيه إسرائيل، ونظام رابع للمغرب العربي ترتبط معه إسرائيل بشبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية والتمثيل الدبلوماسي مما يعني أن ثقل إسرائيل في داخل كل نظام فرعي أو إقليمي سيكون أعلى مما لو شاركت مجموع الأقطار العربية في تلك الأنظمة، مما يعني تحقيق السيادة الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة العربية " (اللواج،2007).

أن المتوسطية قد جاءت في الأساس كرد فعل على المشروع الشرق أوسطي، أن هذا المشروع كان ثمرة لجماع "11 " مبادرة غلفت بالإصلاح ووجهت إلى منطقتي المتوسط والشرق الأوسط وهذه المبادرات هي (اللواج،2007):

1. مبادرة المشاركة مع الشرق الأوسط " كولن باول " في 12 ديسمبر 2002 م.
2. مبادرة الاتحاد الأوروبي (أوروبا الأكثر اتساعاً) " الجوار الجديد.
3. تبسيط إجراءات الإتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان في 11 آذار 2003 م مع الشركاء المتوسطين 2003/5/21م.

4. مبادرة الدانمارك " الشرق الأوسط الأكبر إتساعاً " في يونيو 2002 م.
5. مبادرة يوتكا فيشر مبادرة جديدة عبر الأطلنطي 2004/2/7 م.
6. مبادرة جاك استرو " حق التعبير في العالم الإسلامي " آذار 2004 م.
7. مبادرة كندن واتماريته : ميثاق للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.
8. مبادرة فرنسية ألمانية من أجل مستقبل في الشرق الأوسط مارس 2004 م.
9. مبادرة مجموعة قمة الثمانية " الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا " 2004/6/9 م.
10. مبادرة الإتحاد الأوروبي ودور المشاركة مع منطقتي المتوسط والشرق الأوسط في 2004/6/18 م.
11. قمة حلف شمال الأطلنطي " مبادرة اسطنبول " 2004/6/30 م.

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير " قد أتى في وقت تعرضت فيه السياسة الأمريكية لضربة في مصداقيتها بعدما ثبت عدم صحة ما تردد حول حيازة العراق أسلحة دمار شامل وهو الزعم الذي كانت أمريكا وبريطانيا تستندان عليه لشن حربهما على العراق، ومن ثم تلقي الشكوك في مصداقية الاتهامات التي وجهت للعراق "كنموذج" على مبادرات الإصلاح السياسي والديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير المزعوم، كما توفر السياستان الأمريكية والبريطانية أسباباً إضافية للشكوك وذلك بطرح قانون " الاشتباه " الذي يسمح باعتقال أشخاص ربما يكون لديهم نوايا بارتكاب أعمال إرهابية تظل حتى الآن بدون تعريف".

وفي ما يسمى بمبادرات الإصلاح والديمقراطية التي تحاول أمريكا وكذلك حلفاؤها فرضها على المنطقة العربية أن تلك المبادرات تأتي في زمن تتعرض فيه المفاهيم الثابتة في ضمير الإنسانية إلى تغيير وتبديل فالمقاومة المشروعة تحولت إلى إرهاب وتحول انتهاك السيادة إلى تحرير وتحول المبدأ الثابت من أن " المتهم برئ حتى تثبت إدانته " إلى " المتهم مدان حتى تثبت براءته ".

ومع تعثر مشروعها ميدانياً واشتداد ضربات المقاومة لقواتها المحتلة، وبداية تذمر حلفائها الأوروبيين والعرب معاً من حصاد المغامرة العراقية البائسة، وتوجيه الاتهامات لها بأنها لا تهتم إلا بالسيطرة على مقدرات العراق النفطية، توجهت مرغمة نحو إطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي عدلتها لاحقاً وأضحت "مبادة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" أو الشرق الأوسع (تقرير مركز أبحاث الكونغرس، 2012) للتغطية على فشلها وإظهار جديتها في السعي لإحداث تغييرات جوهرية في المسرح العربي-الإسلامي، ويمكن اعتبار إطلاق هذه المبادرة الجديدة أول تعبير صريح من إدارة أمريكية عن عزمها على طرح مشروع للإصلاح والتغيير في منطقة الوطن العربي، وجاء خطاب الرئيس بوش الابن في نوفمبر 2003 عبر مؤسسة "الوقفية الوطنية من أجل الديمقراطية"، التي يحتضنها مركز "أمريكان أنتربرايز" المحافظ، مؤشراً على طرح ما أسماه "إستراتيجية التقدم نحو الحرية في الشرق الأوسط" (خطاب الرئيس بوش الأبن، 2006)، وذكر مستمعيه بأن هذه المبادرة تحاكي ما أقدمت عليه الولايات المتحدة في هلسينكي عام 1975 لتشجيع الإصلاحات الديمقراطية في أوروبا الشرقية، واعترف بوش أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في المضي بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط مشيراً إلى "أن ستين عاماً من تقديم الغرب للتسويغات أو التغاضي عن غياب الديمقراطية لم يجعلنا أكثر أماناً، لأنه في المحصلة النهائية لا يمكن شراء الاستقرار على حساب الحرية" (خطاب الرئيس بوش الأبن، 2006).

هذه اللهجة الجديدة عكست اعترافاً ضمنياً بأن المبادرة التي أطلقها كولن باول وزير الخارجية آنذاك، في ديسمبر 2002 بعنوان "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية" (مبادرة الشراكة، 2002). لتشجيع برامج الإصلاح في الدول العربية لم تؤد الغرض المطلوب، ورمت المبادرة التي طرحت في فبراير 2003 (أو مبادرة منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية-الأمريكية) إلى الإيعاز بتحقيق جملة أهداف منها: تعزيز دور المجتمع المدني، واتخاذ مبادرات للاستثمار في مشاريع اقتصادية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعزيز حقوق المرأة، لكنها أيضاً عكست قناعة أيديولوجية لفريق

المتشددين من المحافظين الجدد، الذين طالما رجوا لضرورة اعتماد مبدأ تغيير الأنظمة بكل السبل الممكنة وخاصة القوة العسكرية، للبدء بتقديم مسوغات جديدة للشعب الأمريكي عقب تنامي قلقه وتشكيكه بالأهداف المعلنة للغزو الأمريكي للعراق، للإقلاع عن ذريعة أسلحة الدمار الشامل واعتبار نشر الحرية والديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي هدفاً حيوياً ضرورياً لتعزيز الأمن القومي الأمريكي، وأن نشر الديمقراطية في المنطقة هو الطريق الوحيد للقضاء على الإرهاب والتطرف.(Hanson, 2009)

2-2-4 الأهداف السرية لمبادرة الشرق الأوسط وإفريقيا

ويمكن تسجيل عدة عوامل رئيسية كامنة وراء مبادرة الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الابن الجديدة للإصلاح والتغيير في المنطقة أبرزها:(بركات، 2012: 42)

1- الفشل الميداني لقوات الاحتلال واشتداد عود المقاومة العراقية وانهيار شعبية الرئيس داخلياً أسهم في دفع الإدارة لاتخاذ خطوات ترمي إلى وقف الانحدار المتعاظم في تأييد الشعب الأمريكي لاحتلال العراق (خاصة بعد انكشاف زيف إدعاءات امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أو لعلاقته بهجمات الحادي عشر من سبتمبر)، لذلك أعتقد بوش أنه وجد ضالته باستخدام نغمة نشر الحرية والديمقراطية لأنها ستكون أكثر قبولاً لدى الشعب الأمريكي.

2- حاجته للتلويح بفزاعة التغيير لأنظمة التبعية الرسمية العربية لكي تخضع أكثر للتعاون والتنسيق ولعب الدور الوظيفي المطلوب في حربه الكونية على الإرهاب المتجسد بالتطرف الإسلامي حسب رأيه.

3- توظيف النهج الجديد في ممارسة التهديد والضغط على الدول العصية على الطاعة الأمريكية، والمحسوبة على معسكر المقاومة للمشروع الأمريكي (مثل سوريا وإيران)، بغية تعديل سلوكها وتقديم حوافز اقتصادية وسياسية ومعنوية لها ورفع العقوبات عنها، أو ستكون عرضة للتغيير مثل شقيقاتها في "معسكر الاعتدال".

4- التجاوب مع الرغبات الأوروبية بمعالجة هواجسها الأمنية من تفاقم الهجرة غير القانونية من البلاد العربية والإسلامية إلى أراضيها، ودرءاً لتنامي ما تعتبره خطر انتشار التطرف الإسلامي ونهج تنظيم القاعدة في صفوف الجاليات العربية والإسلامية المقيمة هناك، وقامت أوروبا بإطلاق مبادرة الشراكة الأوروبية-المتوسطية في عام 1995، والمعروفة "بعملية برشلونة للتعاون"، نموذجاً لما يجب أن تسلكه الولايات المتحدة، وهدفت عملية برشلونة إلى مقاربة أوروبية موحدة لتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وتشتمل على تقديم برامج المساعدات التنموية، وتحرير التجارة، وتشجيع القيام بالإصلاحات السياسية واحترام حقوق الإنسان وتوسيع التبادل الثقافي، بالإضافة إلى الدور الأوروبي في تشجيع المضي بما يسمى عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتقدر المساعدات السنوية المقدمة للدول العربية والسلطة الفلسطينية بحوالي مليار دولار.

5- التجاوب الشكلي مع تطلعات الدول الأوروبية، وخاصة الدول الأطلسية التي تشارك قواتها في أفغانستان، لتشجيعها بعدم التردد في إرسال المزيد من القوات التي يحتاجها المسرح الأفغاني، بالإضافة إلى مساعدة حكومات هذه الدول في مواجهة المنسوب المتنامي للمعارضة الشعبية داخل أراضيها ضد مشاركتها في احتلال أفغانستان.

6- توفير ما يمكن اعتباره ذخيرة معنوية للمنظمات والأحزاب والشخصيات الفكرية والثقافية والإعلامية في العالم العربي، والتي دافعت عن الغزو الأمريكي وسوغته بالتخلص من نظام استبدادي، وروجت لفكرة نشر الديمقراطية ولو بالدبابة الأمريكية، ومع انكشاف حقيقة المشروع الأمريكي وتعثره في العراق أصابها الشعور بالإحباط والتذمر والخذلان والارتباك، وكان لافتاً أن تستند المبادرة الأمريكية في خلفياتها على خلاصة تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة حول الوطن العربي في عام 2002-2003،

الذي ركز على النواقص الثلاثة التي يشهدها العالم العربي حسب واضعي التقرير وهي: المعرفة، والحرية، والحكم الصالح، وتمكين النساء.(تقرير التنمية الإنسانية، 2013)

ومن خلال تحليل ودراسة مبادرة الشرق الأوسط الكبير، يتبين محدودية الأثر الذي تركته في تحفيز برامج الإصلاح والتغيير في العالم العربي، وترمي إخفاقات تجربة العراق لبناء الديمقراطية (تحت الاحتلال الأمريكي)، وتعثر التجربة نفسها في أفغانستان، وعدم احترام نتائج الانتخابات التشريعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بثقلها السلبي على المشروع الأمريكي برمته، ولم تؤد بعض الخطوات الخجولة لإجراء انتخابات بلدية أو تعيين مجالس استشارية في البلدان التي لم تعرف الانتخابات في تاريخها إلا لتعزيز الانطباع بعدم وجود رغبة حقيقية لدى الولايات المتحدة للإصلاح والتغيير في العالم العربي، إذ أن ولوج المسار الديمقراطي الفعلي عبر الانتخابات سيؤدي في غالب الأحيان إلى صعود قوى معارضة للمشروع الأمريكي في الهيمنة والسيطرة في العديد من الدول المرتهنة حالياً للمشيئة الأمريكية (سليمان،2011).

تشير التجربة العملية أن إبرام اتفاقيات التجارة الثنائية مع الدول العربية أو السعي لإقامة منطقة التجارة الحرة الأمريكية-الشرق أوسطية هي الأدوات الرئيسية التي تختصر مقاربات الإصلاح والتغيير للمشروع الأمريكي، بالإضافة إلى تهميش قوى المجتمع الحقيقية عبر تشجيع وتمويل بعض المنظمات غير الحكومية لإجراء مؤتمرات ومنتديات حوارية، أو رعاية برامج تدريبية محلية تطال شؤون رجال الأعمال ومؤسسات الإعلام ومنظمات المرأة، أو ترتيب الزيارات والوفود من هذه المؤسسات لبرامج تدريب في الولايات المتحدة (سليمان،2011).

الفصل الخامس

مشروع الشرق الأوسط الكبير: أبعاده وانتقاداته

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير "قد أتى في وقت تعرضت فيه السياسة الأمريكية لضربة موجعة في مصداقيتها بعدما ثبت عدم صحة ما تردد حول حيازة العراق أسلحة دمار شامل وهو الزعم الذي كانت أمريكا وبريطانيا تستندان عليه لشن حربهما على العراق، ومن ثم تلقي الشكوك في مصداقية الاتهامات التي وجهت للعراق "كنموذج " على مبادرات الإصلاح السياسي والديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير المزعوم، كما توفر السياستان الأمريكية والبريطانية أسباباً إضافية للشكوك وذلك بطرح قانون " الاشتباه " الذي يسمح باعتقال أشخاص ربما يكون لديهم نوايا بارتكاب أعمال إرهابية تظل حتى الآن بدون تعريف". وفي ما يسمى بمبادرات الإصلاح والديمقراطية التي تحاول أمريكا وكذلك حلفاؤها فرضها على المنطقة العربية أن تلك المبادرات تأتي في زمن تتعرض فيه المفاهيم الثابتة في ضمير الإنسانية إلى تغيير وتبديل فالمقاومة المشروعة تحولت إلى إرهاب وتحول انتهاك السيادة إلى تحرير (اللواج، 2007).

5-1 ركائز مشروع الشرق الأوسط الكبير

شهدت مدينة سي آيلاند بولاية جورجيا الأمريكية خلال الفترة من 8-10 يونيو 2004أعمال قمة مجموعة الثماني للدول الصناعية، وشاركت فيها الدول الصناعية الثماني "فرنسا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا" بجانب مشاركة ممثل عن الاتحاد الأوروبي ورؤساء دول: أفغانستان، الجزائر، البحرين، العراق، الأردن، تركيا، اليمن، غانا، نيجيريا، السنغال، جنوب أفريقيا، أوغندا، بينما اعتذر عن عدم المشاركة زعماء كل من مصر، السعودية، المغرب، الكويت، وباكستان.(كرستين، 2004: 170)

وتمكنت القمة من مناقشة قضايا الإصلاح في الشرق الأوسط، وذلك في إطار المبادرة التي قدمتها الولايات المتحدة، وأخذت المبادرة التي تبنتها القمة خطة الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها الانتقادات التي وجهت لمبادرة الشرق الأوسط الكبير السابق طرحها، فتضمنت إقراراً بأن الإصلاح ينبع من الداخل ويختلف من بلد إلى آخر. وجاء في الفقرة الأولى من مقدمة الصيغة الأخيرة وعلى لسان الدول الثماني: "نعلن دعمنا للإصلاح الديموقراطي والاجتماعي والاقتصادي المنبثق من المنطقة" وفي ذلك إشارة واضحة إلى عدم فرض إصلاح من الخارج. إذ أن الإصلاح الناجح يعتمد على بلاد المنطقة ويجب عدم فرضه من الخارج، كما ورد ترحيب بتصريحات دول المنطقة حول الإصلاح، مع إشارة خاصة إلى ما صدر عن قمة تونس وإلى مؤتمر الإصلاح العربي السنوي الذي نظمته مكتبة الإسكندرية، ومؤتمر صنعاء، فضلاً عما صدر عن لقاء المنتدى الاقتصادي الدولي في البحر الميت الذي انعقد في العام 2004. كما تتضمن الصيغة الجديدة للمشروع إقراراً صريحاً باختلاف ظروف دول المنطقة يعتبر فريداً، وهنا يوجد تنوع لابد من احترامه، وهذا يدفع إلى أن يتوافق مع الظروف المحلية في كل مجتمع (كرستين، 2004: 170).

يقوم المشروع على ثلاث ركائز لسد النواقص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، هذه الركائز هي كالآتي:

أولاً: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

حيث يؤكد المشروع أن الديمقراطية والحرية مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير ويشير إلى تقرير عام 2002 الذي أورد إسرائيل باعتبارها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي اعتبر بأنه حر، ويورد مجموعة من الأمور التي يمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للإصلاح الديموقراطي في المنطقة عبر الالزام بها وهي (إلياس، 2004: 11) :

(1) مبادرة الانتخابات الحرة: وذلك من خلال تقديم مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات للدول التي تظاهرت استعداداً لتجربة إجراء الانتخابات الحرة والمنصفة.

(2) الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني بهدف تعزيز دور البرلمانات في "دمقرطة" دول الشرق الأوسط الكبير.
(3) رعاية معاهدة تدريب خاصة بالنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم.
(4) مبادرة وسائل الإعلام المستقبلية.
(5) تشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد.
(6) العمل على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني بالمنطقة، وفي هذا الإطار يمكن لمجموعة الثماني أن:

أ- تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان على العمل بحرية.

ب- أن تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

ج-أن تزيد القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية بالمنطقة.

د- خبراء قانونيين أو إعلاميين من المنطقة يصوغون تنويهات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو الإعلامي بالمنطقة.

ثانياً: بناء مجتمع معرفي:

وفي هذا الإطار تعرض المشروع لإخفاقات منطقة الشرق الأوسط الكبير في مواكبة العالم الحالي مثل التوجه المعرفي ويورد مجموعة من المؤشرات على ذلك منها أن ما تنتجه الدول العربية من الكتب لا يمثل سوى (1.1%) من الإجمالي العالمي وتشكل الكتب الدينية أكثر من (15%) منها، ويهاجر حوالي ربع إجمالي خريجي الجامعات ويتم استيراد التكنولوجيا إلى حد كبير، وبناء على ذلك يدعو المشروع دول الثماني لتقديم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم بالمنطقة فيطرح الآتي وتمثل أوليات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة، فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار

الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية والمبادرة في مجال الأعمال وهي ماكينة التنمية (أبو ملحم، 2005: 95).

(1) **مبادرة التعليم الأساسي**: وتشمل محو الأمية، وترجمة الكتب الأساسية في العلوم المختلفة، وإصلاح التعليم وتوسيع فكرة مدارس الاكتشاف التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة.

(2) **مبادرة التعليم في الإنترنت**: وذلك باعتبار أن المنطقة تحتل المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت ومن الضروري تجسير الهوة الحاسوبية هذه بين المنطقة وباقي العالم.

ثالثاً: توسيع الفرص الاقتصادية:

وذلك باعتبار تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصادياً يشابه في ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية ويركز المشروع على أن مفتاح التحول سيكون بإطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، ويحدد المشروع عدة مبادرات يمكن أن تتخذها مجموع الثمانية في هذا السياق هي:

(1) **مبادرة تمويل النمو**: وتتضمن إقراض المشاريع الصغيرة والمشاركة في تمويل مؤسسات مالية للشرق الأوسط للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال والعمل على إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار البنك الأوروبي للأعمار والتنمية، لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح والمشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في دول المنطقة.

(2) **مبادرة التجارة**: وفي هذا الإطار يدعو المشروع دول الثمانية إلى اتخاذ مبادرة لتشجيع التجار في الشرق الأوسط الكبير تتألف من عدة عناصر من بينها: الانضمام أو التنفيذ على صعيد منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية، إلى جانب مناطق الأعمال التي تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات، وأخيراً "منبر الفرص الاقتصادية

الذي سيجمع مسؤولين كبار من مجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي إلى جانب إمكانية عقد اجتماعات جانبية مـع رجـال الأعمال غير الحكوميين" (النجار، 2004: 7).

يشير هذا المشروع على النحو الذي جاء به إلى عدة تساؤلات تتعلق بالبديل عن الإصلاح، حيث يمثل تقرير التنمية البشرية العربية نداءات مقترحة وملحق للتحرك في الشرق الأوسط الكبير، وهي نداءات برزها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخـاص فـي أرجاء المنطقة (رفعت، 2005: 6-13).

وقد استجاب بعض الزعماء بالفعل في الشرق الأوسط لهذه النـداءات واتخـذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثماني، بدورها هذه الجهود بمبادرتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسـط. وتبين الشراكة الأوروبية المتوسطية ومبادرة الشراكة، بين الولايات المتحـد والـشرق الأوسط وجهود إعادة الاعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان وللعراق التزام مجموع الثماني بالإصلاح في المنطقة. فالتغيرات الديموغرافية وتحرير أفغانستان والعراق من أنظمتها، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتـيح لمجموعـة الثماني فرصة تاريخية. وتتبنى المجموعة في قمتها المقبلة أن تصوغ شـراكة بعيـدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية (عبد الصادق، 2006: 160-162).

انطلق المشروع الأمريكي من ركيزتين: الأولـى: أن التـدهور الكبيـر فـي الأوضاع العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب البـدء فـي الإصلاح، والثانية: أن هذه الأوضاع تشكل الأرضية الخصبة لبروز التطرف والإرهاب الدولي.(إلياس، 2004: 11)

5-1-1 مشروع الشرق الأوسط الكبير وتغيير الأوضاع في المنطقة العربية

مشروع الشرق الأوسط الكبير هو عملية فك وتركيب معقدة لكيان هذه المنطقة، عملية تطال البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلها، وتهدف إلى إعادة تشكيل العقل العربي والمسلم، وصياغة الإنسان العربي والمسلم صياغة جديـدة وفقـاً للمعايير الأمريكية وتحديث "تقريب" التشريعات الاجتماعية، أو تطوير فلـسفة الـتعلم، وتحرير المرأة وتمكينها، وتغريب الشباب يندرج هذا كله في العمل على إنتاج منظومة قيم جديدة، ولم تكن مبادرات الإصلاح التي أطلقها الغرب ووصلت إلى المنطقة العربية دون استئذان جديدة في حد ذاتها. فقد سبقها إرهاصات ومؤشرات عديـدة فـي شـكل مشروع باول الشرق الأوسط قبل أكثر من عام، أعقبها مشروع الـشراكة الأمريكيـة العربية أكثر تفصيلاً وأبعد غاية طرحه الرئيس بوش، ثم مع اقتراب موسم انتخابـات الرئاسة الأمريكية وانهيار الأوضاع في الشرق الأوسط على جبهتي الصراع الرئيسيتين في فلسطين وفي العراق (نافعة، 2004: 152)، لمع مشروع الشرق الأوسـط الكبيـر فجأة في سماء المنطقة ليلفت الأنظار عن حقيقة الموضع البائس واليائس الذي وصـلت إليه على مستوى السياسية الأمريكية (فندي، 2004: 10).

فالرؤية الأمريكية تعتبر هذه المنطقة مركزاً للخطـر التـي يتهـدد المـصالح الأمريكية المتمثلة في ضمان السيطرة على النفط وحماية أمن إسرائيل، أو محاربة مـا يسمى الإرهاب، لذا ينبغي تشريح هذه المنطقة، واستئصال عناصر قوتها، وتركها بـلا هوية جامعة أو رؤية واضحة (طراد، 2005: 330).

تنادي المبادرة بضرورة البدء بالتغيير والإصلاح وضرورة مـساعدة الجهـود الدولية لتحقيقه، لأن الولايات المتحدة ترفض هذه الأوضاع وتـصر علـى ضـرورة تغييرها للقضاء على الإرهاب والكراهية والتحريض الموجه ضد المصالح الأمريكيـة وضد إسرائيل. ويتناول المشروع الصحف وبرامج التلفزيـون العربيـة ويقـول: "إن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة، ومعظم بـرامج

التلفزيون في المنطقة تعود ملكيتها إلى الدولة أو تخضع لسيادتها" (طراد، 2005: 330).

وجاء توقيت المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير بعد عام من نهاية العمليات العسكرية لغزو العراق 2003، للانتقال إلى المرحلة الثانية التي تخرج فيها القوات الأمريكية من المدن إلى قواعد عسكرية خارجها تحت مسمى تسليم السلطة للشعب العراقي، وفي ظل انتصار معنوي أقدمت فيه ليبيا لمسايرة المطالب الأمريكية، وعادت العلاقات بدرجة مقبولة بين واشنطن وحلفائها إلى أوروبا، وأصبح من السهل وضع سوريا وإيران بين المطرقة والسندان (فندي، 2004: 10).

كانت تقارير التنمية الانسانية بمثابة إنذار يدق عالمياً وتستدعي التغيير وتنادي بالإصلاح العاجل والسريع، وجدت فيه المبرر القوي لاستغلال ما ورد به، والقيام بطرح يدعو للإصلاح وتغيير المبادرات الإصلاحية (فندي، 2004: 11).

وقد قامت بدعوة الحكومات العربية لتبني مشروعات إصلاحية جاهزة أو شبه جاهزة لتطبيقها في مجتمعاتها سواء في مجال التعليم، وتمكين المرأة وحقوق الإنسان وإدخال إصلاحات تشريعية في المجالات الاجتماعية والنهوض بالأوضاع الديمقراطية والحركات المدنية، بينما في المقابل جاءت ردود الأفعال العربية تبريرية. وقد كان لهذه المحاولة الأمريكية – الأوروبية سابقة قريبة في التاريخ، وهي ما سمي بنموذج "هلسنكي" عندما سعت الدول الغربية في سبعينيات القرن العشرين عن طريق سلسلة من المبادرات إلى تحقيق إصلاحات من الداخل في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقاً، وتطورت هذه المحاولات إلى ما عرف بعدها باتفاقية التكامل والتعاون الأوروبي (أبو ملحم، 2004).

وقامت الفكرة أساساً على أن تبذل أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية محاولات متعددة لاختراق النظم الشيوعية في المعسكر الشرقي وإغرائها على التمرد على سلطة الإتحاد السوفيتي سابقاً، ودعم القوى السياسية المعارضة وتأهيلها لتولي

السلطة في اللحظة المناسبة وإقامة نظام للأمن يكفل السلام والأمن في أوروبا (رفعت، 2005: 6-13).

غير أن الأوضاع في المنطقة العربية تختلف اختلافاً جذريا عما كان عليه الوضع في أوروبا الشرقية قبل سقوط الشيوعية فقد قامت في هذه الدول هياكل سياسية واقتصادية وتنظيمات حزبية وبدرجة متقدمة من المؤسسات الثقافية والتعليمية والفنية، أسبغ عليها النظام الماركسي عباءته (نافعة، 2002: 9).

إن هذه المبادرة التي تدعو إلى تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية من إزالة الحواجز والقيود التجارية والاقتصاد الحر وتدفق البضائع لها، تخدم الشركات المتعددة الجنسية واستثمارها في عالم الجنوب (هدسون، 2004: 75).

والجدير بالذكر أن مراجعة تاريخ السياسة تبين أنها أطاحت بأنظمة ديمقراطية منتخبة خلال فترة الحرب الباردة كما حدث مع إسقاط حكومة محمود مصدق في إيران عام 1953 بانقلاب عسكري هندسته وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، وكذلك بإسقاط حكومة السلفادور الليندي المنتخبة بتشيلي في سبتمبر 1973، وتنصيب ديكتاتور عسكري هوثينوشيه بدلاً منه ما زال يواجه المطالبة بمحاكمته لجرائمه في تشيلي (نافعة، 2003: 10).

2-5 النقد الموجه لمشروع الشرق الأوسط الكبير:

يرتبط مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا بالخيارات الإستراتيجية الأمريكية، والتي تقف على رأسها حماية المصالح الأمريكية لا بوصفها القوة المدافعة عن الرأسمال الغربي، وإنما القوة العظمى الوحيدة التي تترتب عليها الحيلولة دون بروز قوة أخرى منافسة لها، حتى وإن كانت من العالم الغربي نفسه. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الفاعل الرئيسي في الشرق أوسطية، فإن المشروع كان في الأساس صياغة صهيونية جديدة للمنطقة.

5-2-1 انتقادات الدول العربية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

علق أمين الجامعة العربية آنذاك عمرو موسى على المبادرة بقوله:" من غير المنطقي الحديث عن مبادرة تستوجب تعاون الحكومات العربية دون استشارة هذه الحكومات حول طبيعة وتفاصيل هذه الأفكار، أما وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل فشدد على أن المبادرة " تتضمن اتهامات واضحة للشعوب العربية وحكوماتهم بجهلهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم"، كما نقل عن وزير الخارجية الأردني آنذاك مروان المعشر تمنّيه " بأن لاترى هذه المبادرة ضوء الشمس" كما عبر العديد من المسؤولين العرب عن عدم ترحيبهم أو موافقتهم على المبادرة (الجزيرة نت،2004).

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام مفهوم "بناء الأمة" لوصف التدخل الأمريكي المفروض بدلاً من مفاهيم أخرى أكثر صدقاً في هذا المجال مثل "تأديب الأمم" الذي استخدمه مؤلفان أمريكيان هما دارة ميللر وستان جوجري لمنع التدخل الأمريكي المفروض في كتاب صدر بعنوان "تأديب الأمم: قوة الحقيقة في تغيير الثقافات" (الأشهب، 2003: 211).

وفي هذا الإطار يرى سيد ياسين أن التدخل الأمريكي لتغيير الاتجاهات والقيم الثقافية السائدة قد بدأ منذ عام 1950 مع بداية الحرب الباردة حيث تم تأسيس مؤتمر الحرية الثقافية لمواجهة العدوان السوفييتي على القيم الديمقراطية والذي أصبح له فروع في كل أنحاء العالم تقريباً ويتم تمويله من جانب وكالة المخابرات المركزية (ياسين، 2004: 7).

في دراسة للباحث برهان غليون يؤكد على الطبيعة الاستثنائية للتدخل الخارجي الذي تعرضت له بعض بلدان المنطقة، كما حصل في أفغانستان والعراق من جهة، والضعف الذي تعاني منه قوى التغيير الداخلي من جهة أخرى. هذا الضعف على التطلع نحو مزيد من الدعم الخارجي لحركة الإصلاح، يجعل النخب الحاكمة تدرك بشكل أكبر خطر الضغوط الخارجية التي يدفعها الخوف من عواقب الإنسدادات الطويلة الحاصلة، وما تخلفه من حصر وضغوط داخلية تهدد بالانفجار إلى العمل لأول مرة

لصالح التغيير، بعد أن تخلت لعقود طويلة لصالح الاستقرار وترسيخ الـنظم والقـوى الحاكمة. لذلك ركزت النخب العربية الرسـمية النقـاش حـول الإصـلاح والتحـول الديمقراطي حول مسألة الضغوط الخارجية. وأن تجعل من وقف ورفض هذه الضغوط نقطة الانطلاق للحفاظ على الوضع القائم. وتسعى لتحقيق هدفين: الأول تحييد الضغوط الخارجية عن طريق إثارة المشاعر الوطنية والقومية المعاديـة للتـدخلات الأجنبيـة، وعزل قوى التغيير الداخلي على حلفاء محتملين لها في مهمتها الصعبة لتعديل موازين القوى والتأثير على مجريات الأحداث للتحكم في مسيرة التغيير بما يتماشى مع أجندتها دون الحاجة لتقديم تنازلات للمجتمعات مع الاحتفاظ بالاحتكار الكامل للسلطة والثـروة والمعرفة معاً. ويؤكد الباحث برهان غليون النخب الحاكمة قد نجحت إلى حد كبير من خلال استغلال تمسك الرأي العام العربي بمبادئ الاستقلال والسيادة ورفض الارتهـان لمصالح أجنبية في تحويل التدخلات والضغوط الخارجية إلى قميص عثمان، الاسـتفادة من التلويح به لتبرير الهرب من عملية التغيير والإصلاح، وبالتالي جعلت منه وبـشكل دائم أداة للابتزاز السياسي لعزل قوى المعارضة الديمقراطية عن الخارج وحرمانها من إمكانات التضامن العالمية حتى يسهل عليها حصارها وإخضاعها(صـحيفة الاتحـاد، 2006/3/15).

يوضح تشومسكي في كتابه والذي اختار له عنواناً مثيراً ومعبـراً " Deterring Democracy" إعاقة أو ردع الديمقراطية من قبل الدولة الأقوى في العالم وحاملة لـواء الديمقراطية والإصلاح ليفند مزاعمها وليؤكد أن الممارسات الـسياسية والاقتـصادية للولايات المتحدة حول العالم يتضمن تناقضاً صارخاً بين المبادئ والتطبيـق والقـول والفعل (Chomsky, 1991).

ومع أن النسخة الأولى من الكتاب طبعت في عام 1991 فإن مـا جـرى مـن أحداث بعد عام 1990 يثبت صحة وصدق التقييم الذي توصل إليه تشومسكي منذ مـا يقارب العقدين. من أن ممارسات أمريكا تناقض مبادئها، خلال قيام الولايات المتحـدة الأمريكية باحتلال افغانستان والعراق، إلى إذلال للعرب والمسلمين في سجن غوانتانامو

وسجون أبو غريب وباغرام في أفغانستان والسجون السرية. ومن استخدام الفوسفور الأبيض في العراق ضد المواطنين. ومقتل مئات المعتقلين العراقيين والأفغانيين في السجون الأمريكية. إلى دفع رشي للصحف وأجهزة الإعلام العراقية لنشر مقالات وتحقيقات تمتدح الاحتلال ورفض السماح لشركة الموانئ التابعة لدبي من إدارة موانئ أمريكية. وصولاً إلى قطع المساعدات عن حركة حماس لفوزها بانتخابات السلطة الفلسطينية بجدارة وعبر انتخابات وصفت بالنزيهة والحرة، رافضة بذلك مبدأ الاحتكام لنتائج صناديق الاقتراع كما تطالب لأن النتائج لم تكن كما ترديها واشنطن(Washington Report, 2005: 14). وانتهاء بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية في الضغط لإعادة صياغة مناهج الدراسة والإشراف على اللجان الخيرية والإنسانية التي تساعد المسلمين المعوزين حول العالم باسم الحرب على الإرهاب وحماية الأمن القومي والمصالح الأمريكية(الشايجي، 2009: 114).

ويلخص تشومسكي جوهر فلسفة الديمقراطية الرأسمالية على أنه "ما لم يجر إرضاء الأغنياء والنافذين فإن الآخرين سيعانون... والجمهور يجب أن يصبح مجموعة متفرجين- لا مشاركين، ومستهلكي عقائد ومنتجات". وفي الشرق الأوسط يقول تشومسكي "اعتمدت أمريكا وسيلة إشاعة الاضطرابات والإرهاب، وإعداد الانقلابات لسد الطريق على القوى التحريرية الصاعدة. ويخلص تشومسكي إلى أن "المثال الديمقراطي للولايات المتحدة الأمريكية في الداخل والخارج هو ببساطة أنت حر لتفعل ما تريد ما دمت تفعل ما نريدك أن تفعله"(Chomsky, 1991: 233).

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير ليس له الامتداد الجغرافي معين إنما يرتبط بالنظرة الإستراتيجية الأمريكية للمنطقة من بحر قزوين وحتى الخليج العربي باعتبارها منطقة غنية بالبترول، الأمر الذي يضيف للولايات المتحدة فرض هيمنتها على تلك المنطقة، وبقاء البترول تحت سيطرتها، فإن لم يكن بالقوة العسكرية كما حدث بالعراق فمن خلال استخدام القوة الناعمة أو الرخوة (العوايشة، 2005: 31).

ويرى (لبيب، 2005) أن هذا المشروع إنما يستهدف دمج إسرائيل في المنطقة، فهي دولة غير إسلامية، وهي كذلك دولة ديموقراطية ليبرالية بالمعـايير الغربيـة، إن الفرص سانحة مع بروز التنوع في إطار تلك المنطقة الممتدة بما يؤدي إلـى طمـس هويتها ومعالمها، أو يسمح بالتالي بتواجدها كأحد أعضاء تلك المنظومة الجديدة، وهكذا فالشرق أوسطية والشرق أوسط الجديد ثم الشرق الأوسط الكبير جميعها ترتكـز علـى إسرائيل كقاعدة ثم تنطلق لتطويع المنطقة العربية بأكملها، وفي هذا المشروع تحديـداً فإن الهدف هو إعطاء دور قوة لإسرائيل تنقد بموجبـه دول أخـرى عربيـة دورهـا الإقليمي التقليدي (لبيب، 2005: 210-211).

كما أن هذا المشروع لا يستهدف إقامة علاقات معينة بين دول تلك المنطقة وإنما يركز على تطبيق نموذج محدد ليسود تلك المنطقة من الداخل وهو النموذج الليبرالـي، بما يتضمنه من قيم وأنماط تتجسد سياسياً في الديمقراطية والليبرالية واجتماعياً وثقافيـاً في الحرية والانفتاح وتقبل الآخر اقتصادياً في التحرر وفق قواعد السوق الحر اعتقاداً من الولايات المتحدة الأمريكية بأن هذا النموذج لا يسمح بنمو بذور الفتن مجدداً (أبـو ملحم، 2005: 105).

يقوم المشروع على إعادة صياغة كاملة للخريطـة الجيواسـتراتيجية للمنطقـة العربية تتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي والعمـل علـى طمس المقومات الثقافية الحضارية عربية وإسلامية الوطن العربي عبر تـدريب هـذا القضاء السياسي الجغرافي التاريخي الثقافي المشترك في نطاق استراتيجي أوسع يمتـد من بحر قزوين شرقاً إلى المغرب غرباً.

إن طرح هذا المشروع من الجانب الأمريكي جاء مستبعداً أي بشكل مسبق مـع الدول العربية الإسلامية المعنية بهذا المشروع والتي تمثل صلبه حيث تمت صـياغته عن رأي شعوب المنطقة وتطلعاتها ومؤسساتها وأنظمتها، فالعرب والمـسلمون ليـسوا جزءاً من هذا المشروع، فهم متهمون ومستبعدون وليس المطلوب منهم سوى الخضوع للإملاءات الأمريكية، وهذا أخطر ما في المشروع، ويمثل في الوقت نفـسه عنـصر

اختلاف آخر يضاف إلى عنصر الامتداد الجغرافي ليميزوا هذا المشروع عن سـابقيه من المشاريع والمبادرات الأمريكية بالمنطقـة (نافعة، 2004: 9).

فالمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير قد قدم لمناقشته في إطار مجموعـة الثماني من خلال قمتها المنعقدة في جورجيا في يوليو 2004 وأيضاً في إطـار حلـف الأطلنطي من في استانبول في يونيو 2004، بما يعنـي إعطـاء دور قـوي للحلفـاء الأوروبيين في إعماره، في حين استبعد العرب تماماً ولم تتم استـشارتهم بالمـشروع حيث تم إرسال مبعوث أمريكي لبعض دول المنطقة لتهدئتها وطمأنتها بعد أن تلقت تلك الدول هذا المشروع بالرفض والتحفظ.(السيد والشوبكي، 2005: 220-222)

2-2-5 وجهت النظر الغربية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

علّق بيتر سينغر، مدير (مشروع السياسة الأمريكية نحو الشرق الاوسـط) فـي مؤسسة بروكينغز، على هذا المشروع قائلاً: (أنه يأتي بعد سلسلة طويلة مـن الوعـود الأمريكية غير المثمرة لتحقيق الإصلاحات في العالم الإسلامي، لقد مل الناس: خطاب مليء بالوعود، ولا شيء ينفذ)، ويقول الخبير الأمريكي في شؤون الـشرق الأوسـط مارك وولترز: (من حيث الشكل، تبدو المبادرة إيجابية. لكن من الصعب أن نصدق إلى أن يتم توفير التمويل الذي يغطي كل هذه المشاريع)، وقد ذكرت صـحيفة الواشـنطن بوست: (أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تعمل على صياغة مبـادرة طموحـة لتعزيز ونشر الديمقراطية في (الشرق الأوسط الكبير) يحاكي نفـس المـشروع الـذي بموجبه تم تفكيك حلف وارسو والاتحاد السوفييتي سابقاً وتم الاتصال بالأوروبيين لرسم مخطط شامل وعرضه على مؤتمرات القمة لكل من مجموعة الدول الثماني الكبـرى، ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

إن الخطة الأمريكية لا تطرح من قريب أو بعيد حل عادل للقضية الفلـسطينية ينهي الصراع العربي الفلسطيني، وهذا هو أمر جديد ومختلف أيضاً عـن المبـادرات الأمريكية بشأن المنطقة، فلقد كان هناك دائماً اتفاق شبه ضمني بين العرب والولايـات

المتحدة مفاده أن تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة في تحقيق السلام كالتزام خاص بها في مقابل قيام الشعوب بمجموعة من الإصلاحات الداخلية، وبالتالي يكون الاستقرار الإقليمي عبئاً أمريكياً والاستقرار الداخلي عبئاً عربياً.(لبيب، 2005: 207)

الجديد في هذا المشروع هو تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن الالتزام الخاص بها واتجاهها إلى تبني الإصلاح الداخلي وتحقيق الديمقراطية الذي هو في الأصل التزام داخلي، وبالتالي فإن الولايات المتحدة بإعلانها هذا المشروع الخالي من أي التزام حقيقي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي كأنها تعلن أن همها الأول قد تحول إلى الديمقراطية والإصلاح، كما تعلن عن تخليها عن الالتزام بتحقيق السلام، وذلك على اعتبار أن الديمقراطية هي الطريق للسلام.(إبراهيم، 2005: 28)

إن الإعلان الضمني إنما يعني تحويل الأنظار عن عوامل عدم الاستقرار الأساسية في النظام وفي مقدمتها القضية الفلسطينية إلى جانب قضية العراق التي تشكل بؤرة ثانية ملتهبة من شأنها أن تصعد أعمال العنف وعدم الاستقرار بالمنطقة أو بعبارة أخرى فإن التركيز على الديمقراطية دون السلام إنما يضعف المعادلة الإقليمية للاستقرار. (الكبلارا، 2006: 146-148)

يأتي هذا المشروع في الوقت الذي يدعم فيه بوش وإدارته دولة إسرائيل، التي تشكل بالفعل الخطر الأكبر على السلام في المنطقة. فإذا كانت الولايات المتحدة لا ترى تعارضاً بين الاحتلال والديمقراطية فإنها تغفل حقيقة أن الاحتلال أعمال لتناقض عدائي، بينما تعترض الديمقراطية تحويل التناقضات العدائية في المجتمع إلى تناقضات غير عدائية. (الكبلارا، 2006: 146-148)

والإصلاح هو دائماً مطلباً داخلياً قبل أن يكون خارجياً، وهو ما يتضح من صفحات تقريري التنمية البشرية اللذين استندت إليهما الولايات المتحدة في صياغة مشروعها، بحيث يمكن القول أن الذين أعدوا المشروع قاموا باقتباس قائمة المطالب التي نادت بها النخب العربية، وقدموها باعتبارها مطالب أمريكية.(سلامة، 2005: 29)

أيضاً تستهدف النهوض بالمجتمعات العربية والإسلامية، وأغلب هذه المطالب في الواقع مما يتعذر رفضه، فمن الذي يستطيع أن يقول (لا) للحرية والديمقراطية والشفافية ومكافحة الفساد ورد اعتبار المرأة؟ (بيترسون، 2006: 45)

إن طرح هذه المطالبات من الخارج إنما يثير قضية التدخل ويثير المخاوف عن أن يكون هذا التدخل ذريعة لعدم معالجة الأسباب الحقيقية للتطرق وعدم الاستقرار بالمنطقة خاصة وأنها هي التي غذت اللاديمقراطية في الشرق الأوسط على مدى عقود سابقة. إن الديمقراطية الحقيقية لن تكون في مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن الطريق الأمثل لمقاومة الهيمنة الأمريكية إنما يكون باعتماد الديمقراطية سلوكاً وممارسة حيث أنه في ظل ديمقراطية حقيقية ستكتشف الولايات المتحدة الأمريكية مدى حجم الاعتراض والرفض لسياسة إدارتها والأنظمة المرتبطة بها، مما يضفي ظلالاً من الشك حول الأهداف والدوافع الحقيقية للمطالبات الأمريكية بالإصلاح. (لبيب، 2005: 208)

على الرغم من تسميته بالشرق الأوسط الكبير إلا أن المبادرة لم تهتم بالعلاقة البينية بين دول المنطقة أو لا تهدف إلى جمع هذه الدول في إطار إقليمي اقتصادي أو سياسي، وإنما تهدف بالأساس إلى توحيد مسارات دولها في اتجاهات متوازية في الإصلاح والديمقراطية.(إبراهيم، 2005: 28)

3-2-5 وجهة نظر إسرائيل بموضوع الشرق الأوسط الكبير

كان إعلان الإدارة الأمريكية عن نشوء نظام عالمي جديد هي قطبه الأوحد قد تزامن مع بروز تساؤلات بشأن الجدوى الإستراتيجية للبنيان الإسرائيلي، وقد تزامن ذلك مع تبني إدارة بوش الأب سياسات جديدة تتسم بحدة نوعية تجاه البنيان الإسرائيلي، كان منها **أولاً:** إرسال القوات الأمريكية للخليج دون السماح للجيش الإسرائيلي بالمشاركة رسمياً في الحرب، **ثانياً:** منع الإدارة الإسرائيلية من الرد على الصواريخ العراقية، **ثالثاً:** تعليق المساعدات المالية، **رابعاً:** إلزام الإدارة الإسرائيلية بالمشاركة في مؤتمر مدريد. (بركات، 2012: 86-87)

قرأت القيادة الإسرائيلية المشروع قراءة مفادها أن القرار الأمريكي يريد إدخال العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية في طور يختلف عن الطور الذي امتـد بـين عـامي 1967 و1989، كما رأت أن معناها انخفاض الأهمية الإستراتيجية للذراع الإسرائيلية، وأن الذراع الأمريكية ستكون هي من يحمي البيان الإسرائيلي، وبكلمات موجزة: حصل "ارتباط استراتيجي" بين إدارة الرئيس الأمريكي جورج بـوش الأب وشـامير رئـيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق. (بركات، 2012: 87)

3-5 مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية:

أثارت المبادرات الغربية بشكل عام والأمريكية على وجه التحديد والتي أطلقتها واهتمت بنشرها لنشر الديمقراطية في المنطقة في عهد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، لتشكل حزمة من الضغوط الخارجية لتحقيق الإصلاحات ونشر الحريات في العالمين العربي والإسلامي فيما عرف بعد مؤتمر الدول الصناعية الثمانية الكبرى في يونيو: "Broader Middle East and North Africa 2005" الكثير من النقاش والتشكيك وحتى الاتهام بالتدخل الخارجي.

إن وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة أو سيطرتها على مفاصل صناعة القرار أو تشكيلها لقاب المعارضة عن طريق صناديق الاقتراع أدى بشكل واضح على تراجع حماسة والحرص الأمريكي على المضي قدماً بالإصلاحات والمبادرات. على الرغم من استمرار وإصرار إدارة الرئيس بوش وبعدها إدارة الرئيس أوباما بالتمسك بمطالب الإصلاح السياسي والتعددية وحقوق المرأة والانتخابات(الشايجي،2009 : 101).

منذ أن أطلق الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش مبادراته بعد أحداث 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، أحدثت ردود فعل تراوحت بين المشجعة والمتفائلة إلى المشككة فيها وبنجاحها كأحلام مثالية بعيدة عن الواقع. فأحد أعمدة "المحافظين الجدد" مايكل لادين طالب باستخدام القدرات السياسية والأخلاقية والعسكرية

لدعم الثورة الديمقراطية لتحرير جميع شعوب الشرق الأوسط(Wall Street Journal, 2002)، من الطغيان.

يؤكد التاريخ الأمريكي أن الاهتمام الأمريكي في تبني ودعم المساعي لنشر الحريات والديمقراطية في العالم وخاصة في العالم العربي، يشوبه الكثير من التناقض والتقلب بما يخدم دائماً المصالح الأمريكية. وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس وخاصة منذ 2003 قد اعترفوا بفشل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة خلال الستين عاماً الماضية، بسبب عدم دعم الولايات المتحدة الأمريكية للحريات والإصلاحات في المنطقة وبعدم دعم خطوات الإصلاح والديمقراطية. أكد الرئيس جورج بوش في خطابه في الوقفية الوطنية للديمقراطية في السابع من نوفمبر 2003، عن تغيير سياسة أمريكا في "الشرق الأوسط الكبير" والتي دامت ستة عقود من إدارات متعاقبة حرصت على التعامل مع أنظمة غير ديمقراطية. وهذا ما تؤكده وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في خطابها واعترافها في الجامعة الأمريكية بالقاهرة "إن بلادي، أمريكا خلال ستين عاماً فضلت وقايضت الاستقرار على حساب الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ولم تحقق أياً من الاستقرار والديمقراطية"(خطاب جورج بوش، 2006، وكونداليزا رايس الجامعة الأمريكية في القاهرة، 2005).

في دراسة لمؤسسة كارنيغي التي تُعنى بدراسة الديمقراطية وهي مؤسسة أمريكية خاصة تؤكد الدراسة أنه من أصل ثمانية عشر عملية أُستخدمت فيها القوة لغرض نشر الديمقراطية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، لم تنجح إلا في خمس حالات (ألمانيا، اليابان، إيطاليا، بنما وغرينادا) منذ الحرب العالمية الثانية. أما خارج العالم الأول (الدول الأوروبية واليابان) وأمريكا اللاتينية (بنما وغرينادا)، فلم تنجح أية محاولة عسكرية لفرض الديمقراطية بالقوة العسكرية وآخرها في العراق وأفغانستان (Sager, 2005: 23).

1-3-5 المبادرات الأمريكية للإصلاح في المنطقة العربية

منذ إعلان الرئيس بوش في خطابه في الوقفية الوطنية للديمقراطيـة National Endowment For Democracy في السابع من نوفمبر 2003 عن تغيير سياسة أمريكا التي دامت ستة عقود من إدارات أمريكية متعاقبة حرصت على التعامل مـع أنظمـة أتوقراطية، وكما قالت لاحقاً وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، "فإن بلادها خلال ستين عاماً فضلت وقدمت الاستقرار على حساب الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ولـم تحقق أياً من الاستقرار أو الديمقراطية(خطاب جورج بوش، 2006، وكونداليزا رايس الجامعة الأمريكية في القاهرة، 2005). وقد أعلن الرئيس بوش وإدارته تغييـراً كليـاً لمقاربتهم للمنطقة بإعلان ما عرف "الاستراتيجية المتقدمة للحرية في الشرق الأوسط"، "Forward Strategy of Freedom The Middle East" وما انبثق عنها من مبـادرات متعددة، أبرزها مبـادرة "MEPI". "Middle East Partnership Initiative" "مبـادرة الشراكة للشرق الأوسط"، والتي تعد أبرز مبادرة ترعاهـا الإدارة الأمريكيـة ممثلـة بوزارة الخارجية الأمريكية، والتي تؤدي دوراً في تحويل رؤية الإدارة الأمريكية مـن إطارها النظري إلى الواقع العملي على طريق الدمقرطة والإصـلاحات فـي الـشرق الأوسط الكبير وكذلك منطقة الخليج. ويبدو أن المبادرة تخرق ذلك التوازن بـين مـا ترغب فيه الولايات المتحدة الأمريكية وما تخشى من حدوثه إذا وصـل إلـى النتـائج المرجوة. وقد تم تخصيص مبلغ قدره 300 مليون دولار أمريكي للمبادرة للإصلاحات في أربعة مجـالات: 1- الإصـلاح الـسياسي. 2- الإصـلاحات الاقتـصادية. 3- الإصلاحات التعليمية. 4- تمكين المرأة والإصلاحات المتعلقة بحقوقها. ولم تكن هناك مساواة في الإنفاق على المجالات الأربعة. منذ بداية مبادرة (MEPI) في عـام 2002 وخلال عامين حتى عام 2004، رصدت 33% من الأموال للإصلاح السياسي. وتمت معالجة القصور في هذه المبادرة من قبل متخصصين ومتابعين. من الملاحظ، أنـه لا يوجد أي دور للمبادرة في الضغط على الأنظمة من أجل العمل على انتهـاج إصـلاح على طريق الديمقراطية. فـ (70%) من أموال المبادرة خصصت لمشاريع لمـصلحة

الحكومات العربية ومؤسساتها أو لدورات تدريبيـة "ونـدوات" لمـسؤولين حكـوميين وبيروقراطيين وبرلمانيين وقضاة. وفي دراسة مهمة لتقييم دور مبادرة الشرق الأوسط الكبير من قبل تامارا كوفمان وينس وسارة يركس. أوضحت تلك الدراسة وجود ثلاثـة عيوب في مبادرة الشرق الأوسط الكبير (الشايجي،2009 : 107):

أولاً: دور متباين غير متساوٍ في دعم الإصلاح والديمقراطية في الوطن العربي، يختلف من دولة إلى أخرى حسب المصالح الأمريكية.

ثانياً: التركيز الكبير على دعم الحكومات، حيث تكرر بدلاً من تصليح الأخطاء فيما تقدمه الحكومة الأمريكية من دعم مالي للمنطقة.

ثالثاً: عدم وجود الاهتمام واكتراث بتطبيق إستراتيجية "الحرية المتقدمة" التي أعلن عنها الرئيس بوش. ولذلك، فإن سجل مبادرة الشراكة للشرق الأوسط في دعم الديمقراطية كهدف للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يعتبر مشكوكاً فيه وضعيفاً (Wittes & Yerkes, 2004).

مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيـا "BMENA" ومنتـدى المـستقبل "Forum For the Future" الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا ومنتدى المستقبل هـي المبادرة المهمة التي أجمعت عليها كل من الإدارة الأمريكية والدول الصناعية الكبـرى (G8) ودول الاتحاد الأوروبي، والتي تم تقديمها في مؤتمر الدول الصناعية الكبرى في "سي أيلاند" في ولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تم تسريبها قبـل المؤتمر بأربعة أشهر في صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ الثالث عشر من فبراير 2003. وتم انتقاد المبادرة عربياً، حيث لم يتم بحثها مع الدول العربية. كما طالب الأوروبيـون ببعض التعديلات على خطوطها العريضة. ولكن عندما خرجت المبادرة كانت المبادرة الأهم والأشمل من الجانب الغربي وبخاصة من الولايات المتحدة بأبعادهـا الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية للإصلاح في الشرق الأوسط وما أوجدته من "الـشراكة مـن أجل التقديم والمستقبل المشترك" "For Progress and Common Future Partnership"، حيث ستعمل مع دول المنطقة والمؤسسات غير الحكوميـة لـدعم وتنـشيط "الحريـة

والديمقراطية" وصولاً إلى إرضاء الجميع، كما أسست منتدى للمستقبل لمناقـشة هـذه القضايا. (Sager, 2005: 25-28)

إن نظرة العرب إلى ازدواجية المعايير الأمريكية تجاه القضايا العربية الأكثـر تأثيراً في عقلية العرب وكذلك المسلمين بالانحياز الكامل لإسرائيل ودعمها وتغطيتهـا واستخدام الفيتو (39) مرة لمصلحتها. والوقوف ضد حماس بعد فوزها الديمقراطي كما أن الاصطفاف الغربي مع أمريكا من قبل الاتحاد الأوروبي يساهم أكثر بزيادة الاحتقان ويكرس النظر السلبية للمبادرات الغربية، لقد شكل دعـم الغـرب لأنظمـة شـمولية والوقوف معها ومعاداة الشعوب نقطة ارتكـاز هامـة فـي عامـل التـشكيك بجديـة الإصلاحات التي لا تتعدى في أحيان كثيرة الدعم اللفظـي لهـا، أو الـسعي والأمـل باستبدال أنظمة معادية إلى أنظمة أكثر خنوعاً وتعاوناً. وهذا يؤكده المفكر تشومـسكي في كتابه "إعاقة الديمقراطية" التي سبقت الإشارة إليه آنفاً، فإن الأغنياء الذين يتولـون أمورنا في العالم العربي هم "المعتدلون" ويدخلون في صفوف موسـوليني وسـوهارتو وجنرالات غواتيمالا "لذلك لم يكن مستغرباً أن تستقبل قوى الإصلاح والتغيير والمجتمع المدني في الدول العربية، المبادرات والضغوط الغربية تجاه دمقرطة المنطقة بالتـشكك والريبة.

هناك نقاش حاد في أوساط ودوائر مراكز الفكـر الأمريكيـة وبـين المثقفـين والمتخصصين في المنطقة يؤكد أن وصول الجماعات الإسلامية إلـى الـسلطة فـي المنطقة سيعني عدم التعاون مع الولايات المتحدة في كثير من القـضايا الاسـتراتيجية التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية سواء كان محاربة الإرهاب أم الوجود العـسكري والتعاون في مجال النفط إلى عملية السلام والعراق. أو حتى مـساعدة أمريكـا علـى تحسين صورتها المتهاوية في العالمين العربي والإسلامي، والتي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من الكراهية والرفض والعداء لأمريكا التي تحتل المرتبة الثانيـة كدولـة تهدد العرب والرئيس الأمريكي جورج بوش كثاني قائد بعد رئـيس وزراء إسـرائيل الأسبق شارون في الكراهية(Zogby, 2005).

ويقترح الباحث المتخصص بشؤون منطقة الخليج "جريجوري غوز" مثلاً أن تساند أمريكا القوى الليبرالية والعلمانية وتدعمها وتقويها في المجتمعات العربية قبل المطالبة بالضغط على الأنظمة لإجراء انتخابات سيستفيد منها الإسلاميون بالدرجة الأولى لعدم وجود بديل مقنع ومنافس لهم. كما ينبغي على أمريكا إعادة النظر في مبادراتها وسياستها تجاه نشر الحريات والديمقراطية والإصلاح حتى يتم قيام مؤسسات سياسية يمكن لها أن تنافس الأحزاب الإسلامية. وعندها ستتوفر فرص أكبر لأن تكون نتائج الانتخابات في المنطقة أقرب للتطابق مع المصالح الأمريكية وأهدافها. وإلا فإن سعي أمريكا للدفع باتجاه الإصلاح والديمقراطية سيفضي إلى نتائج ستقوض مصالح أمريكا نفسها، وستنتج طبقة من الإسلاميين في السلطة سيكونون أقل تعاوناً من الحكام الأوتوقراطيين الحاكمين. وهذا يشكل التحدي الحقيقي ويضع المبادرات الغربية على المحك (الشايجي، 2009: 116).

وما يزيد الصورة تعقيداً هو ما تثبته مؤشرات استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة زغبي الدولية في أكتوبر 2005، ونشر في ديسمبر 2005 وجرى في ست دول عربية، بينها دولتان خليجتان هما السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى مصر والمغرب والأردن ولبنان. وكذلك ما تثبته العديد من استطلاعات الرأي العربي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تؤكد معظم استطلاعات الرأي تراجع شعبية وقبول الولايات المتحدة الأمريكية في الشارع العربي. وهناك أكثر من (50%) من آراء المستطلعة آراؤهم في العديد من الدول العربية يثقون في الحكومات الإسلامية إذا ما وصلت للسلطة عن طريق الاقتراع، وبينهم (72%) في السعودية و(70%) في الإمارات العربية المتحدة لديهم ثقة بالحكومات الإسلامية، فيما تنخفض النسبة إلى (36%) في لبنان (لوضعيته الطائفية التي تشكل حالة استثنائية)، حيث يبدي (80%) من اللبنانيين المسيحيين تشكيكاً بالحكومات الإسلامية (A.F.P, 2005).

لهذا السبب والتفافاً على نتائج الانتخابات التي أفضت وبشكل واضح إلى انتصار الإسلاميين وبشكل ينم عن الازدواجية التي تلقي بظلال من الشك على صدقيه ونزاهة

المقاربة الأمريكية وصدقها لإدخال إصلاحات وحرية وديمقراطية في المنطقة، سـارع الكونغرس الأمريكي وأصدر قراراً في منتصف ديسمبر 2005 بأغلبية 397 عـضواً مقابل 17 وامتناع 7 أعضاء من النواب يؤكد أن "انضمام حماس أو أي منظمة أخرى مدرجة في اللائحة السوداء لوزارة الخارجية الأمريكية إلى الحكومة الفلـسطينية قـد يضطر الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في المساعدة المالية التي تقـدمها للفلـسطينيين وطبيعة العلاقات مع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة" (صـحيفة الـوطن الكويتيـة، 2005/12/18).

وقد هدد خافيير سولانا مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبـي بـأن الاتحاد الأوروبي سيقوم بقطع المساعدات المقدرة التي تصل إلى 316 مليـون دولار إلى السلطة الفلسطينية في عام 2006 ضمن مساعداته السنوية للسلطة الفلسطينية، كما كانت حماس قد حققت انتصارات كبيرة في انتخابات المجـالس البلديـة فـي الـضفة الغربية. وتشير استطلاعات الرأي إلى تقدم حماس على حركة فتح. فيما نددت حماس بهذه التهديدات باعتبار أنها تدخل في الـشأن الفلـسطيني وبـشكل سـافر لمـصلحة إسرائيل"(A.P., 2005).

إن الإصلاحات المدفوعة بضغط أمريكي إنما تهدف بالدرجـة الأولـى خدمـة المصالح والأهداف الأمريكية. وإذا ثبت عكس ذلك، فإن أمريكا لن تتردد بالتراجع عن حماسها وخطابها الداعي للإصلاح عبر مبادراتها المختلفة. ويؤكد غراهام فولار الخبير السابق في جهاز الاستخبارات الأمريكية "أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحصل على دعم أنظمة قمعية في العالم العربي، أنظمة تتوجس خيفة من شـعوبها المعاديـة للأجندة الأمريكية، ومن الملاحظ أنه عندما يتم اتخاذ خطوات إصلاحية، ولـو كانـت صغيرة في دول عربية مثل الأردن ومصر والسعودية ودول أخرى، فإن الإسـلاميين هم المستفيدون الرئيسيون من هذه الإصلاحات (الشايجي،2009 : 118).

بدأت إدارة بوش بتغيير رأيها حول الجدوى والفائـدة مـن دمقراطـة العـالم الإسلامي، وهكذا نعود للمربع الأول في المفاضلة في جدلية متناقضة بـين المـصالح

والمبادئ والنتائج والتلويح بالخطر الإسلامي وتـضارب النتـائج مـع الاسـتراتيجية والأهداف(La Vanguardia, 7/12/2005). خاصة بعد فوز الإسلاميين عبـر صـناديق الاقتراع في أكثر من دولة عربية وآخرها حماس، وفي مناسبات عديدة، ظهر التراجع في الحماس الأمريكي منذ بداية العام 2006. وبدأ الحديث في إدارة بوش عن توقعات متواضعة بعيداً عن الأحلام الكبيرة، السابقة حول أهميـة التغييـر(الـشايجي،2009: 118).

عندما زار الرئيس بوش في مطلع آذار 2006 أفغانستان وباكستان لم يوجه اية انتقادات لسجل حكومة برويز مشرف الرئيس السابق لباكستان المتـدني فـي حقـوق الإنسان بسبب عدم التزاماته الديمقراطية. حيث أقصى مشرف بانقلاب عسكري حكومة منتخبة ديمقراطياً قبل سنوات بسبب قيام باكستان بلعب دور اسـتراتيجي فـي حـرب أمريكا على الإرهاب. واكتفى الرئيس بوش بالحديث عن "الأمل في تحقيق الديمقراطية" في تراجع واضح لمواقفه وخطبه السابقة. كما أنه لم يجتمع مع الإصلاحيين والناشطين السياسيين في باكستان، وبالنسبة لوزيرة الخارجية كونداليزا رايس، فقد اعترفـت فـي زياراتها المتعددة لمصر منذ آذار 2006 "بانتكاسات" للانفتاح الـسياسي ولكـن لـيس للديمقراطية والحريات في مصر، ولم توجه انتقادات كما كانت تفعل سـابقاً للحكومـة المصرية حول سجن المعارض أيمن نور رئيس حزب الغـد، أو لتأجيـل الانتخابـات المحلية لمدة عامين في تراجع واضح لخطوات الإصلاحات في مصر، وهذا ما يسميه بعض المحللين الأميركيين بمصطلح "Dove- tailing" التراجـع والالتفـات(Christian Science Monitor, 2006).

وقد برزت العديد من الكتابات في الأشهر الأولى من عام 2006 مـن مراكـز الدراسات والصحافة الأمريكية تتحدث عن ذلك التراجع وتـشكك بقـدرة المبـادرات والإصلاحات الأمريكية من تحقيق الأهداف التي افترضت من أجلها. ومن أمثال تلـك الكتابات حتى من كتاب يمينيين مثل ناتان شارانسكي، والمنسق الروسي السابق والذي هاجر لإسرائيل وعمل وزيراً في حكومات إسرائيلية متعاقبة، يتحدث في مقالة له "هـل

تنهي الديمقراطية الطغيان" كما يشير الرئيس بوش- ويصف" الأجندة الأمريكية بـدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط بأنها أصيبت بمقتل بعد فوز الإسلاميين في مصر والضفة الغربية وغزة ويتساءل هل المشككون بجدوى الضغوط الأمريكية على حق؟ ويعترف بأن أمريكا بحاجة لوقت وجهد ويحث أمريكا على أن لا تتراجع عن دعمها للإصلاحات (Los Angeles Times, 2006).

5-3-2 أدوات وآليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير

في ظل التغيرات التي حدثت في النظام الدولي، وما تبعها من تطورات، مثل انهيار الكتلة الشيوعية، وتفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً، اهتمت السياسة الخارجية الأمريكية ببعض المبادئ الأساسية التي منها: دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، كسياسة تعكس المبادئ والمصالح الأمريكية، فتشجيع الديمقراطية يوسع من نفوذ ومصداقية الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، على أعتبار أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون أكثر أمناً في عالم يحترم الحقوق السياسية واقتصاديات السوق الحر. (بسيوني، 1997: 112-114)

وفي الحقيقة، لا يعتبر انتهاء الحرب الباردة بداية اهتمام السياسة الأمريكية بالديمقراطية، حيث تعتبر الديمقراطية أحد مكونات السياسة الخارجية الأمريكية، ومن مؤشرات ذلك:

أعتماد الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الشيوعية على الديمقراطية وحقوق الإنسان لبناء تحالف من الدول الديمقراطية يقف في مواجهة إمبراطورية الشر بقيادة الاتحاد السوفيتي ويعمل على احتوائها. (الشرقاوي، 2004: 42)

تمسك الرئيس الأمريكي كارتر بحقوق الإنسان والديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لعدة أسباب، منها أن نشر الحرية دولياً يتماشى مع القيم والمصالح الأمريكية، كما أن التوسع في نشر قيم حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم سيؤدي إلى تعزيز الأمن الأمريكي. أنشأت إدارة الرئيس ريغان في إطار مواجهة العالم الحر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للكتلة الشيوعية المؤسسة الوطنية للديمقراطية

التي تتلقى دعماً فدرالياً من الكونغرس لدعم الديمقراطية، وتم بعد ذلك إنشاء المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي لتقديم المساعدات الفنية والمادية لبرامج الديمقراطية في الخارج.

أعتبر الرئيس كلينتون أن توسيع الديمقراطية في العالم يمكن أن يحل محل الاحتواء، كإستراتيجية بديلة وحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. بينما أعتبر الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن أن غياب الديمقراطية في الشرق الأوسط يشكل تحدياً كبيراً للإدارة الأمريكية، وخاصة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 وربما انتشار الإرهاب بغياب الديمقراطية. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد إجماع بين القوى السياسية المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية حول مبررات وجدوى نشر الديمقراطية كأحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، كما لا يوجد اتفاق أيضا حول الآليات التي يمكن أن تستخدم لنشر الديمقراطية. فمن ناحية، يوجد التيار المؤيد للعزلة الذي يرفض التدخل الأمريكي في الخارج، إلا إذا كان هذا التدخل لحماية المصالح الأمريكية بالمعنى الضيق. كما يرى بعض أنصار التيار المحافظ من أقصى اليمين أن العلاقات الدولية لا تقوم على الأخلاق والقيم، بل على القوة والمصالح، وبالتالي فإن تبني السياسة الأمريكية نشر الديمقراطية على مستوى العالم قد يفرض قيوداً على سياستها الخارجية ومصالحها القومية. ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن هناك اتفاقاً كبيراً بين أنصار التيار المحافظ التقليدي والتيار الليبرالي على أهمية أن تستند السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب من القيم على رأسها الديمقراطية. أما تيار المحافظين الجدد، فإنه يربط بين الأوضاع الداخلية في المجتمعات الخارجية من ناحية، والحفاظ على الأمن الأمريكي من ناحية أخرى، وخاصة بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، ولذلك يدعو هذا التيار إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول إذا كانت أوضاعها تهدد الأمن الأمريكي. وفي هذا الإطار، نظر المحافظون الجدد إلى مسألة تغيير النظام في العراق، وخلق نموذج ديمقراطي فيه، على أنه أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التغيير في المنطقة. (كمال، 2004: 28-29)

يوجد اختلاف بين القوى السياسية المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية حول نشر الديمقراطية، يوجد أيضاً اختلاف بين السياسة الأمريكية وسياسة الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن، ويتمثل هذا الاختلاف في طبيعة المصالح المتباينة، حيث تهدف الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى مواجهة قضايا الهجرة والطاقة والأمن ومكافحة الإرهاب والتجارة، وبالتالي تشكل عملية برشلونة التي تأسست عام 1995 استجابة للتخوف المتزايد من عدم الاستقرار القائم على جناحها الجنوبي، وتحتوي هذه العملية على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي تغطي قضايا التجارة والتنمية.

ولذلك يعتبر الهدف الأساسي الترويج للإصلاح الاقتصادي والتجارة، بالإضافة إلى تشجيع الإصلاح السياسي، غير أن الجهد الرامي إلى حفز الإصلاح السياسي لم يحقق إلا نتائج محدودة، وذلك على الرغم من سعي الاتحاد الأوروبي منذ عام إلى إعادة تنشيط عملية برشلونة، ووضع إستراتيجية أكثر قوة وتماسكا للنهوض بالديمقراطية. ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

لم يترجم الاتحاد الأوروبي، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، دعواته إلى تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى عمل ملموس، وذلك لأسباب متعددة، منها اختلاف المصالح بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، وتردد أعضائه الشديد في ربط التعاون الاقتصادي والتجاري بمدى التقدم في مجال الإصلاح السياسي.

اتبع الاتحاد الأوروبي، بصفة عامة، نهجاً فوقياً، إذ نفذ معظم أنشطته في مجال الإصلاح الديمقراطي على أساس التعامل بين الحكومات، وإن قدم بعض المساعدات إلى المنظمات غير الحكومية. وبالتالي، اعتمدت سياسة الاتحاد الأوروبي على برامج غير مباشرة لتشجيع الديمقراطية، مثل التعاون الاقتصادي والثقافي، بدلاً من المواجهة المباشرة مع الأنظمة الحاكمة في المنطقة.

يربط الاتحاد الأوروبي بين قضايا الإصلاح والديمقراطية من جهة، وتطور عملية السلام في الشرق الأوسط من جهة أخرى، فعندما انهارت عملية أوسلو تعثرت عملية برشلونة وضعفت قدرتها على تنفيذ أهدافها. (يعقوبيان، 2004)

وعلى الرغم من اتفاق السياسة الأمريكية والسياسة الأوروبية بشأن الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001 على هدف واحد، وهو الحفاظ على الوضع القائم والاستقرار والأمن، وإن اختلفوا في آليات تحقيق هذا الهدف، إلا أنهما ظلا يعملان بشكل منفصل خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، أما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبح التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط هدفا يجب تحقيقه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، إلا أن أوروبا سعت إلى هذا الهدف قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فبناء الديمقراطية، ودعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان وحكم القانون هي عناصر أساسية لعملية برشلونة عام 1995. (Perthes, 2004: 86-87)

أصبح هناك إجماع على قضية الإصلاح السياسي من جانب القوى الدولية الرئيسية مع بعض الاختلافات في ما بينها، حيث تربط الدول الأوروبية بين الإصلاح السياسي وحل الصراع العربي- الإسرائيلي، في حين إن الولايات المتحدة الأمريكية لا توافق على هذا الربط، على اعتبار أن استمرار الصراع يشكل حاجزاً أمام الإصلاح في المنطقة، بسبب العنف وتزايد ميزانيات الدفاع وتراجع عملية التنمية. (Perthes, 2004: 87-92)

آليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة العربية

أولاً: الآلية العسكرية: النموذج (العراقي والأفغاني)

اكتسبت قضية الديمقراطية أهمية كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب على العراق 2003، ودخول هذه الحرب الأمريكية في مرحلة حرجة نتيجة عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل، التي كانت الحجة الرئيسية وراء هذه الحرب. ونتيجة لذلك، أعطت السياسة الأمريكية الأولوية لتأسيس نموذج ديمقراطي في العراق تحتذي به دول المنطقة، ولذلك تحولت قضية العراق من قضية أسلحة دمار شامل إلى قضية تأسيس نظام ديمقراطي، حيث أعلن الرئيس بوش أن بلاده تتطلع إلى إعادة بناء العراق وإقرار الديمقراطية على غرار ما حدث في كل من ألمانيا واليابان. (عبد الفتاح، 2004: 67)

ولكن ما حدث في العراق يخالف السياسة الأمريكية المعلنة، حيث تحول العراق إلى بؤرة للإرهاب والتطرف، بل تحول إلى فوضى وتدهور أمني، فضلاً على تزايد النزاعات الطائفية التي قد تؤدي إلى تقسيمه، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الكبير بين التجربتين الألمانية واليابانية من ناحية، والتجربة العراقية من ناحية ثانية، وهذا الاختلاف يشمل ما يلي: (الشرقاوي، 2004: 49)

أتسمت السياسة الأمريكية لإقرار الديمقراطية، في كل من اليابان وألمانيا، بالجدية والمصداقية، وذلك لأسباب عدة، في مقدمتها التهديد الخارجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي، فعلى سبيل المثال، بدأت الولايات المتحدة بإرساء قواعد الديمقراطية بعد استسلام اليابان بثلاثة أشهر بإصدار وثيقة التوحيد السياسي. أما في العراق، فكان الوضع مختلفاً، حيث أتهم الحاكم المدني بول بريمر العراق بتعطيل مساعي الديمقراطية، وأتهمت أيضاً الإدارة الأمريكية بعدم جدية ومصداقية الطرح الأمريكي للديمقراطية.

تعتبر مسألة قبول التدخل الأمريكي لإعادة البناء ونشر الديمقراطية عاملا مهما من عوامل نجاح أو فشل ذلك التدخل، فقد نجحت التجربتين اليابانية والألمانية، نتيجة تقبل الدور الأمريكي وعدم وجود مقاومة حقيقية للوجود الأمريكي، أما العراق، فيوجد فيه رفض للوجود الأمريكي، ومقاومة شرسة للقوات الأمريكية، مما تسبب في وجود خسائر مادية وبشرية هائلة بين صفوف القوات الأمريكية والدولية. تعتبر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة دعامة أساسية ومحورية لأي بناء ديمقراطي يمكن أن ينشأ في تلك الدولة، فدون قاعدة اقتصادية قوية وبناء اجتماعي متوازن لا يمكن للديمقراطية أن تزدهر أو تنمو. وبالنظر إلى أوضاع ألمانيا واليابان على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، سواء قبل التدخل الأمريكي أو خلاله، نجدها تساعد على تقبل الديمقراطية، وهذا عكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق الذي يشهد تدهورا ملموسا، سواء قبل التدخل الأمريكي أو خلاله. شهدت ألمانيا واليابان خبرات سياسية ملائمة ومحفزة للديمقراطية، حيث كان كل منهما على صلة وثيقة بالانتخابات وتداول

السلطة، وإن شهدت بعض فترات التراجع. وعلى عكس ذلك جاء الحال في العـراق، حيث يوجد احتكار للسلطة، ونفي للمعارضة، وفساد في مختلف المستويات الـسياسية والإدارية. وهذا الاختلاف في ظروف وخبرات وإمكانات الدول، يفسر ضمن عوامـل أخرى نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إقرار الديمقراطية فـي ألمانيـا واليابـان، وتعثرها في العراق. وبالتالي أثبت النموذج العراقي أن السياسة الأمريكية القائمة على التهديد العسكري، وتغيير الأنظمة بالقوة، غير كافية لحل مشاكل المنطقة التي يحتـاج التعامل معها إلى طرق أخرى قائمة على القوة الناعمة التي تجعل الآخـرين يتبعـون الولايات المتحدة دون مقاومة. ولذلك، تعكس مبادرة الشرق الأوسط الكبير إعادة النظر في السياسة الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسـط، مـن خـلال التعـاون والدبلوماسية، مع احتفاظها باستخدام القوة العسكرية إذا تطلب الأمر. (عبـد الفتـاح، 2004: 67-76)

ثانياً: الآلية السياسية: مبادرة الشرق الأوسط الكبير

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبـادرة الـشرق الأوسـط الكبيـر لـدعم الإصلاح، باعتباره الطريقة المثلى لمواجهة مصادر الإرهاب الناتجة بسبب الظـروف التي تعانيها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة المنطقة العربية، حيث أشار تقريرا الأمـم المتحدة حول التنمية البشرية العربية لعـامي 2002 و 2003 إلـى بعـض المـشاكل الأساسية، وهي نقص الحرية والمعرفة، وتمكين النساء، وانتـشار البطالـة، وتـدهور مستويات المعيشة.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)

وقد طرحت مبادرة الشرق الأوسط الكبير في قمة مجموعة الدول الثماني فـي الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران 2004، وتم إقرار وثيقتين حول الإصلاح فـي الشرق الأوسط، وهما شراكة من أجل التقدم، ومستقبل مشترك مـع منطقـة الـشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، وخطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح، وبالتالي شاركت الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية رؤيتها في الإصلاح، مع التشديد علـى أن

الإصلاح مسألة داخلية يجب أن ينبع من الداخل، وفقاً لخصوصية كل دولة، وضرورة السعي نحو تسوية النزاعات الإقليمية.

وقامت المبادرة على افتراض رئيسي، وهو أن تزايد أعداد الأفراد المحـرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، يؤدي إلى زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. ولذلك، قدمت المبادرة خطوات للإصـلاح من خلال تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفـرص الاقتصادية.(مشروع الشرق الأوسط الكبير، 2004: 297-301)

توجد دوافع عديدة تنبع من المصالح الأمريكية التي تقف خلف إطلاق مبـادرة الشرق الأوسط الكبير، ومنها ما يلي: (البرصان، 2004: 45)

1 محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التغلب على مصادر الإرهاب الذي يهدد أمنهـا القومي، فالقاعدة ومنظمات إسلامية راديكالية أخرى تعتمد علـى العـالم العربـي والإسلامي في التجنيد والتمويل. ولذلك للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

2 فشل التوقعات الأمريكية بشأن العراق، وبالتالي فشلت سياسة القـوة فـي تحقيـق المصالح الأمريكية، وأصبح على الولايات المتحدة الأمريكية تبني قيم الديمقراطيـة وحقوق الإنسان من أجل كسب الشارع العربي والإسلامي.

أما موقف البلدان العربية، فيختلف ما بين الرفض المطلق والتحفظ والقبول مـع بعض التعديلات وتقديم بعض الإيضاحات. فبالنسبة إلى البلدان الرافضة لهذه المبادرة، ومن بينها مصر والسعودية وسورية، فإنها تعتبرها تدخلا في شؤونها الداخلية، وتأخـذ عليها بعض المثالب، منها: أنها بنت رؤيتها الإصلاحية وفقاً للنموذج الأمريكي دون أي اعتبار للخصوصية الثقافية والحضارية، كما أن هدف دمج إسرائيل في المنطقة العربية والمحيط الإسلامي أهم من الأهداف الإصلاحية المعلنة (عبد العـاطي، 2004). هـذا على الرغم من أن تقارير التنمية البشرية العربية أكدت أن إسرائيل من أكبر معوقـات التنمية في الوطن العربي، فضلاً على أن هذه المبادرة أغفلت دور العوامل الخارجيـة

في ما وصلت إليه أحوال الوطن العربي، وخاصة قضيتي احتلال فلسطين والعـراق. وأخيراً، إن المبادرة الأمريكية، رغم استنادها إلى توصيفات تقريري التنمية البـشرية السابق ذكرهما، فإنها خالفتهما في التوصيات الختاميـة التـي حـذرت مـن التـدخل الخارجي، ودعت إلى أن يكون الإصلاح من الداخل، وليس مفروضاً من الخارج. أمـا بعض البلدان العربية الأخرى، ومنها الإمارات والبحرين وقطر، فإنها دعت إلى إمعان النظر في هذه المبادرة، وقراءتها بعمق، ومعرفة أوجه الاسـتفادة منهـا قبـل الحكـم برفضها. (عبد العاطي، 2004)

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ بادرت دول عديـدة مـن المنطقـة بـإطلاق مبادرات للإصلاح والتغيير، ومن هذه المبادرات مـؤتمر قمـة الجمعيـات الأهليـة المعروف باسم "المنتدى المدني العربي"، وإعـلان الدوحـة مـن أجـل الديمقراطيـة والإصلاح، ووثيقة الإسكندرية، وإعلان صنعاء، والبيان الختامي للقمة العربيـة فـي تونس. ومن خلال تحليل هذه المبادرات المختلفة نجد أن: (يعقوبيان، 2004)

جميع مبادرات الإصلاح العربية متفقة على مطالب مـشتركة رئيـسية، وهـي الدعوة إلى انتخابات حرة وعادلة، وإصلاحات دستورية تنطوي على تحجـيم الـسلطة التنفيذية ودعم دور السلطتين التشريعية والقضائية، وإلغاء قوانين الطوارئ، والقـضاء على المحاكم الاستثنائية، ورفع القيود المفروضة على المجتمـع المـدني والمنظمـات الأهلية ووسائل الإعلام، ويجب أن يشمل الإصلاح الناجح في المنطقة كل القطاعـات، فجميع العناصر التي لا تنادي بالعنف، والتي تعمـل علـى الـساحة الـسياسية، مـن الماركسيين إلى الإسلاميين، يجب أن تتم مـشاورتهم، واحتـرام وجهـات نظـرهم، والتفاوض معهم في أية عملية هدفها التوصل إلى وضع خطة شاملة للإصلاح.

ثالثاً: التراجع الأمريكي: عن دعم الديمقراطية

أصبح التحول الديمقراطي في البلدان العربية مكوناً رئيسياً من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، حيث أصبح نشر الديمقراطية من أهم آليات مكافحة الإرهاب. ولذلك قدمت إدارة الرئيس الأمريكي

جورج بوش الابن حوافز اقتصادية إلى دول المنطقة، كاتفاقيات التجارة الحـرة، لكـي تتبنى تلك الدول السياسات الليبرالية، فضلاً على مبادرات الإصلاح الداعمة للمجتمـع المدني والديمقراطية والإصلاح الاقتصادي والتعليمي، على غرار مبادرة الشراكة مـع دول الشرق الأوسط، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير التي بلورتها الإدارة الأمريكية، ثم جرى الاتفاق على مضمونها في اجتماع قمة الثماني في حزيران 2004.

ولكن في واقع الأمر، لم يستمر الاهتمام الأمريكي بقضية الديمقراطية والحريـة في منطقة الشرق الأوسط طويلاً، وبالتالي اتبعت إدارة بوش سياسة "نصف الخطوة" في دعم الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وقد سعت الإدارة الأمريكية إلى الـضغط على أنظمة الحكم في الوطن العربي والتي يكون تحقيق الديمقراطية والحرية فيها بداية التحرك لتطبيق الديمقراطية. كما تراجع أيضاً الاهتمام الأمريكي بقضية الديمقراطيـة والحرية في منطقة الشرق الأوسط، خوفاً من أن تتولى السلطة قوى معاديـة للـسياسة الأمريكية.

ويمكن تفسير التحرك الأمريكي المتذبذب في تدعيم الديمقراطيـة فـي الـشرق الأوسط، وخاصة في الوطن العربي، بالخوف من أن تؤدي الديمقراطية إلـى انتخـاب قوى إسلامية معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ولمصالحها وحلفائها في المنطقة، فعند وصول تلك القوى إلى الحكم في دول أنظمتها صـديقة وحليفـة للولايـات المتحـدة الأمريكية، ستتبنى سياسات عدائية تجاه المصالح الأمريكية. وبالتالي ثبت ضعف قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل المخاطر المترتبة علـى سـعيها إلـى تحقيـق الإصلاح، كما أنه من المحتمل أن يتزايد هذا الضعف مع تزايد الأزمات التي تمر بهـا المنطقة. فالإدارة الأمريكية لم تمعن النظر منذ البداية في نتائج تطبيـق الديمقراطيـة، المتضمنة إعادة توزيع السلطة السياسية، التي هي دوما عملية صراعية. كما أنهـا لـم تدرك عندما أطلقت مثل هذه العملية في الوطن العربي، أن هذه العمليـة لـن تـدفعها أحزاب سياسية ليبرالية ومنظمات المجتمع المدني القائمة على الـنمط الغربـي، بـل ستدفعها حركات دينية وإثنية. ولذلك لم تأخذ إدارة الرئيس بوش بعين الاعتبار ما قـد

يؤدي إليه تنفيذ سياستها من نتائج غير متوقعة تقوض كلا من الأنظمة المعادية والصديقة على حد سواء، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى التراجع. (Tamara, 2008)

وفي عام 1953 قامت المخابرات الأمريكية بإسقاط حكومة محمد مصدق في إيران لتحقيق مصالحها في المنطقة. وفي عام 1992 عندما أتت الديمقراطية بالإسلاميين في الجزائر، شجعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا القوى العلمانية والليبرالية على القيام بانقلاب عسكري لمنع الإسلاميين من الوصول إلى الحكم، شكل فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية في أوائل عام 2006، التي تصنفها واشنطن على أنها منظمة إرهابية، تأكيداً لرؤية الإدارة الأمريكية، بأن الانتخابات الحرة في البلدان ذات الأكثرية الإسلامية قد تأتي بالأحزاب والحركات الإسلامية إلى الحكم، لأنها في الغالب المعارضة المنظمة، مما دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسة معادية تجاه حركة حماس التي يشكل توليها السلطة نتاجاً لعملية الديمقراطية. (الرشيدي، 2005)

كما يفسر التحرك الأمريكي المتذبذب في دعم الديمقراطية أيضاً بالخوف من أن يؤدي إتباع سياسات تدعو إلى الديمقراطية في المنطقة إلى التأثير في تعاون هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا مهمة، مثل التعاون في مكافحة الإرهاب أو التعاون بشأن قضايا المنطقة، كالقضية العراقية أو الفلسطينية. عادت السياسة الأمريكية مرة أخرى إلى اختيار الأمن بديلاً من الديمقراطية، على الرغم من أن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الأنظمة التي تقوم بخطوات ليبرالية دون السماح بظهور قوى سياسية جديدة، يدعم القوى الإسلامية، حيث تصبح هي القوى الوحيدة البديلة للنظم السياسية الحالية. ثبت من تراجع السياسة الأمريكية عن نشر الديمقراطية، عدم صحة نهاية التاريخ، وحتمية انتشار الديمقراطية، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها أجندة من الأولويات في المنطقة، منها: وصول إمدادات النفط، والتعاون في مواجهة الإرهاب، والحفاظ على أمن إسرائيل، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع وصول

الإسلاميين الراديكاليين إلى السلطة. ويتضح من هذه الأجندة تعارضها مع السياسة الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

4-3-5 مشروع الشرق الأوسط الكبير والثورات العربية

شكل مشروع الشرق الأوسط الكبير بداية حقيقية لتحريك مشاعر الشعوب العربية نحو الحرية والديمقراطية والمساواة وشكلات مطالب الدول الغربية بإعادة بناء الدولة العربية على أسس من الحرية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية نقطة تحول في الوطن العربي وبداية للتحولات السياسية التي ثارت الشعوب العربية من أجل تغييرها حيث شكلات البيئة السياسية والاجتماعية التي واجهت كثير من الدول العربية وانتشار الفساد والركود الاقتصادي، يضاف إلى ذلك الأوضاع السياسية وحالة التضييق السياسي وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وغياب النزاهة، شكلات هذه الظروف أرضية مناسبة لحدوث الاحتجاجات والثورات، وقد انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية. وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو:"الشعب يريد إسقاط النظام."

من أهم أسباب حدوث هذه الثورات ما يلي :

أولاً: الأوضاع العربية الداخلية : شكلات الأوضاع السياسية العربية الداخلية والتي تمثلت بضعف الإدارة والتخلف والفساد والبطالة والقهر والاستبداد وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية سبباً في حدوث هذه الثورات، وهناك عوامل أخرى ترتبط بهذا السبب مثل: تقدم القيادات العربية في السن التي لم تترك دوراً للشباب في بناء أوطانها على أسس حضارية إنسانية معاصرة.(الجندي، 2011: 2)

ثانياً: عوامل الإحباط القومي وما أصاب الأمة من وهن وضعف وتجزئة وتغليب المصلحة القطرية على مصلحة الأمة العربية العليا في أمنها واستقرارها العسكري والمائي والغذائي والاجتماعي، وتقديم التنازلات المجانية للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والغرب عموماً على حساب الحقوق العربية من أجل البقاء في السلطة

لأطول مدة ممكنة والسعي لتوريثها للأبناء والأحفاد على حساب الحق والكرامة وتقرير المصير وتحرير فلسطين وبناء مجتمع عرب تقدمي معاصر تراعى فيه مبادئ الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان (الجندي، 2011: 3)

ثالثاً: وفرت وسائل الاتصال وثورة المعلومات للشباب العربي فرصة الاطلاع على ثقافات أخرى وتبادل للمعلومات والحوار واللقاء والتفاهم بواسطة المواقع الاجتماعية لشبكة الانترنت حيث تجمعهم آمال وثقافة ولغة واحدة مشتركة.

والثورة هي قيام الجماهير العربية بالاحتجاج على أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي وصلت إلى مراحل لم تعد الشعوب العربية قادرة على التعايش معها، وتتسم هذه الثورات بأنها تسعى لإحداث تغيرات جذرية في حياة الشعوب وبعض هذه الثورات تحقق أهدافها وبعضها يفشل وأخرى لا تستطيع تحقيق أهدافها. (نجيم، 2011: 2)

وهنالك تعريف أخر للثورات وهي ثورة الشعب الخاضع للاحتلال ضد الجيوش المحتلة، وتكون الثورة موجهه ضد عدو خارجي يهدد الأمة والشعب، ومع أن هذا المصطلح حديث التداول إلا أن الفعل الموصوف كان حاضراً منذ القدم. (أبرش، 2011)

أهم العوامل التي أدت إلى الثورات العربية 2011-2012 ما يلي :

تكاد تتشابه ثورة تونس ومصر وتتفق مع كل الأنظمة العربية الأخرى تقريباً ملكية كانت أو جمهورية في مجموعة من الخصائص السياسية التي تشكل في مجموعها البيئة الملائمة لقيام الثورة، ولعل أهم تلك العوامل السياسية هو غياب المشاركة السياسية الفاعلة، فساد الطبقة الحاكمة، الضياع المتكرر لفرص الإصلاح، انتهاكات الحقوق، انعدام الأمل في التغيير، وتراجع الدعم الخارجي للاستبداد. (الفقيه، 2011: 2)

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية. والمقصود بالشرعية هنا قبول المواطنين بالنظام القائم أشخاصاً ومؤسسات، وبالتالي عدم الثورة عليه. والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو تلك المشاركة التي تجعل

المواطن قادراً على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسـون الـسلطة فعلياً وتولي المواقع العامة والتأثير في صنع السياسات العامة ومساءلة الحكام. ولعل ما يتفق فيه النظامان السابقان في تونس ومصر هو أنهما عانيا من تناقض واضـح بـين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية في الـسلطة بـين قـوى المجتمع من جهة، وبين الاستبعاد السياسي الممارس على صعيد الواقع من جهة أخرى. وهذا التناقض الفاضح تعاني منه مع اختلاف في الدرجة معظم إن لم يكن كل الأنظمـة العربية الجمهورية والبالغ عددها 14 نظاماً. (الفقيه، 2011: 12)

وصلت معظم الأنظمة الجمهورية العربية إلى مرحلة انسداد الأفق بالنسبة لعملية التغيير وبحيث تحولت تشوهات الأنظمة القائمة إلى ثوابت وطنية يعاقب من يتجرأ على التفكير بالخروج عليها. ومع أن بني البشر يميلون إلى التغيير التدريجي لشؤون حياتهم وليس إلى الثورات إلا أن الأنظمة الاستبدادية التي تسد آفاق التغيير أمام النـاس عـن طريق الإقصاء والقمع والانتهاك المتكرر للحقوق لا تدع أمام الناس طريقاً آخر للتغيير سوى طريق الثورة. (الفاعوري، 2011: 52)

وفشلت الأنظمة المستبدة العربية وفي مقدمتها النظامان في مصر وتـونس فـي قراءة التحولات في أوضاع وسياسات الغرب وخصوصاً تلك المتعلقـة بتراجـع قـوة الغرب من جهة وبالتحول الديمقراطي المستمر في تلك المجتمعات من جهة ثانية. فقـد انتقلت السلطة في الولايات المتحدة وألمانيا مثلاً من نخب مرتبطـة بـشكل أساسـي بمصالح الرأسمالية العالمية ومهتمة بالاستقرار وتدفقات النفط وأمن إسرائيل إلى نخـب جديدة تهتم أكثر بقيم العدالة والحرية والديمقراطية ولا تتردد في التخلي عن المستبدين عندما تتحرك الشعوب ضدهم، أما من الناحية الاقتصادية وإن اختلفت طبيعتها من حالة إلى أخرى إلاّ انها تعد محركات هامة لقيام أي ثورة. ففي الحالتين التونسية والمصرية، فان الأوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع أسعار الغذاء على نحو خاص تمثـل بالتأكيـد جزءاً من القوى المحركة للثورة وإن كان من الخطأ، كما يذهب الكثير من المفكـرين، اختزال عوامل قيام الثورة في الجانب الاقتصادي أو أختزال الجانب الاقتـصادي فـي

التضخم في أسعار السلع الأساسية. وفي حين يعتبر نجاح الحكومات في إشباع الحاجات الأساسية مصدرا ثانياً من مصادر الشرعية للأنظمة، فإن الفشل في إشباع تلك الحاجات يساهم في تآكل شرعية تلك الأنظمة. (الفقيه، 2011: 4)

وفي الوقت الذي يؤدي فيه تحرير الاقتصاد، والحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة وخلق بيئة استثمارية مواتية إلى زيادة الاستثمار، فإن خلق فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الرضا عن النظام الحاكم، ودخول السياسيين ميدان التجارة ومنافستهم للتجار الحقيقيين بطرق غير شريفة وعن طريق توظيف نفوذهم في الدولة والموارد العامة يؤدي إلى تزايد النقمة ضد النظام القائم. وقد لوحظ التأثير الكبير لهذا الجانب في كل من تونس ومصر عندما انخرطت القلة الحاكمة في النشاط الاقتصادي، واحتكرت مجالات الاستثمار وشاركت الناس في أرباحهم بدون وجه حق، وهو ما أثر سلباً على معدلات الاستثمار، والنمو الاقتصادي، وعلى خلق فرص العمل. في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي) قيّمت مصر بـ (3,1) عام 2010 استناداً إلى تصورات درجة الفساد من وجهة نظر رجال أعمال ومحللي الدولة الاقتصاديين، حيث أن (10) تعني نظيفة جداً وتعني شديدة الفساد، وتحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير. (محمود، 2011: 14)

بعد نجاح الثورة التونسية بدأ عدة رؤساء عرب بإلقاء خطابات يعدون فيها مواطنيهم بالإصلاح وكانت أبرز هذه الخطابات خطاب الرئيس اليمني علي عبد ا صالح أمام الآلاف من أنصاره في يوم الخميس 2011/3/10 وعد فيه بوضع دستور جديد للبلاد يضمن فصل السلطات واستقلالية فروع السلطة والحكومة، وذكر أن هذا الدستور سيكتمل بحلول نهاية العام 2011 لتحقيق مطالب الشباب، وقام صالح بحل الحكومة أيضاً وتكليفها بإدارة الأعمال في محاولة لتهدئة الشباب المعتصمين، كما وعد صالح بإجراء انتخابات عامة وبتشكيل حكومة جديدة في بداية عام 2012، وحسب مقترحاته الآنفة الذكر، منح المحافظات مزيداً من السلطة، أما بشار الأسد الرئيس

السوري فسارع إلى التعهد بالإصلاح قبل بدأ التظاهرات، وذكر الأسد قبل أيـام مـن اندلاع التظاهرات في مقابلةٍ مع صحيفة (وول ستريت جورنال) بأنه سيبدأ بإصلاحات في عام 2011 تتضمن إجراء انتخابات بلدية ومنح المنظمات غير الحكومية المزيد من السلطات وسنّ قانون جديد للإعلام، أما الرئيس التونسي فتعهد في خطابه التلفزيـوني الشهير بتاريخ 2011/1/13 بالبدء بإصلاحات واسعة. (ظاهر، 2013: 7)

دعا بن علي في خطابه المحتجين التونسيين إلى عدم التخريب، وذكر بأنه أعطى أوامر لوزير الداخلية بعدم إطلاق النار على المحتجين وتعهد أيضاً بالتـصريح بعمـل المواقع الالكترونية ورفض أي شكل من الرقابة عليها وحرية الإعلام الكاملة، وأضاف بأنه لن يترشح بالرئاسة في عام 2014، لكن خطابه لم يخفف من نوبـة الاحتجاجـات واستمرت الاحتجاجات حتى هروبه إلى خارج تونس، أمـا الملـك الـسعودي وبعـد تظاهرات محدودة قادها شبان سعوديون في أنحاء متفرقة من المملكة فقد ذكر بأنه سيبدأ بخطوات جدية تشمل مكافحة الفساد، وتخصيص أموال بمليـارات الـدولارات لرفـع الأجور، وتوفير آلاف الوظائف في مختلف القطاعات، وبناء نصف مليون وحدة سكنية للعاطلين والموظفين والطلاب، وكانت حصيلة الثورات العربية إسقاط كل من النظـام التونسي والمصري والليبي ومحاكمة كبار مسؤوليه وتغيير كل من الحكومـة الليبيـة والعمانية والسورية والكويتية وإجبار الحكومة الجزائرية والمغربية والعراقية على البدء بإجراءات تشمل إعطاء مزيد من الحريات (الشاعر، 2011).

ويرى المفكر الألماني يورغن تودنهوفر أن ثورات الربيـع العربـي جارفـة وستتواصل، حتى لو إحتاج التغيير في العالم العربي الى عقود أو أكثر، كما حصل في أوروبا، فإن زمن الملوك والحكام الذين يعينون أنفسهم وصل إلى نهاية مؤكدة ولم يعـد لهم مكانا على المسرح السياسي الدولي. ويعتبر السبب الرئيس لهـذا التحـول نحـو الديمقراطية هو أن (الديمقراطية هي أكثر أشكال الحكومات نجاحا في عصر الصناعة والإعلام الحالي) وأن (الهياكل الاستبدادية المتحجرة لعصر ما قبل الصناعة لا تستطيع مواجهة تحديات عالمنا الصناعي الحالي) ويضيف (أن الحكام الذين يفشلون في إدراك

ديناميكية السلوك الجمعي للثورة الديمقراطية في الوقت الصحيح، مثل قادة تونس ومصر، يكون رد فعلهم بطيء وبذلك يفقدون فرصتهم وتقوم القوة الجارفة للجماهير الثائرة بإزالتهم) (الجصاني، 2012).

أولاً: الثورة التونسية

والتي تعرف بثورة الكرامة أو ثورة الأحرار أو ثورة الياسمين، هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 2010/12/18 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 /2010/12 تعبيرا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي (وقد توفي البوعزيزي بيوم الثلاثاء الموافق 2011/1/4 نتيجة الحروق في مستشفى بن عروس للحروق البليغة).

أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 2010/12/18 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدناً عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشكلات التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014. ولتهدئة الجماهير قامت السلطات التونسية بفتح المواقع التي قد تم حجبها في تونس كاليوتيوب بعد 5 سنوات من الحجب، كما قامت الحكومة بتخفيض أسعار عدد قليل من السلع الغذائية بشكل طفيف، ولم تفلح الاجراءات في الحد من الاحتجاجات بل توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة 2011/1/14 (أحمد، 2013).

فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في اليوم نفسه عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من

الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعـد ذلك بيوم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء علـى ذلك أعلن في يوم السبت 2011/1/15 عن تولي رئيس مجلس النواب فـؤاد المبـزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خـلال فترة من 45 إلى 60 يوما. وشكلت الثورة التونسية المفجـر الرئيـسي لسلـسلة مـن الاحتجاجات والثورات في عدد من الدول العربية.

ثانياً: الثورة المصرية

ثورة 2011/1/25 هي ثورة شعبية سلمية انطلقت يوم الثلاثـاء 2011/1/25 الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب (6) أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشبان عبـر موقـع التواصل الاجتماعي الفيسبوك والتي من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد» و«شـبكة رصد» وشبان الإخوان المسلمين برغم التصريحات الأولية التي أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية لأن المشاركة تحتاج إلي تخطيط واتفاق بـين كافة القوى السياسية قبل النزول إلي الشارع، كانت الجماعة قد حذرت إذا استمر الحال على ما هو عليه من حدوث ثورة شعبية، ولكن على حد وصفهم " ليست من صـنعنا"، ولكن لا نستطيع أن نمنعها (الغوث، 2011: 5).

جاءت الدعوة لها احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وكذلك على ما اعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك .قبل عامين قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذاك من العمر 17 عامـاً، مـن خـلال موقعها على "الفيسبوك"، بالدعوة إلى إضراب سلمي، في 2008/4/6، احتجاجا علـى تدهور الأوضاع المعيشية، وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالي 70 ألفا مـن الجمهور. والنتيجة أن الإضراب نجح، وأطلق على إسراء في حينه لقب "فتاة الفيسبوك" و"القائدة الافتراضية"، ومنذ عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعيـة أبنـاء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة

شباب 6 أبريل وحركة كفاية. أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 2/11 /2011م، ففي السادسة من مساء الجمعة2011/2/11 أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد (الجندي، 2011).

ثالثاً: الثورة في سوريا

بدأت في يوم 2011/1/29 عمليات لنشر قوات من الجيش السوري في أحياء مدينة حلب خصوصاً الأحياء ذات الأغلبية الكردية، تحسباً لأي احتجاجات أو مظاهرات يمكن أن تحدث. وقد أفاد الرئيس السوريّ بشار الأسد تباعاً في يوم 1 فبراير بأنه لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا لأن سوريا دولة مستقرة تقدم للشعب ما يطالب به ولا يسودها أي سخط على النظام الحاكم حسب قوله. لكن بالرغم من ذلك وقبل مجيء اليوم الموعود - 5 /2 - بدأ بعض الناشطين بمحاولة تنظيم عدة مظاهرات تضامنية مع ثورة 25 يناير المصرية (لا علاقة لها بالنظام السوري) بدأت في يوم 29 يناير واستمرت حتى 2 فبراير بشكل يومي في مدينة دمشق، إلا أن الأمن السوري اعترض المتظاهرين في جميع المرات وأخذت معلومات عن أسمائهم وهوياتهم. وفي اليوم الأخير - 2 فبراير - سلِط على المتظاهرين الـ15 في منطقة باب توما - دمشق مجموعة شبيحة بلغ عددهم 20 شخصاً قاموا بفض المظاهرة واعتقال بعض المشاركين فيها من بينهم الناشطة سهير الأتاسي (الشاعر، 2011).

وعانت وسائل الإعلام الأجنبية والمحلية من التضييق من جانب السلطات السورية. فقد أوردت "المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا" في بيان لها تصاعد موجة اعتقالات الإعلاميين. كما نددت منظمة "مراسلون بلا حدود" بالرقابة التي تفرضها السلطات السورية على وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية وبالاعتقالات التي استهدفت مدنيين وصحفيين. وكانت دوروثي بارفاز المراسلة الصحفية من شبكة الجزيرة الإنكليزية قد فقد أثرها منذ وصولها إلى دمشق في 29 أبريل. وبعد أيام من غموض مصيرها، صرحت السلطات السورية إن الصحفية (التي تحمل الجنسيات

الأميركية والكندية والإيرانية) حاولت دخول سوريا بطريقة غير شرعية بواسطة تأشيرة إيرانية منتهية الصلاحية وسلمت لاحقاً إلى إيران. ثم أفرج عنها ووصلت إلى الدوحة في 18 مايو وذكرت الجزيرة في بيان لها أن بارفاز "أفرج عنها بعد ثلاثة أسابيع تقريباً من اختفاء أثرها بعد وصولها إلى دمشق لتغطية التظاهرات" مشيرة إلى إنها "بأمان وفي صحة جيدة" (المرزوق، 2011: 5).

من هنا نلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط قد شهدت تطورات سياسية متلاحقة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، ثم الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006، ومن ثم الحرب الإسرائيلية على غزة في عام 2008 وعام 2009، والأزمة المالية العالمية، هذه الأحداث وغيرها مهدت أو ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في حدوث الثورات العربية في 2011.

ثورات الربيع العربي (2011 - 2012) هي موجات من الثورات والاحتجاجات في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت في مختلف أنحاء الوطن العربي .بدأت بالثورة التونسية التي أطلقت الشرارة في كثير من الأقطار العربية. وقد أطلقت وسائل الاعلام الغربية على هذه الثورات لقب الربيع العربي (المرزوق، 2011: 5).

يمكن اعتبار الثورة أحد أدوات التغيير في المجتمعات وتتسم الثورات بكونها مفاجئة، وإن كانت مقدماتها وشواهدها تأتي متقدمة قبل حدوث الانفجار الثوري، وهي جماهيرية وإن تزعمتها نخبة من الناشطين السياسيين، كما أنها تدعو للتغيير الجذري، وإن بدأت كحركة مطلبية، فإنها سرعان ما تتحول لحركة للتغيير الشامل، كما إن بعض الثورات تواجه نكسات أو ثورات مضادة، وكثير من الثورات لا تحقق أهدافها في المدى القريب، رغم أنها في المدى البعيد تحدث تغييراً جذرياً في حركة المجتمع (الذوادي، 2011).

إن الثورة باعتبارها حركة جماهيرية تدعو للتغيير الشامل تقع في مأزق بأنها تقف عند حد معين ولا تكمل مسيرتها الثورية لحد النجاح المبتغى من تلك الثورة بعد إشعالها، خاصة إذا واجهت نظماً ضعيفة، وأدت إلى انهيارها بسرعة، ومن ثم تتصور

الحركة الثورية أن عملها أمر سهل، وأن تغيير المجتمع مسألة بسيطة، وهنـا يظهـر المأزق الأول وهو النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فكمـا هـو معـروف أن تغيـر المجتمع ثقافياً واجتماعياً ليس مسألة سهلة مثل التغير الشكلي أو التغيـر القـانوني أو التغير التكنولوجي، فاستيعاب المجتمع باعتباره أفراداً لعملية التغيير أقل سـرعة مـن استيعابه للتكنولوجيا، وهذا البعد الاستراتيجي المستقبلي يحتاج لتطور التركيبة الذهنيـة والسلوكية للمجتمع بمعنى أنه يحتاج لوقت.

ويشير البعض الآخر إلى التجربتين التونسية والمصرية علـى أنهمـا ثورتـان شعبيتان نجحة في إسقاط أنظمة الحكم السابقة وأنها لا تزال في مرحلة انتقاليـة ومـن الصعب الحكم على هذه التجربة في ظل عدم قدرة ال

ولتان على ادارة المرحلة بشكل ناجح، وان البقية سوف تأتي في كثير من الدول العربية التي لا تزال شعوبها تعاني من عدم قدرة النظم السياسية على مقاومة الـضغط الشعبي المطالب بالتغيير، وهناك فريق ثالث يرى فيما حدث في مصر وتونس خاصـة محاولات ثورية قابلة للنجاح وإن كان يحتفظ كثيراً على بطء التغيـر والتحـول فـي السياسات والمؤسسات والتغير في القيم الحاكمة للمجتمع، وما يجمع بـين هـذه الآراء والمواقف هو تعريف للثورات التي استقر عليها عبر سنوات طويلة تتعلـق بـالتغيير الراديكالي لكل من القيم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلـى التغير في النخبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،بعبارة أخرى، لا يمكن الحديث عن ثورة دون حدوث حالة من التغيير الكامل في المشهد السياسي والاقتصادي الحاكم بمـا يشكل حالة من الانقطاع في الماضي (حماد، 2011: 42).

الخاتمة:

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما مستوى تأثير مـشروع الشرق الأوسط الكبير على السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربيـة، حيـث حاولت الولايات المتحدة الأمريكيـة اعتمـاد مختلـف الوسـائل والأدوات الـسياسية والاقتصادية العسكرية لتنفيذ المشروع باعتباره يساهم بشكل مباشر في تحقيق أهـدافها

في المنطقة العربية المتمثلة بحماية واردات البترول وحماية أمن إسرائيل وعدم السماح للقوى الكبرى الأخرى في الهيمنة على المنطقة وضـمان اسـتقرار وأمـن المنطقـة وخصوصاً دول الاعتدال العربي.

بدأ المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يظهر في الكونجرس وفي الكتابات والأدبيات الأمريكية منذ السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، ولذلك عندما قامت الحرب العالمية الأولى تجدد الأمل في تنفيذ هذا المشروع على المسرح الأوروبي، وهذا هو السبب الذي دفع الرئيس ولسون إلى الموافقة على دخول الحرب العالمية الأولى ورسم مستقبل النظام العالمي في مؤتمر الصلح في باريس، ولكن هذا المشروع كان قد قرأ المشهد الأوروبي عقب الحرب العالمية الأولى قراءة مزدوجة، الرئيس الذي رأى انحسار القوة الاستعمارية وأنه جاء دور أمريكا ليحل محلها، والكونجرس الذي كان لا يزال مشدداً بالطابع الانعزالي ويتهيب من القيام بدور عالمي على المسرح الأوروبي، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية والمشروع الأمريكي جاهز تماماً بدأ بدخول أمريكا الحرب وتحالفاتها مع موسكو ثم صناعة عالم ما بعد الحرب على أساس أن الولايات المتحدة هي الوجه البديل للإمبراطوريات الأوروبية المتهالكة.

طرحت الدراسة التساؤل التالي: التعريف بمشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعاده ووجهات نظر الدول ذات العلاقة. فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال الأدوات العسكرية والاقتصادية والثقافية بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير مستثمرة حالة الضعف التي شهدتها المنطقة العربية لتحقيق ذلك، حيث هدف المشروع الصهيوني الأمريكي إلى تفكيك العالم العربي وبناء دولة إسرائيل، كان العالم العربي ينسحب من ساحاته التقليدية الدولية والإقليمية عند هذه النقطة وبالذات منذ غزو العراق في عام 2003.

النتائج

إن مشروع الشرق الأوسط مشروع استعماري ولا نجد جواباً على سؤال لنا لو طرحناه وهو، لماذا تريد الولايات المتحدة الأمريكية إقامة هذا المشروع فـي منطقتنـا

بالذات، علماً أن هناك مناطق أكثر فقراً في العالم من منطقتنا؟ والمتتبع مـن الناحيـة التاريخية يجد هذه المنطقة لا تخلو ولو لعقد من الزمن مـن المـؤامرات والاتفاقيـات السرية التي لا تهدف إلا لاستنزاف المنطقة وتجزئتها.

إن بناء المجتمع المثالي كهدف معلن لهـذا المـشروع لا يتماشـى والـسياسة الأمريكية في المنطقة؛ لأن المجتمع المثالي من الرؤية الأمريكية هو المجتمـع الـذي يتماشى مع سياستها ولا يتعارض أو يقف في سبل تحقيق أهدافها، وأما من وجهت نظر أبناء المنطقة هو المجتمع الذي تتوافر فيه الحرية والعدالة والمساواة وكـل القـيم ذات الشأن الأخلاقي، وفي اعتقادنا أن الولايات المتحدة لا ترغب في رؤية هـذا المجتمـع والموصوف بهذه القيم، كما أن أبناء المنطقة لا يرغبون في بناء مجتمع وفق الرؤيـة الأمريكية المشار إليه.

أن الولايات المتحدة الأمريكية ربما ترغب فعلا في تغيير الاوضاع المترهلة في منطقة الوطن العربي،ولكن ليس من اجل انقاذ شعوب المنطقة العربية،اوالرغبـة فـي الرقي بأوضاعهم نحو الأفضل وإنما بإعتبار ذلك خطوة نحو ضمان تحقيق مـصالحها في المنطقة.

إن التحليل العلمي لمستقبل المشروع الأمريكي في المنطقة العربية يتطلب تحليل هذه القضايا الخمس، إن المشروع الأمريكي في المنطقة لم يتأثر بتراجع مؤشرات القوة الأمريكية بل ازداد شراسة، مع تزايد حالات التراجع والتقهقر في العالم العربي، وازدهار المصالح الأمريكية وعدم ظهور مهدد حقيقي حتى الآن في ساحات الصراع، كما كان الحال أيام الحرب الباردة.

لقد ضرب المشروع الأمريكي في عدة مواقع، ظهرت في المواجهة العسكرية بينه وبين المقاومة في لبنان وغزة، وفي إفلاس المشروع وإحراجه بمواقف نتنياهو وتعرية مواقف السلطة الفلسطينية بعد أن أراق ما تبقى لها من ماء الوجه، كانت الضربة الثانية في تنامي الاتجاه الدولي نحو تجريم إسرائيل والجرأة في المطالبة

بمحاكمة مشروعها الإجرامي، ولا تزال أنباء المقاطعات الدولية لإسرائيل بسبب محرقة غزة وتعنتها في الاستيطان تزيد كل يوم.

لا خلاف على حقيقة أن كل المجتمعات في العالم تطالب بتطبيق الديمقراطية، وتعمل وتناضل من أجل تحقيقها. لكن الديمقراطية لا يمكن أن تأتي كنموذج من قبل الآخرين، بل لها أجواؤها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تزدهر فيها، لتصبح أسلوبا للحياة والحكم. لذا، فإن الديمقراطية لا يمكن استيرادها أو فرضها من الخارج. وبالتالي، تتمثل مشكلة نشر الديمقراطية الأمريكية في محاولة فرضها بالقوة، وتجاهل مشكلات المنطقة، ولذلك فإن الديمقراطية ونشرها في الشرق الأوسط، يتطلبان آليات محلية تأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية وتداخلاتها، فضلا على مستوى التطور السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

فشلت السياسة الأمريكية في دعم الإصلاح السياسي والديمقراطية، حيث لم تستطع أن تحول العراق إلى نموذج للديمقراطية يحتذى به في دول الشرق الأوسط، بل حولت العراق إلى نموذج للعنف يقترب من الحرب الأهلية، مما دفع الكثيرين في الوطن العربي إلى اعتبار عملية الديمقراطية الأمريكية لا تتعدى كونها بديلا لمصطلح تغيير الأنظمة بالقوة. كما أن ممارسة الضغط على دول بعينها، بهدف تعديل سياساتها الداخلية لتتوافق مع الإصلاح السياسي والديمقراطية كان انتقائيا، فبعض الدول التي تتمتع بقدر من الديمقراطية إلى حد ما تم الضغط عليها لاتهامها بمراعاة الإرهاب. وفي المقابل، هناك العديد من دول الشرق الأوسط، والأكثر انتهاكا للديمقراطية، لم يتم الضغط عليها لتعاونها في مكافحة الإرهاب. وبالتالي، يفرض الإصلاح السياسي على الدول التي تخالف السياسة الأمريكية بغض النظر عن مدى ديمقراطيتها أو استبدادها. وهذا ما يؤكد أن آثار الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 لم تدم كثيراً، حيث سريعا ما أصبحت المصالح الأمريكية المحدد الأساسي تجاه قضية الإصلاح السياسي والديمقراطية.

وتبقى هذه القضية مثارا للجدل بفوز الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأمريكية، حيث أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما حقيقة أن الديمقراطية تشكل تحديا أمام الدول، كما أكد عدم فرض نظام حكم معين على أية دولة، ولكن الحكومات لا بد من أن تعبر عن إرادات شعوبها، فالحرية في التعبير والقدرة على إدارة الحكم وحكم القانون والمساواة، والشفافية، "ليست أفكاراً وقيماً أمريكية، وإنما هي حقوق الإنسان عموما، ونحن سندعمها مهما كلفنا ذلك". وبالتالي، لا تؤمن الإدارة الأمريكية الجديدة بفرض الإصلاح السياسي والديمقراطية بالقوة، حيث أكد أوباما أن حرب العراق لم تضطر إليها الولايات المتحدة الأمريكية، على خلاف حرب أفغانستان، وأن ما حدث في العراق يؤكد للولايات المتحدة الأمريكية ضرورة الاعتماد على الأساليب الدبلوماسية وكسب الأصدقاء والشركاء.

وفي ظل هذه الرؤية على الإدارة الأمريكية أن تدرك وجود مجموعة من التحديات تواجه دعم الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومنها تدهور الوضع الاقتصادي للعديد من الأنظمة الشرق أوسطية، وضعف المعارضة السياسية، وخاصة في البلدان العربية، وشكلية إجراءات الإصلاح، حيث تقوم الدول بالإصلاح من خلال إنشاء مؤسسات خاضعة لسيطرة الدولة. وأخيرا، تشكل مسألة التعامل مع الإسلاميين التحدي الأساسي أمام التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. وهذا ما تؤكده الدراسات الأمريكية، حيث يملك الإسلاميون كل ما يحتاجونه لدخول المنافسة الديمقراطية من قوة ومال، ونخبة متعلمة، وقاعدة جماهيرية، وخطاب أخلاقي، وأجندة اجتماعية، ومن ثم يستحيل استبعادهم، وإنما يبدو الاحتواء وضرورة التعامل معهم هدفا أكثر واقعية.

ليس من السهل بناء إستراتيجية فعالة لنشر الإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة، ولكنها ليست مهمة مستحيلة في ضوء التشديد على دعم الإصلاحات الحقيقية داخل الأحزاب السياسية الحاكمة، والتيار الإسلامي المعتدل، الذي يقبل بفكرة الإصلاح الديمقراطي، ومساعدة هذا التيار على تطوير قيم وقواعد جديدة للمشاركة السياسية

تتجاوز مجرد قبول المشاركة في الانتخابات، واحترام نتائجها لتشمل التخلي عن العنف، وقبول حقوق المرأة وحقوق الأقليات، ودعم الديمقراطية، فضلا على ضرورة الاتفاق أمريكيا على شكل سياسات دعم الديمقراطية، وتأكيد جدية الدعاوى الأمريكية بضرورة تحقيق الديمقراطية والحرية، في ضوء التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحدث في المنطقة.

التوصيات:

على ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. من الأهمية بمكان قيام مراكز الدراسات والأبحاث العربية والباحثين بدراسة وتحليل أبعاد مشروع الشرق الأوسط الكبير وأهدافه وأدواته لتوضيح وتعميق الفهم تجاه هذا المشروع الذي يهدد أمن وإستقرار المنطقة العربية.
2. أهمية التوعية الإعلامية لأبعاد المشروع وأخطاره على المنطقة العربية وتوضيح أبعاد الغزو الثقافي الأمريكي للمنطقة العربية وتأثيره على أمنها وإستقرارها.
3. قيام الدولة العربية ببناء علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وحوار الحضارات.
4. التأثير على صانع القرار الأمريكي بموقف عربي موحد، يأخذ بعين الاعتبار المصالح والتطلعات والأماني العربية في الوحدة والتقدم. واستخدام التجارة والمصالح الاقتصادية كأداة للضغط على السياسة الأمريكية لوقف تحالفها مع إسرائيل.
5. توظيف وتطوير قوة الجاليات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على السياسة الأمريكية.

المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

أبو جاموس، ماجدة عود ا (1996). **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج**، مديرية المطابع العسكرية، عمان.

أحمد، السيد، والشوبكي، عمرو، (2005)، **مستقل الحركات الإسلامية بعد 11 سبتمبر**، دمشق: دار الفكر.

البرصان، أحمد سليم، (2004)، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية،" **السياسة الدولية**، السنة 40، العدد 158.

بسيوني، عبير، (1997)، "الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية،" **السياسة الدولية**، السنة 33، العدد 127 .

بيريز، شمعون (1994). **الشرق الأوسط الجديد**، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر، عمان.

الجابري، محمد عابد (1990). **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

حتى، ناصيف يوسف، (1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكاتب العربي.

حماد، أمل (2011). تحويل طويل المدى: هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية، **السياسية الدولية**، العدد 185، المجلد 46.

الحمد، جواد (1995). **توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان.

حمود، أحمد إبراهيم (2001). **ضرب الصومال ثأر أم مكافحة الإرهاب**، الأهرام.

حنفي، خالد (2002). **لماذا خرجت ليبيا من محور الشر**؟"، ملف الأهرام الإستراتيجي، السنة 8، العدد 88.

ديني، بروسترك (1991). **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكيـ ـة**، الدار الدولية للنشر والتوزيع.

ربيع، محمد عبد العزيز (1990). **صناعة السياسة الأمريكية والعرب**، دار الكرمل للنشر والتوزيع.

الشرقاوي، باكينام، (2004)، "الديمقراطية في المفردات الأمريكية،" **الديمقراطية**، السنة 4، العدد13.

شمبس، علي محمد، (1988)، **العلوم السياسية**، الجمهورية العربية الليبية، الدار الجماهيري للنشر والتوزيع والإعلان.

مقلد، اسماعيل صبري، (1979) **الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية**، مؤسسة الأبحاث العربية.

عبد الفتاح، بشير، (2004)، "فرض الديمقراطية بين النجاح والفشل،" **الديمقراطية**، السنة 4، العدد 13.

كلود، أنيس ل. (1964). **النظام الدولي والسلام العالمي**، ترجمة: عبد ا العريان، دار النهضة العربية، القاهرة.

كمال، محمد، (2004)، "الديمقراطية على الأجندة الأمريكية،" **الديمقراطية** (القاهرة)، السنة 4، العدد 13.

الكيلاني، هيثم (1995). **العرب والبحر المتوسط: دراسة في موقع البحر المتوسط في الاستراتيجيات العربية القديمة والمعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المعرفة، دمشق.

لبيب، فخري، (2005). **النظام العالمي الجديد والمبادرة الأمريكية الشرق أوسطية:** محمود أمين العالم (محرراً)، تحدياً للهيمنة الأمريكية: الطريق إلى عولمة بديلة ديموقراطية، القاهرة: مكتبة مدبولي.

المشاقبة، أمين (2005) **الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية**، شملان عيسى وأمين مشاقبة محرران، الإصلاحات السياسية في العالم العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الكويت.

أبراش، إبراهيم (2011). **الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة**، متوفر عبر: http://bafree.net/alhisn/showthread.

الجصاني، عبد الواحد (2012). **المفكر الألماني تودنهوفر يقدم رؤية غربية منصفة للثورات العربية**، شبكة البصرة، متوفر عبر: http://www.albasrah.net.

الجندي، شذى الظافر (2011). ثورة الشباب في وطننا العربي تطالب بمكافحة الفساد، **الحوار المتمدن**، العدد(3291)، متوفر عبر: www.ahewar.org.

الرشيدي، حسن (2005) "**ملامح التغيير الأمريكي المرتقب للمنطقة العربية**،" مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، متوفر عبر: http://www.alkashif.org

الذوادي، محمود (2011). **سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟** متوفر عبر: www.aljazeera.net، 2011/6/14.

الشاعر، محمد (2011). عام 2011 وسقوط الأنظمة العربية، **مجلة صوت المواطن**، متوفر عبر:.sootalmwatn.org.

ضيف ا ، ياسمين سامي (2003). **الإمبراطورية الأمريكية: تاريخ قديم ورؤى متعددة**، متوفر عبر: http://www.islamonline.net

ظاهر، وائل(2013). **كيف قامت الثورات العربية ورعب العالم منها**؟، متوفر عبر: http://kolenaarab.blogspot.com، ص 7.

الغوث، مختار(2011). **الثورة العربية وانحلال العقائد السياسية**، متوفر عبر: www.al-r0wad.com، 2011/3/20.

الفقيه، عبد ا (2011). **أسباب الثورات في تونس ومصر واحتمالات انتقالها إلى اليمن**، متوفر عبر: http://www.al-tagheer.com.

محمود، ولاء جاد عبد الكريم (2011). **الحراك السياسي للشباب المصري حالة واقعية ورؤية استشراقية،** متوفر عبر: http://www.maatpeace.org.

المرزوق، خالد يوسف(2011). أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية، **جريدة الأنباء،** 1/31، العدد: 12799، ص5.

يعقوبيان، منى (2004) **"الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية،"** معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 127، متوفر عبر: http://www.mafboum.com.

نجيم، محمد (2011). الثورات العربية مالها وما عليها، **صحيفة الاتحاد،** متوفر عبر: http://www.alittihad.ae.

يوسف، أحمد (2005). **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط: استهداف الإسلام بدعوى محاربة الإرهاب،** متوفر عبر: http://www.jimsyr.com

التنمية الإنسانية للأمم المتحدة، تقرير متوفر عبر: http://www.arab-hdr.org/arabic

مركز أبحاث الكونغرس، تقرير متوفر عبر: http://ftp.fas.org/sgp/crs/mideast

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون،(2009) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009،** أبو ظبي: الأمانة العامة.

الصادق، هشام (2013) ارتفاع أسعار النفط عالميا: الأسباب والنتائج، **السياسة الدولية،** متوفر عبر: http://digital.ahram.org.eg

إلياس، حنا (2004). هكذا تريد الولايات المتحدة للشرق الأوسط الكبير، **صحيفة النهار اللبنانية.**

النجار، أحمد السيد (2004). الأهداف الاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، **صحيفة الأهرام**.

هيئة التحرير (2005) النواب الأمريكي يطالب بمنع مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، **صحيفة الوطن الكويتية،** 2005/12/18.

فندي، مأمون، (2004). ذرائع غير متماسكة في موضوع الشرق الأوسط الكبير، **صحيفة الأهرام**.

سليمان، منذر (2011) **انعكاسات المشروع الامبراطوري الامريكي على المنطقة العربية، مركز يافا للدراسات والأبحاث القاهرة،** متوفر عبر: http://yafacenter.com

اللواج، عزالدين (2007) من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، **الحوار المتمدن،** العدد: 1862، متوفر عبر: http://www.ahewar.org.

نافعة، حسن، (2002).هل أصبحت الديمقراطية في المنطقة العربية هماً أمريكياً، **صحيفة الحياة اللندنية**.

نافعة، حسن، (2003). الإصلاح الضائع بين عناء الداخل وخداع الخارج، **صحيفة الحياة**.

ياسين، السيد، (2004) ما هي مشروعية التدخل الأمريكي، **صحيفة الأهرام**.

توفيق، إبراهيم (2005)، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، **مجلة كراسات استراتيجية،** عدد (157).

أبو ملحم، حسن، (2005). مستقبل النظام العربي والإصلاح المزوج، **مجلة شؤون عربية،** عدد 122.

إسماعيل، محمد زكريا (1994). الهوية العربية في مواجهة السلام الإسرائيلي، **مجلة المستقبل العربي،** العدد 190، بيروت.

اكبلارا، ديفيد، (2006). كيف نبني أمة؟ **مجلة الثقافة العالمية،** العدد 134، يناير – فبراير.

بيترسون، بيترج، (2006). الطرق إلى السقوط: الكلفة الباهظة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة الثقافة العالمية،** عدد 134.

جاول، عياد عباس (1995). الاندماج الاقتصادي العربي وتحديات السوق الشرق أوسطية، **مجلة الدراسات العربية،** بيروت، العددين 8/7.

حافظ، نادر (2004). المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، **مجلة المستقبل العربي**، ع (306)، ج (27)، بيروت.

رفعت، سعيد، (2005)، الديمقراطية وسياسات توظيفها: أمريكياً، إسرائيلياً، عربيا، **مجلة شؤون عربية**، عدد122.

السعودي، هالة ابو بكر(1983) "**السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي، 1967 – 1973**، مركز دراسات الوحدة العربية،– ط1 – بيروت.

سلامة، معتز، (2005). الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية، **مجلة كراسات استراتيجية**، عدد (153).

السويد، ياسين (1994). النظام الشرق أوسطي وخطره على الوجود القومي العربي: رؤية مستقبلية، **مجلة الوحدة**، العدد 106، الرباط.

الشايجي، عبد ا خليفة (2009). إشكالية إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش في دمقرطة "الشرق الأوسط الكبير"، المبادرات-المعوقات-المستقبل، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (103).

صالح، عبد ا (1997). مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. **مجلة السياسة الدولية**، ع (127)، ج(32)، القاهرة.

طاهر، جميل (1996). التكامل الاقتصادي العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 4، الكويت، شتاء 1996.

عبد الحق، يوسف (1994). المستقبل العربي والسوق الشرق أوسطية بين أوهام التنمية وحتمية الهيمنة، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد 98، بيروت.

عبد الصادق، علي، (2006). الناتو والشرق الأوسط الكبير، **مجلة السياسية الدولية**، عدد163.

كرستين، عبد ا اسكندر،(2004). الشرق الأوسط وأفريقيا في قمة مجموعة الثماني، **مجلة السياسية الدولية**، عدد (157)، يوليو.

مساع، عبد ا (1997). مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، ع (127)، ج (32)، ص126، القاهرة.

عليوه، السيد (1997). كيفية التعامل مع مشروعات التعاون الإقليمية، رؤية استطلاعية، ورقة عمل، **مجلة الباحث العربي**، بيروت، العدد 44، آذار/حزيران.

العوايشة، محمد إبراهيم أحمد (2005). **العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (1990- 2000).** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عوني، مالك (1997). الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، (127)، ج (32).

مزاحم، هيثم (1999).عقد العلاقات بين واشنطـن وإيران. **مجلة شؤون الأوسط**، ع (84)، بيروت.

المصطفى، خلدون خالد كريم (2001). **الآفاق المستقبلية للتنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

معوض، جلال عبد ا ، (1994). الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، **مجلة شؤون عربية**، عدد (80)، 141.

معوض، محسن (1996). **العلاقات العربية الأمريكية في التسعينات، في الدكتورة هالة سعودي (محرر)، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 173.

نبيل "محمد زكي" يوسف التل (2003). **العلاقات السياسة الأردنية – الأمريكية 1990- 2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص (16-17).

النجفي، سالم (1996). الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 209.

نعمان، عصام (2003)، نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي. **مجلة المستقبل العربي،** ع (291)، ج (26)، بيروت.

هلال، علي الدين(1995). النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، **مجلة عالم الفكر العربي**، الكويت، العددين 3، 4، 1995.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002**: خلق الفرص للأجيال القادمة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002)،

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003:** نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003).

مجموعة الثمانية في "سي آيلاند"،(2004) **البيان الصادر عن ولاية جورجيا**، في 8 حزيران.

دجيرجيان، ادوارد (1997)، وثائق الولايات المتحدة والشرق الأوسط في عالم متغير، **قراءات سياسية** عدد4 1992.

بركات، نظام، (2012) **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها**، الطبعة الأولى، 2012، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 35.

البنك المركزي المصري،(2009) **النشرة الإحصائية الشهرية،** تشرين الثاني.

هيئة التحرير (2004) نص "مشروع الشرق الأوسط الكبير" المقدم من واشنطن في قمة الدول الثماني: **السياسة الدولية،** السنة 40، العدد 156 (نيسان/ أبريل).

ب: المراجع باللغة الإنجليزية

Chomsky, Naom (1991). **Deterring Democracy**, New York, London, verso.

Christian Science Monitor,(2006) **U.S dial back the volume on Democracy**, March 8.

Leneowski, George, (1975). Political Elite sin the Middle East, Washington. D.C: **American Enterprise Institute**, P. 82.

Sager, Abdulaziz (2005). **Political Reforms Measures: From A Domestic GCC Perspectives,** Gulf Research Center, Dubai.

Samuclp.Humtiington (1997). "the Erosion of American National Interest" **Porcign Affuirs**.vol.76, No, 5.p.28-29.

Tamara Cofman Wittes, (2008) **Freedom's Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy** (Washington, DC: Brookings Institution Press)

Dick Cheney, (1992) **The PNAC agenda and its impact on the Bush Foreign Policy**. Its roots lie in the infamous 1992 defense planning guidance report (DPG) who was then secretary of defence. It was supervised by paul wolfowitz, then under secretary of defense for policy.

Victor Davis Hanson, Democracy in the Middle east: It's the hardheaded, Solution, **Weekly Standard**, Vol. 8, Issue 6, 21 October 2002.

Volker Perthes, «America's Greater Middle East and Europe: Key Issues for Dialogue,» **Middle East Policy**, vol. 11, no. 3 (Fall 2004), pp. 86-87.

Wittes, Tamara Coffman & Yerkes, Sarah (2004). The Middle East Partnership Initiative, Progress, Problems, and Prospects, (Saban Center, **Middle east memo** 5, November 29, 2004.

Zogby, Telhami (2005). Arab Survey: Arab Attitudes Towards Political and Social Issues**, Foreign Policy and the Media**, December 2005.

Edgar Furness and R. snyder (1955) **an Introduction to American Foreign policy**, New York, Rinehart.

George Modelski: (1962) **A Theory of Foreign policy**, New York, Prager.

Jonathan WilkenFeld ET, (1985) **Foreign policy Behavior**, Beverly Hills: Sage.

the Middle East (2005) **Washington Report** , May/ June.